الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامـــــعة الحاج لخضر - باتنـــــة -
كلية العلوم الإسلامية و العلوم الإجتماعية
قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا

تقنيات قياس و تحليل الفقر في الجزائر

مذكـرة متممة لنيـل شهـادة ماجستيـر في الديمغرافيــا

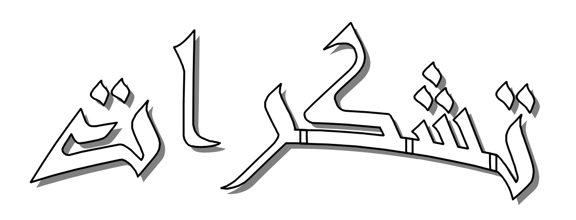
إعداد الطالب :
سهـيل يخلـف

إشراف الأستاذ:
الدكتور أحمـد بــوذراع

اللجنة المناقشة

حفاظ الطاهر رئيسا	أستاذ محاضر	جامعة باتنة
أحمد بوذراع مقررا	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة
زموري مسعود عضوا	أستاذ محاضر	جامعة باتنة
لزعر علي عضوا	أستاذ محاضر	جامعة سوق أهراس

السنة الجامعية 2007 /2008



إن الحمد لله نحمده شرور أنفسنا و سيئات أعمالنا, من يهدي الله فلا مضل له

5

و من يضلل فلا هادي له و أشهد أن لا إله إلا الله و أن محمدا رسول الله.

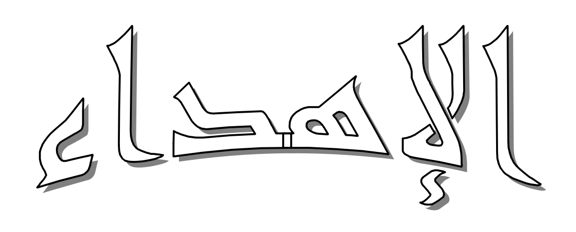
أتقدم بالشكر إلى:

الأستاذين الكريمين أحمد بوذراع و علي قواوسي

كل أساتذة قسم علم الإجتماع والديمغرافيا بجامعة الحاج لخضر باتنة و إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد بالخصوص موظفي مديرية النشاط الإجتماعي لولاية قالمة و دكتور مكي رضا رئيس الخلية الجوارية و السيد عمار يحيوش من المركز الوطني للتحاليل السكانية و الإجتماعية cneap و الأستاذ دلاندا عيسى و الأستاذ محمد قويدري و البروفيسور محمد صالحي من جامعة وهران على الإثراء بالموضوع .

دون أن أنسى الأساتذة معهد الديمغرافيا بجامعة وهران، و أساتذة علم الإجتماع و الديمغرافيا بجامعة 08 ماي 1945 بقالمة.

و شكرا...

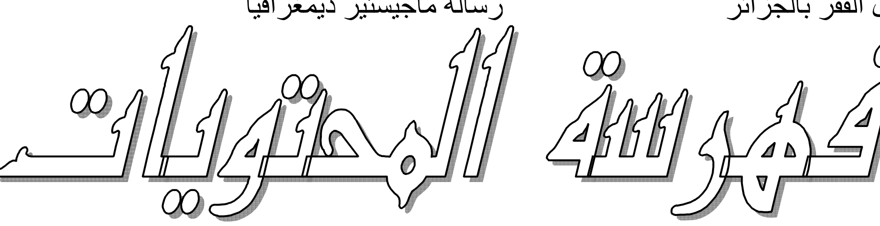


6

✍أهدي هذا العمل المتواضع إلى

✍كل شخص كان له الفضل فيما وصلت إليه

✍أمـي الغالية و أبـي
✍أخي فوزي عادل و زوجته و إبنته الكتوكوتة لينا
✍أخواتي : شهرة وزوجها رمزي، ريمة ، نسرين
✍زوجتي العزيزة
✍زملائي في العمل و الدراسة
✍أصدقاء الدرب



الصفحة

الصفحة


فهرسة الجداول البيانية



فهرسة الرسوم البيانية

المقدمة

مقدمة :

تعاني البشرية من مشاكل كبرى على جميع الأصعدة، إلا أن مشكل الفقر يبقى المعضلة الأكثر أهمية نظرا لتعدد أبعاده وسبل معالجته.

لقد تعددت المقاربات والسياسات الحكومية للدول من أجل تحقيق التنمية ومن تم القضاء على الفقر، مسخرة في ذلك موارد طبيعية ومالية هائلة، اضطرت معها مجموعة من الدول أن ترهن اقتصادها وماليتها اتجاه الصناديق الدولية لمدة عقود من الزمن.إلا أن مسألة الواقع تبين بجلاء أن نسبة كبيرة من الدول لازالت تعيش وتتخبط في ظروف أقل ما يمكن أن نقول عنها، بأنها ظروف غير إنسانية..[1]

وما زال انتشار الفقر على نطاق واسع يمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه الجهود الإنمائية. و يكون الفقر مصحوبا في أحيان كثيرة بالبطالة و سوء التغذية و الأمية و تدني مركز المرأة و التعرض للمخاطر البيئية و حدودية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية و الصحية. (بما في ذلك خدمات الصحة التناسلية و تنظيم الأسرة). وهذه العوامل جميعها تساهم في ارتفاع مستويات الخصوبة و الاعتلال و الوفيات فضلا عن انخفاض الإنتاجية الاقتصادية. و يصل الفقر أيضا اتصالا وثيقا بالتوزيع السكاني المكاني غير الملائم و بالاستخدام غير المستدام و التوزيع غير منصف للموارد الطبيعية مثل الأراضي والمياه و التدهور البيئي الخطير..[2]

و بهذا تحظى مشكلة الفقر باهتمام عالمي ودولي كبيرين، ويتبلور هذا الاهتمام من خلال الدراسات والخطط والبرامج التي تتبناها بعض المؤسسات العالمية والدولية وذلك للقضاء على الفقر أو الحد منه، وذلك من خلال معرفة مواطن الفقر وأسبابه وخصائصه ومؤشراته. و قد أفردت بعض المؤسسات العالمية العديد من الصفحات الخاصة بموضوع الفقر على شبكة الانترنت لتكون في متناول الجميع.

---

[1] www.tanmia.ma le 03/01/2007.

[2] مشروع وثيقة الختامية للمؤتمر الدولي للسكان و التنمية ،**الصلات التبادلة بين السكان و النمو الاقتصادي المطرد (الفصل الثالث من مشروع برنامج عمل المؤتمر)**. الأمم المتحدة، الدورة الثالثة 4-22 أفريل 1994 ، ص 5.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

1- تحديد و صياغة إشكالية الدراسة:

إن دراسة الفقر بهدف رسم السياسات وتصميم التدخلات المناسبة لمكافحته، يتطلب بالضرورة الاستناد إلى الدراسات الوطنية وخطوط الفقر الوطنية التي هي أكثر صلاحية في هذا المجال. ولكننا نواجه بعض الإشكاليات هنا، وابرز الإشكاليات هي التالية:

أ. ما يتصل بتعريف الفقر نفسه، وانعكاس ذلك على القياسات المعتمدة: فهل نقصر تعريف الفقر على الدخل أو الاستهلاك فقط، أم يجب اعتماد تعريف للفقر اقرب إلى مفهوم الفقر البشري؟ وهذا يعني ضرورة الجمع بين فقر الدخل أو الاستهلاك ومؤشرات اجتماعية واقتصادية أخرى، تدل على مستوى تلبية الاحتياجات الأساسية، ومستوى التعرض، والتهميش، والخصائص الديموغرافية..الخ. ثم هل يجب ملاحظة البعد الذاتي أم الاكتفاء بالأبعاد الموضوعية؟

ب. ما يتصل بالمقاربات المعتمدة: هل نعتمد حصرا على التحقيقات الميدانية الإحصائية، من نوع الدراسات المتعارف عليها عن مستوى معيشة الأسر وموازنة الأسرة؟ أم يمكن اعتماد طرق بحث أخرى (أساسية أم مكملة) من نوع دراسة الفقر بالمشاركة، وأساليب البحث السوسيولوجي أو الانتروبولوجي..الخ.

ت. ما يتصل بالقياسات: أي منهجية تعتمد في تحديد وقياس خط الفقر: مطلق أم نسبي؛ على أساس الدخل أو الإنفاق؛ الأفراد أم الأسر؛ ما هو عدد الخطوط الوطنية و المناطقية التي ستعتمد؛ ما هو الحد الأدنى للسعرات الحرارية وهل سيتم اعتبار المكونات الغذائية الأخرى (بروتينات، فيتامينات..الخ.)؛ ما هي سلة السلع الغذائية وغير الغذائية المعتمدة في قياس الفقر والى أي سنة تعود؛ ما هي طريقة احتساب خطوط الفقر الغذائية الدنيا والعليا؛ هل ستضاف مؤشرات أخرى غير الدخل و الإنفاق؛ وما هي هذه المؤشرات (ملكية سلع معمرة، مؤشرات اجتماعية..الخ)، وما هو شكل إدماجها في خط الفقر المعتمد؛ هل سيعتمد خط فقر مستقل على أساس مؤشرات اجتماعية-اقتصادية (مؤشر خاص للفقر البشري، مؤشر إشباع الحاجات الأساسية..)؛ هل سيكون هذا المؤشر مستقلا أم مكملا أم مدمجا مع خط فقر الدخل...الخ.

ث. ما يتصل بالبيانات المتاحة: قد تكون هناك مشكلة نقص في البيانات، أو عدم توفر سلاسل زمنية للنوع نفسه من البيانات مما يعيق رصد التطور. كما يمكن أن لا تكون هناك تعريفات موحدة أو طرق موحدة في احتساب المؤشرات مما يعيق إمكانية إجراء المقارنات خصوصا بين البلدان.

هذه كلها إشكاليات فعلية (وهناك غيرها بالتأكيد) مما يجعل إمكانية إجراء تحليل وطني متسق، فعندما يصدر عن دراسة وطنية أن نسبة الفقر هي في مستوى محدد مشابه لبلد عربي آخر،آو أجنبي فانه ليس بإمكاننا التأكيد بان مستويات الفقر متشابهة في البلدين إلا إذا تحققنا من التعريف المعتمد للفقر في كل من البلدين، ومنهجية القياس، وتشابه نوعية البيانات الإحصائية.

و هذا أمر غير متوفر حتى اللحظة، وبالتالي فان ما يصدر في التقارير على هذا الصعيد، حول نسب الفقر في الجزائر على أساس خطوط الفقر الوطنية، يحتاج بدوره إلى مراجعة وتدقيق، ويجب التعامل معه مع ملاحظة هذه التحفظات المشار إليها.

2- فروض الدراسة:

أ- ما يتصل بتعريف الفقر نفسه، وانعكاس ذلك على القياسات المعتمدة:

- اختلاف تعريف الفقر بين بلدا وآخر (فقر الدخل، فقر بشري...).

ب- ما يتصل بالمقاربات المعتمدة:

- اختلاف المقاربات ووسائل البحث (مقاربات احصائية، دراسات بالمشاركة ...).
- اعتماد خطوط الفقر الوطنية أساسا لتقييم الوضع في الجزائر ولمقارنته مع البلدان كما وردت في التقارير الوطنية عن أهداف الألفية.

- يبدو هذا القياس غير مقنع بالنسبة للكثير من الباحثين وصانعي السياسات والمواطنين. كما انه يوجه رسالة مضللة مفادها أن مكافحة الفقر ليس من أولويات التنمية في الجزائر .[3]
- إن القياس بدولار الواحد في اليوم، لا يصلح لتقييم وضع الفقر في الجزائر ذات مستوى في التنمية والدخل المرتفع أو المتوسط.
- لأن هناك ضرورة للتحقق من صلاحية القياسات المتعلقة بتعادل القوى الشرائية.
- لأن نسب السكان الذين يحصلون على اقل من الحد الأدنى الضروري من السعرات الحرارية هو مرتين أو ثلاث مرات أكثر من نسب السكان الفقراء حسب خط الفقر بدولار في اليوم، مما يطرح تساؤل عن معنى هذا القياس.
- لأن هناك تفاوتا كبيرا في مستويات التنمية والدخل وفي خصائص الجزائر ، مما يجعل اعتماد قياسات موحدة أمرا غير علمي. كما أن المتوسطات الإقليمية يمكن أن تخفي تفاوتات هامة بحث لا يعكس المتوسط بالدقة الكافية...[4]

ت- ما يتصل بالقياسات:

- يوجد مناهج موضوعية و أخرى ذاتية في البداية ثم يختبر القياس الجد موضوعي بمستوى الفقر، ثم تأتي منهجية المشاركة، والتي تعتمد على أراء الأشخاص المعنيين بتعريف الفقر وهي مناهج مثالية لرؤية شاملة حول موضوع الفقر...[5]
- اختلاف منهجيات قياس خط الفقر (مطلق أو نسبي، دخل أو إنفاق، السعرات وسلة السلع المعتمدة، عدد خطوط الفقر ومستوياتها...الخ).
- خطوط الفقر الدولية، موضوعة لأغراض المقارنات و ترتيب الدول، ولا يصح اعتمادها بديلا عن خطوط الفقر الوطنية التي تبقى هي الأكثر صلاحية من اجل تقييم الوضع و رسم السياسات التنموية الوطنية على اختلافها.
- اعتبار الفقر كظاهرة متعددة الأبعاد، مرتبطة بالكفاءات الفردية والمؤهلات الأسرية[6]: **وبالإمكانيات المتوفرة في المحيط الاجتماعي.**

---

[3] أديب. نعمة، أهداف الألفية في البلدان شمال إفريقيا: القضاء على الفقر المدقع و الجوع، الجزائر: وحدة معلومات التنمية للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة، 19-20 ماي 2005.

[4] Kouaouci Ali, elouffi mostaffa,(**Approches Méthodologiques de la pauvreté)**, Communication msila. ,2006.

[5] Kouaouci ali, Offi mstaffa, Approches Méthodologiques de la pauvreté, Communication M'sila .pdf ,2006.

[6] الحسين بلهاشمي، الفقر ، التنمية البشرية و التنمية الإجتماعية بالمغرب، معطيات خرائطية و إحصائية، مندوبية السامية للتخطيط ، 2006.

ث- ما يتصل بالبيانات المتاحة:

- ثغرات متعلقة بالبيانات (اختلاف تعريف المؤشرات، نقص بيانات، عدم اكتمال السلاسل الزمنية..الخ)...[7]
- إدماج قوة البحث حول الاستهلاك (معطيات حول الفقر) بقوة الإحصاء العام للسكان (الشمولية)؛.[8]

[7] نفس المرجع السابق.
[8] الحسين بلهاشمي، الفقر ، التنمية البشرية و التنمية الإجتماعية بالمغرب، معطيات خرائطية و إحصائية، مندوبية السامية للتخطيط ، 2006.

3- أهداف الدراسة:

الهدف من الدراسة المتبعة هي :

- تحديد و التعرف على نوع المعلومات التي تحتاج إلى رصد الفقر و هذا لتقديم القرارات والسياسات المناسبة للخبراء الفنيين المسؤولين عن التحليل.

- ضمان إدماج التقنيات الحديثة لقياس الفقر و تحليله و هذا هدفا للقضاء عليه في سياسات التنمية

المستدامة و خططها وبرامجها.

- استخدام قاعدة للبيانات تمكن لنا الحصول منها على المعلومات دقيقة و ذات جودة و بوتيرة

منتظمة تتوافق و المعايير الدولية و تمكن من تقييم و متابعة مستمرة لأهداف الألفية للتنمية.

- فهم كل المصطلحات والتقنيات المناسبة لتتطابق الأرقام المقاسة مع الواقع المعاش.

4- أسباب و أهمية الدارسة:

تعتبر دراسة الفقر وتحليل مؤشراته ومحدداته، من أهم القضايا بالنسبة للجزائر التي تهدف إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية بصورة أكثر واقعية، ونظراً للعلاقة الطردية المباشرة التي تربط الفقر بكافة متغيرات العملية الإنمائية، فإن دراسة موضوع الفقر تعتبر ركيزة أساسية وهامة لما توفره من بيانات ومعلومات إحصائية للهيئات التخطيطية والبحثية في مختلف أجهزة الدولة والقطاعات الأخرى.

فالسبب الأساسي من إخيار هذا الموضوع هو معرفة أهم التقنيات المستخدمة لقياس وتحليل الفقر بالجزائر معتمدينا في ذلك على التحقيقات الميدانية حول قياس مستوى المعيشة للأسر الجزائرية، و معرفة مدى تطابقها مع الواقع المعاش ، وكذلك مدى دقة هذه المعلومات و تطابقها مع المعايير العالمية المتفق عليها.

وهناك عند عمليات جمع المعلومات حول الفقر ، توجد بعض الإيجابيات و بعض السلبيات في أدوات الجمع من تحقيقات و إحصائيات عامة ...إلخ.

مسح الشك لدى الرأي العام على مدى صحة أو بطلان المعلومات التي تصدرها الدولة عن نسب و تحاليل و قياسات الفقر في الجزائر.

بالإضافة إلى أهميته التقنية والتي سوف نتطرأ لها خلال البحث والتي يعتمد عليها الخبراء الدوليين في قياساتهم و تحاليلهم و معرفة مدى تحكمهم في الموضوع من كل جوانبه .

5- تحديد مفاهيم الدراسة:

1- الفقر:

هو عدم القدرة على بلوغ الحد الأدنى من الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن الفرد من أن يحيا حياة كريمة، والفقر له أبعاد وأشكال متعددة، هناك بعد اقتصادي، إنساني، سياسي، سوسيو ثقافي، وقائي...[9]

- **الفقر الاقتصادي**

: الذي يعني عدم قدرة الفرد على كسب المال، على الاستهلاك، على التملك، الوصول للغذاء...الخ.

- **الفقر الإنساني**

: هو عدم تمكن الفرد من الصحة، التربية، التغذية، الماء الصالح للشرب والمسكن، هذه العناصر التي تعتبر أساس تحسين معيشة الفرد و الوجود.

- **الفقر السياسي**

: يتجلى في غياب حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، هدر الحريات الأساسية و الإنسانية.

- **الفقر السوسيوثقافي**

: الذي يتميز بعدم القدرة على المشاركة على اعتبار الفرد هو محور الجماعة و المجتمع، في جميع الأشكال الثقافية والهوية و الانتماء التي تربط الفرد بالمجتمع.

- **الفقر الوقائي**

: هو غياب القدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية و الخارجية.

[9] عدنا بدران، **تقدير مؤشرات الفقر في الأردن لعامي 1997 و 2002 بتطبيق الرقم القياسي لخط الفقر**، من خلال بيانات مسح نفقات و دخل الأسرة للأعوام 1992 و 1997 و 2002 ، الإحصائيات العامة، 2005.

2- عتبة الفقر:

تتشكل هذه العتبة من مكونين :

- المكون الغذائي الذي يعادل كلفة سلة غذائية تضمن الحد الأدنى من كمية السعرة الحرارية اليومية (2100 وحدة حرارية للفرد في اليوم) حسب معيار منظمة الأغذية و الزراعة و المنظمة العالمية للصحة.
- و مكون غير غذائي يعادل كلفة سلة المواد غير الغذائية المقتناة من طرف الأسر التي تتوفر على الحد الأدنى الغذائي، حسب المقاربة المعتمدة من طرف البنك الدولي.

- **نسبة الفقر النسبي** : النسبة المأوية للسكان الذين تقل نفقاتهم عن عتبة الفقر النسبي.
- **نسبة الهشاشة** : النسبة المأوية للسكان غير الفقراء المهددين بالسقوط في الفقر (تتراوح نفقاتهم مابين عتبة الفقر و 1,5 عتبة الفقر).
- **مؤشر حدة الفقر** : يقيس الفارق بين نفقات الأسر الفقيرة و عتبة الفقر.
- **مؤشر الفوارق الاجتماعية** : يقيس درجة تمركز التوزيع الاجتماعي لنفقات الاستهلاك.

3- المفهوم Concept:

إنتاج نظري (واقع - فكر) يعبر عن جوهر الواقع، متضمنا تحديدات الواقع الملموس...[10]

4- الإستهلاك Consommation:

عملية اهلاك القيمة الإستعمالية، و تتجلى إما بصورة تحويل تجري على المادة في إطار عملية الإنتاج (الإستهلاك المنتج) أو بشكل محض بفعل الإستعمال في لحضة التملك بهدف تلبية الحاجات (الإستهلاك النهائي).

إن الاستهلاك بمعناه الواسع، هو شراء شيء أو خدمة ما و استعمالها.و بمعنى آخر، هناك استهلاك لمادة أولية أو مادة زراعية من جانب الصناعي الذي يجري تحويلا على المادة كما أن هناك استهلاكا لمنتوج منجز المشتري و المستعمل الأخير لهذا المنتوج.

آما بالمعنى المحصور الدارج في الاصطلاح الاقتصادي، فالاستهلاك ليس إلا شراء منتوج أو خدمة و استعمالها النهائي، و تدخل حيذاك عمليات الشراء و الاستعمال السابقة في إطار ما يسمى بعمليات التوزيع الوسيط...[11]

5- الاستهلاك الذاتي Autoconsommation :

نمط استهلاك يستهلك فيه المنتجون إنتاجهم...[12]

---

[10] مجموعة من الإقتصاديين، إعداد و تعريب : عادل عبد المهدي،د.حسن الهموندي، **الموسوعة الإقتصادية**، دار إبن خلدون للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 1980/11/01، بيروت – لبنان، ص 467.
[11] نفس المرجع السابق ،ص 47.
[12] نفس المرجع ، ص 48.

6- التوزيع Distribution:

مجموع النشاطات الاقتصادية التي وظيفتها التوسط بين الإنتاج و الاستهلاك بغية وضع المواد المنتجة في متناول المستهلكين...[13]

7- الحاجيات Besoins :

مجموع الضرورات الطبيعية و الاجتماعية (الغذاء، السكن، الملبس،...) اللازمة للحياة المادية للإنسان في المجتمع...[14]

يحتاج الإنسان عددا كبيرا من الحاجيات، بعضها ذات صلة بطبيعة حياته، و بعضها ذات صلة بطبيعة الإجتماعية، فلكي يعيش، يجب أن يناضل ضد الثورات الطبيعية و ضد التقلبات الجو، و يجب أن يلبس، يأكل ،...إلخ.و ليجد الراحة المطلوبة بعد العمل اليومي كان عليه أن يبني المساكن، و لكي يحافظ على جنسه قامت العائلة و تربية الأطفال، كما كان عليه أن يلبي عدد آخر من الحاجيات يمكن تسميتها بشكل عام بالحاجيات الثقافية و الفكرية، كما هو الحال بالنسبة للحاجبات العلمية و الأدبية.

إن هذه الحاجيات دائمة و في كل لحظة يجب على الإنسان التمكن من إشباعها، و عندما يعجز عن تحقيق ذلك فيشعر بالحرمان و العوز، و عند حد معين سيشعر أن ذلك سيهدد كثيرا أو قليلا من حياته.

و عموما هنالك إتجاه للتفريق بين الحاجيات الطبيعية التي هي ضروية للطبيعة الإنسانية، و الحاجيات التاريخية التي خلقت و أضيفت، و إن هذا التفريق يعكس حقيقة معينة ، فبعض الحاجيات لها خصائص حياتية (فإشباعها ضرورة لبقاء الحياة) في حين أن الأخرى هي "نتيجة للحياة المشتركة للإنسان في المجتمع"، و هي نتاج جملة من الشروط نطلق علها تعبير: المستوى الحضاري لمجتمع معين. لكن هذا التفريق لا يلقي الضوء على النمط الاجتماعي المسبب لظهور و إشباع الحاجيات. و يمكن القول أن الحاجيات تتطور بالعلاقة مع النمط الإنتاج نفسه، فهي إذن نتاج للحياة الاجتماعية.

إن للحاجيات طابعا موضوعيا، و بهذا الجانب فهي تختلف عن الرغبة البسيطة التي تعبر عنها أمنية معينة أو رغبة لا تعكس مباشرة ضرورة، ويظهر هذا الطابع الموضوعي في حالة الحاجيات الجماعية التي لا يمكن إشباعها إلا عن طريق هيئة اجتماعية ، مثل الحاجة للأمن و الحاجة للتعليم و الحاجة للصحة.بالمقابل فإن الحاجيات الفردية الساعية نحو الإشباع هي أقل وضوحا و إن طبيعتها الاجتماعية تظهر إذن تحت شكل فردي.

و بما أنه لا يمكن قياس الحاجيات مباشرة فإنها تقيم و يعبر عنها بالأشياء التي تسمح في لحظة معينة بإشباعها.

و لهذا غالبا ما يقترح – على سبيل المثال – التدرج التالي:

---

[13] نفس المرجع ، ص 183.
[14] نفس المرجع، ص 197.

- الحاجيات الأولية، وهي الحاجيات الحيوية الدنيا (غذاء، ملابس، سكن).

- الحاجيات الثانوية، و هي المتعلقة بشكل نمط الحياة(اللوازم المنزلية، التسلية، الثقافة).

- الحاجيات الأخرى، و هي ما تتعلق بما يمكن تسميته بالبذخ و الترف.

و يمثل هذا التدرج طابعا سكونيا و لا يبين نمط تطور الحاجيات و لا شكل الانتقال من درجة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال، إذ كان امتلاك غرفة للطبخ وحمام في القرن التاسع عشر علامة للثراء ، فإن الأمر لم يعد عليه اليوم ، إذ يجب أن تضم جميع المنازل حماما و مطبخا.

إن الحاجيات الاجتماعية في نمو متزايد وما يحدد في ذلك في نهاية التحليل هو درجة سيطرة الإنسان على الطبيعة و على المجتمع، والحاجيات لا تنفصل شكليا عن نمط الإنتاج، لأن نمط إشباعها يتطور مع تطور نمط الإنتاج، و هكذا فإن حاجة النقل ، قد أسبقت ، خلال الأزمنة المختلفة – على سبيل المثال – باستخدام العربة ، الطنبور ، السيارات، القاطرات، الطائرات.

إن دراسة الحاجيات لا تخص مباشرة الاقتصاد السياسي ، إنها تسمح باستخلاص الشروط ، و بالتالي فهم خصائص إنتاج الحياة المادية ، و على هذا الصعيد فإن لها أهمية كبيرة نظريا وعلميا ، لأن معرفة الحاجيات الموضوعية للمجتمع في لحظة معينة تسمح بقياس المستوى الحقيقي للحياة.

8- الأسرة المعيشية (ménage): يستخدم هذا المصطلح في التعدادات للإشارة عادة إلى جماعة من الأشخاص يعيشون معا في فترة معينة، و في بعض التعددات أولائك الأشخاص الذين يقيمون لإقامة مشتركة عند إجراء الحصر ...[15]

9- بعض المصطلحات التي تتعلق بالفقر..:[16]

1. **الحاجات الأساسية للإنسان (Basic Human Needs):** هي عبارة عن السلع الغذائية وغير الغذائية اللازمة للإنسان بحيث يبقى حيا وتحفظ كرامته الإنسانية وتحقق قدرته على مزاولة نشاطاته الاعتيادية بصورة مقبولة.

2. **الفقر المدقع (Abject Poverty):** هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الغذائية الأساسية اللازمة للحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية لبقائه حيا يزاول نشاطاته الاعتيادية.

3. **الفقر المطلق (Absolute Poverty):** هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية معا.

---

[15] **الإحصاء العام الرابع للسكان و السكن 1998 النتائج الأولية**، د.و.إ ، رقم 270 سبتمبر 1998.

[16] عدنان بدران، **تقدير مؤشرات الفقر في الأردن لعامي 1997 و 2002 بتطبيق الرقم القياسي لخط الفقر**، من خلال بيانات مسح نفقات و دخل الأسرة للأعوام 1992 و 1997 و 2002 ، الإحصائيات العامة، 2005.

4. **الفقر النسبي (Relative Poverty):** عرف البعض الفقر النسبي باعتبار أن من يقل دخله عن الوسيط يعتبر فقيرا فقرا نسبيا، في حين عرفه آخرون بأنه الدخل الذي يعادل 40% من مدى الدخل من الأسفل.

- **خط الفقر (Poverty Line):** هو الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء عن غير الفقراء، ويعتبر الفرد فقيرا اذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد، ويعرف الحد الأدنى لحاجات الفرد الأساسية على أنه خط الفقر. فالأفراد أو الأسر التي يكون إنفاقها أو دخلها تحت خط الفقر تصنف على أنها فقيرة والأسر أو الأفراد التي يكون إنفاقها أو دخلها فوق خط الفقر تصنف على أنها غير فقيرة. وهناك نوعان رئيسيان من خطوط الفقر هما:

- **خط الفقر المدقع (Abject Poverty Line):** يعرف خط الفقر المدقع على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية.
- **خط الفقر المطلق (Absolute Poverty Line):** يعرف خط الفقر المطلق على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية، والحاجات غير الغذائية الأساسية هي التي تتعلق بالمسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات.
- وهناك خط فقر يدعى بخط الفقر النسبي الذي يعتمد على أن من يقل دخله عن قيمة محددة في سلم الدخل يعتبر فقيرا، واختلف على قيمة هذه القيمة حيث اعتبرها البعض الوسيط والبعض الآخر اعتبرها العشير الرابع، وتعتبر هذه القيمة المحددة هي خط الفقر النسبي. ويختلف خط الفقر النسبي عن خط الفقر المطلق بأن خط الفقر النسبي يختلف أو يتغير مع التغيرات في مستوى المعيشة بينما يعتبر خط الفقر المطلق بأنه قيمة حقيقية ثابتة في زمان ومكان معينين.
- **خط الفقر الاجتهادي:** ويسمى بخط فقر ليدين (Leyden Poverty Line)، ويعتمد تقدير هذا الخط على اجابات المستجوبين أنفسهم حيث يطلب منهم تصنيف مستوى دخلهم أو استهلاكهم ان كان أعلى أو أقل أو مطابقا لمستوى الدخل أو الانفاق الذي يرونه مناسبا ومقبولا اجتماعيا. ويقدر خط الفقر من خلال اجابات الاسر أو الافراد الذين يعتقدون بان دخلهم أو انفاقهم مساويا لمستوى الدخل او الانفاق المناسب والمقبول اجتماعيا. و هناك طرق أخرى لتحديد خط الفقر الاجتهادي كالاعتماد على الحد الأدنى للرواتب و الأجور أو على الحد الأعلى لمستوى الدخل المعفي من الضريبة.
- **يوجد هناك ثلاث مؤشرات للفقر تعرف بـ (** F.G.T) نسبة إلى المعايير التي لها صلة بها (Foster,Greer,Thorbecke) أي : - الكثافة،- العمق،- صرامة (قسوة) الفقر.
- **مؤشر نسبة الفقر (Headcount Index Indicator):** ويسمى بمؤشر تعداد الرؤوس ويعرف بأنه النسبة الناتجة عن قسمة عدد السكان الفقراء على عدد السكان الكلي، ويمكن حسابه من خلال قسمة عدد الأسر الفقيرة على أعداد جميع الأسر (الفقيرة وغير الفقيرة في المجتمع). وهو من أكثر مؤشرات الفقر شيوعا واستخداما مع أنه لا يعكس الميزتان المطلوبتان في مؤشرات الفقر (بديهية الرتابة وبديهية التحويلات).
- **منحنى لورنز:** من المقاييس التي تعنى بقياس عدالة التوزيع بين الأفراد أو الأسر من خلال رسم منحنى بياني المحور السيني أي الأفقي فيه يمثل المجموع التراكمي لنسب الأسر أو الأفراد والمحور الصادي أي العمودي يمثل المجموع التراكمي لنسب الدخل

للأفراد أو الأسر. وتأخذ هذه النسب بعد ترتيب بيانات الاسرة (عدد أفرادها، دخلها ومتوسط دخل الفرد بها) تصاعديا نسبة إلى دخل الأسرة أو دخل الفرد. وكلما زاد انحناء منحنى لورنز كلما قلت عدالة التوزيع، ويعتبر توزيع الدخل متساوي بين جميع أفراد المجتمع اذا شكل منحنى لورنز خطا مستقيما بين نقطة الأصل والنقطة (1،1) في الرسم البياني للمنحنى.

- **معامل جيني:** يعتبر معامل جيني من المقاييس الهامة و الأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل، وتعتمد فكرته على منحنى لورنز، ويمتاز معامل جيني بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع، وتتلخص فكرته بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط المساواة (الخط القطري الواصل بين نقطة الأصل والنقطة (1،1) في الرسم البياني) وقسمة هذه المساحة على 0.5، وذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي و الاحداثيين الأفقي والعمودي تساوي 0.5، لذا فأن معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد، حيث يكون صفرا عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية للصفر ويكون عندها توزيع الدخل متساويا لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الأمثل للدخل)، بينما يكون معامل جيني مساويا للواحد عندما ينطبق منحنى لورنز على الخط الأفقي والخط العمودي وتكون المساحة بين خط التساوي ومنحنى لورنز تساوي 0.5 وتكون عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله. إذن كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل.

الفصل الثاني: مفهوم الفقر

ما هو الفقر؟

مفهوم الفقر لغتا: يعرفه المنجد في اللغة و الإعلام على أنه: **" فقُرَ-فقارَة:ضد استغنى أي أحتـاج و ذلك أن يصبح الإنسان محتاجًا أو ليسَ لهُ ما يكفيه"...**[17]

ورد للفقر الكثير من التعاريف ضمن العديد من الأدبيات التي تتحدث عن التنمية البشرية والاقتصادية ومكافحة الفقر، وللفقر أشكال وأنواع مختلفة فهناك الفقر المادي وهو النوع المفهوم من قبل الجميع وفقر المشاركة وفقر الاستقلالية وفقر الحماية، كما أن هناك أنواع أخرى من الفقر تبعا لمدة بقائها، فهناك فقر صدمة وفقر موسمي وفقر دائم، وهناك أنواع أخرى من الفقر نسبة إلى عدد الفقراء مثل الفقر الفردي والفقر الجماعي والفقر المنتشر والفقر المتوطن، وهناك نوع آخر من الفقر نسبة إلى أسلوب قياسه وأهمها الفقر النسبي والفقر المطلق والفقر المدقع.

وتجمع معظم الأدبيات التي تتحدث عن الفقر على أنه: ً **عبارة عن حالة تعبر عن النقص أو العجز في الاحتياجات الأساسية والضرورية للإنسان** ً، وأهم هذه الاحتياجات: الغذاء، الرعاية الصحية، التعليم، السكن أو المأوى، تملك السلع المعمرة وتوفر الاحتياط المادي لمواجهة الأمور الطارئة أو الأزمات التي قد تتعرض لها الأسرة أو الفرد. إن الفقر هو الوضع الذي يعمل جميع الناس على الهروب منه، الفقر هو الجوع، الفقر هو الافتقار إلى المأوى، الفقر هو أن تكون مريضا وغير قادر على زيارة الطبيب، الفقر هو عدم القدرة على الذهاب إلى المدرسة ومعرفة القراءة، الفقر هو فقدان طفل بسبب تلوث مياه الشرب...[18]

فالفقر من أكثر المفاهيم التي عُرِفت من أوجه مختلفة و متعددة، نذكر منها:

- **الفقر يعني الحرمان من الغذاء و المأوى و التعليم و الرعاية الصحية و التمتع بالحياة ، فهو الجوع، و فقدان المأوى، وعدم القدرة على زيارة الطبيب عند المرض، و عدم الانخراط في الدراسة, و البطالة، الخوف من المستقبل** ، ويرى البعض أن الفقر صورتان متشابكتان صورة فقر الوعي و صورة فقر الموارد، إما فقر الوعي فهو فقر ثقافي يحول دول الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة ، أما فقر الموارد الإنتاجية فهو يوقف تراكم جهود الناس للعيش جثثا تحت خط الحياة الإنسانية الكريمة ...[19].

- و يرى البعض الأخر من الباحثين الإقتصادين أن الفقر بمعناه الشامل: ً **هو ندرة الموارد أو تبديدها أو توزيعها على نحو غير عادل** ً...[20].

فإذا ما استثنينا ظاهرة الندرة يصبح الفقر مرتبط بالتخلف الذي هو حالة تشمل النمو الاقتصادي و الاجتماعي و تخلق عقبات في طريق استخدام الموارد الطبيعية و الإمكانيات البشرية المتوفرة لاستخدام أمثل ، اعتمادا على جهود الذاتية الممكنة، من هنا تنبع ضرورة ملاحظة لعنة الفقر و محاولات القضاء على التحديات التي يطرحها.

- و يعرف **تقرير التنمية الإنسانية العربية** 2002 ، الفقر بأنه عبارة عن ً **عجز الناس عن امتلاك القدرات البشرية اللازمة لضمان أحقيات الرفاه الإنساني في كيان اجتماعي ما ، شخصا كان أو أسرة أو مجتمعا محليا** ً...[21].

إن الفقر هو **"عجز الإنسان أو جماعة من الناس في المجتمع عن وجدان ما يوفر مستوى الكفاية في العيش ظاهرة حاربها الإسلام في تشريعه و وصاياه و اعتبارها شرا إنسانيا**

---

[17] **المنجد في اللغة و الإعلام:** بيروت ، دار المشرق، الطبعة الرابعة و العشرون، ص 590، سنة 1980.

[18] عدنان بدران، **تقدير مؤشرات الفقر في الأردن لعامي 1997 و 2002 بتطبيق الرقم القياسي لخط الفقر من خلال بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة للأعوام 1992 و 1997 و 2002**، الاحصاءات العامة.

[19] د. ياسر العدل ، **مفهوم الفقر و مواجهته** ، الأهرام : 2002/12/01.

[20] د.فيليب عطية ، **أمراض الفقر، المشكلات الصحية في العالم الثالث**، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 161، ماي 1996، ص 10.

[21] **تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002**، الفصل السادس، 2002، ص 10.

باعتباره يسبب حرمان الإنسان من أحد حقوقه الذي هو الكفاية في العيش، وشرا اجتماعيا باعتباره يعوق المجتمع عن التقدم المادي و المعنوي"...[22] والزكاة بإعتبارها أحد أعمدة الإسلام الخمسة ، تمثل شكلا راقيا من أشكال العدالة التوزيعية، بحيث يفرض على مسلم تتعدى ثروته حدا معينا إعطاء نسبة ثابتة من ثروته لمنفعة أفراد الأمة الأقل حظا – مسلمين أو غيرهم – مرة كل سنة، فالزكاة أداة هامة للتخفيف من الفقر و القضاء عليه...[23].

دينيا: حديث صحيح رواه البخاري عن أبي هريرة عن الصادق محمد صلى الله عليه وسلم، قال :
" ليس المسكين الذي يطوف على الناس ، ترده اللقمة واللقمتان ، والتمرة والتمرتان ، ولكن المسكين : الذي لا يجد غنى يغنيه ، ولا يفطن به فيتصدق عليه ، ولا يقوم فيسأل الناس".

وفي رواية أخرى لأبي هريرة أوردها البخاري في صحيحه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال :
" ليس المسكين الذي ترده الأكلة والأكلتان ، ولكن المسكين الذي ليس له غنى ، ويستحيي ، أو ، لا يسأل الناس إلحافا".

قال الله تعالى ((**للفقراء الذين أحصروا فى سبيل الله ..**)) و قوله كذلك ((**يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفّف**)) فوصفهم بالفقر وأخبر مع ذلك عنهم بالتعفف حتى يحسبهم الجاهل بحالهم أغنياء من التعفف .

فقد ثبت للفقير المِلكُ كقول القائل:

أمّا الفقير الذى كانت حلوبته***وَفق العيال فلم يُترك له سَبَدُ.

والمسكين كذلك لقوله تعالى((**أمّا السفينة فكانت لمساكين**)).

ومن العرب من يسوِّى بينهما كما فى القاموس إلا أنّ قوله تعالى ((**إنّما الصدقات للفقراء و المساكين..**)) ففي هذه الآية تفرِّيقٌ بين الفقراء والمساكين .

الفقر [24] من أكثر المفاهيم التي عُرِّفت من أوجه مختلفة ومتعددة؛ وأكثرها شيوعاً هو: **"أنه الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم وكل ما يُعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة."**

وعلى المستوى العام: كثيراً ما يكون الفقر ناتجاً عن المستوى المنخفض للتنمية الاقتصادية أو للبطالة المنتشرة، والأفراد الذين لا يملكون القدرة الأقل من المتوسطة للحصول على دخل -لأي سبب كان- غالباً ما يكونون فقراء، و بذلك يصبحون تحت عتبة الفقر هذا الذي يفصل بين الفقير و الغني.

والتعريف السابق للفقر يحمل بين طياته إحدى التعريفات الثلاثة التي يُعرَّف بها الفقراء، والتي حُددت في منتدى العالم الثالث سنة 1994، و التي نذكرها على النحو التالي:

أولها: وهو التعريف الموضوعي الذي يركّز على كونهم غير القادرين على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة. ويعتبر كلاً من دخل الأسرة ومتوسط نفقات الفرد مقياسين كافيين لمستوى لمعيشة، وهنا يكمن الفرق بين الفقر وعدم المساواة، فكما ذكر البنك الدولي في تقرير التنمية في العالم (1990) أن الفقر يعبر عن المستوى المطلق لمعيشة جزء من السكان وهم الفقراء، بينما يعبر عدم المساواة عن المستوى النسبي للمعيشة في المجتمع ككل و بدون استثناء .

---

[22] مشكلة الفقر و الغنى في نظر الإمام علي (كرم الله وجهه) على الموقع:
www.14masom.com/14masom/03/nhj-alblaga/3/11.htm

[23] نص مداخلة الأستاذ: حمدي باشا رابح- جامعة الجزائر- بعنوان : **لعنة الفقر و ضرورة رفع تحدياته** ، 2006.

[24] www.islamonline.net LE 31/12/2006.

أما التعريفان الآخران للفقراء فهما :التعريف الذاتي للفقراء والتعريف السوسيولوجي للفقراء.
التعريف الذاتي: يعرف فيه الفقراء من وجهة نظر الفرد ذاته؛ فإذا شعر بأنه لا يحصل عما يحتاج إليه -بصرف النظر عن احتياجاته الأساسية- يُعد فقيراً. وأما السوسيولوجي: فيعرفهم بكونهم من يحصلون من المجتمع على مساعدة اجتماعية، ويعتبر الحد الفاصل للفقر هو الحد الأدنى الرسمي للدخل الذي يحصل عليه الفرد عندما يعتمد في معاشه على المعونة الاجتماعية.
ومن التعريفات التي تأتي مصاحبة لتعريف الفقر هو تعريف حد الفقر وهو الحد الأدنى من الدخل اللازم لتلبية النفقات الضرورية للغذاء والبنود غير الغذائية لأفراد الأسرة، بحيث يعتبر هذا المستوى من الدخل أو الإنفاق هو الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء؛ فمن يقعون عند الحد الفاصل أو أدنى منه يوصفون بأنهم فقراء، ومن يقعون فوق الحد الفاصل هم غير الفقراء. و قد حدده البنك الدولي في تقرير التنمية عام 1992 بأنه 400 دولار للفرد عام 1990 وما يوازيها من دولارات حتى عام2000 .

أما برنامج الأمم المتحدة للتنمية فقد عرَّف الفقراء ببعد إنساني أعمق؛ وهو أنه إنكار ورفض للعديد من الاختيارات والفرص الأساسية لتنمية الإنسان، ويتضمن ذلك القدرة على عيش حياة طويلة مبدعة وصحية وعلى اكتساب المعرفة ونيل الحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين، والتوصل إلى المصادر المطلوبة لمستوى معيشة كريم.
وفي تقرير تنمية الإنسان الذي أصدرته الأمم المتحدة عام 1977 قُدّم مقياس للفقر الإنساني تحت اسم "دليل الفقر الإنساني"، ويقيس هذا الدليل الحرمان والفقر بالنظر لخمس خصائص للفقر من واقع الحياة وهي: الجهل وسوء التغذية بين الأطفال والوفاة المبكرة وفقر الرعاية الصحية وعدم القدرة على الوصول إلى المياه الآمنة.
و حسب تعريف آخر لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية لسنة 2000 حول الفقر ، فقد عرف خصوصا " الفقر المقدع" ، " الفقر العام" و " الفقر البشري" كما يلي:
- ‹ الفرد الذي يعيش **الفقر المقدع** هو الذي لا يحصل على الدخل الكافي لإشباع إحتياجاته الغذائية الضرورية – عادتا تعرّف إعتمادا على أقل كالوريات ›.
- ‹ الفرد الذي يعيش **الفقر العام** هو الذي لا يحصل على الدخل الكافي لإشباع إحتياجاته الغير الغذائية الضرورية – اللباس، الطاقة و السكن- و الغذاء ›.
- ‹ **الفقر الإنساني** يمثل بغياب القدرات الإنسانية التي تعتمد على : - الأمية- سوء التغذية – إنخفاض أمل الحياة- تدهور صحة الأمومة- الأمراض التي يمكن أن نتفاداها ›.
- " الفقر هو الجوع والوحدة وعدم وجود مأوى يؤوي عند انتهاء اليوم وحرمان وعنصرية واستغلال وجهل" • أمٌ من أمريكا اللاتينية•.
-" الفقر معناه أن تستيقظ بلا منظور، الفقر يسلبك تطلعك إلى المستقبل..."
• ممثل رابطة نشاطات المؤسسات غير الحكومية•(Ngo).
" الحقوق التي يثرى بها دستورنا الجديد ستكون خاوية، وديمقراطيتنا ستبقى هشة إذا لم يصحبها التحسن والتقدم في حياة البشر؛ خاصة هؤلاء الذين يتحملون عبء الفقر وعدم المساواة" • نيلسون مانديلا•.
" يمكن القول أن "الفقر" موجود داخل مجتمع معين عندما تكون رفاهية فرد أو مجموعة من الأفراد غير محققة لمستوى رفيع كحد أدنى مقبول من كافة أفراد ذلك المجتمع" • مارتين رافايون **Martin Ravallion** •[25].

[25] Martin Ravallion, **Etude sur la mesure des niveaux de ville**, Document de travail N° 122 ; Comparaisons de la pauvreté (Concepts et méthodes), Banque Mondiale, Washington, D.C ; 1996, p4.

المؤتمر الإحصائي العربي الأول (الأردن نوفمبر 2007): " **هو جانب من الحرمان المادي يتمثل بإنخفاض استهلاك الغذاء كما و نوعا، و تدني الوضع الصحي و المستوى التعليمي و الوضع السكني و غير ذلك**".

التعريف السوسيولوجي: "**من يحصلون من المجتمع على مساعدة اجتماعية، و يعتبر الحد الفاصل للفقر و هو الحد الأدنى الرسمي للدخل الذي يحصل عليه الفرد عندما يعتمد في معاشه على المعونة الاجتماعية**".

البنك الدولي (2000): "**يشير إلى أبعاد متعددة تتجاوز مجرد الدخل المنخفض، فهو يعكس الصحة المعتلة و التعليم و الحرمان من المعرفة و الاتصالات، و عدم قدرة الفرد على ممارسة حقوقه الإنسانية و السياسية ، و حرمانه من الكرامة و الثقة و احترام الذات**".

برنامج الأمم المتحدة للتنمية 2004:" **أنه إنكار ورفض للعديد من الاختيارات و الفرص الأساسية لتنمية الإنسان و يتضمن ذلك القدرة على عيش حياة طويلة مبدعة و صحية و على اكتساب المعرفة ونيل الحرية و الكرامة و احترام الذات و احترام الآخرين، و التوصل إلى المصادر المطلوبة لمستوى معيشة كريم**".

خلاصة الفصل

يمكن القول أنه لا يوجد تعريف محدد و موحد للفقر بل يوجد مفهوم يختلف من منطقة إلى أخرى من حيث المكان الجغرافي و الزمن الذي يتم تحديده حسب المعايير التي تكون لها صلة وثيقة بالفقر بحد ذاته، ففقر مثلا داخل الجزائر يختلف من منطقة إلى أخرى حيث أن الفقر بالجزائر العصمة يختلف عنه بمدن الأخرى كالداخلية و حتى التي لها علاقة بالتراث الثقافي للجزائر ففقير في القبائل و الأوراس و التوارق و بني مزاب لا يحس أنه فقير حيث أن هذه المجتمعات تتصف بالتضامن اتجاه بعضها البعض فلا هناك فرق بين الفقير و الغني، أما عند الولاية التي تختلط بها ثقافات مختلفة فإن الغني بحد ذاته يرى إلى نفسه أنه غير مكتفي ذاتيا لأنه لا يصل إلى مستوى الرفاه الذي يسعى إليه ،فيرى أنه دوما فقير رغم أنه غني مقارنة مع الأشخاص الذين يعيشون بمناطق أخرى، بالإضافة إلى ذلك فإن الوسط المناخي يلعب دورا كبيرا في تحديد الفقير فالأشخاص الذين يعيشون تحت البرد القارص داخل الجزائر جلهم فقراء بالإضافة إلى الذين يعيشون تحت درجة حرارة مرتفعة.
وبهذا يمكن لنا القول أنه لا يمكن تحديد مفهوم معين و دقيق يثبت كل المعايير التي لها صلة بتعريف موحد للفقر و بهذا يكون مفهوم الفقر في الجزائر غير محدد بمعاييره التي تساعدنا لقياس دقيق ومطلق و تحليل أدق و أنجع لوصول في النهاية إلى نتيجة تكون مطابقة للواقع المعاش و يتقبلها كل من أراد التطلع عليها ، يمكن بهذا تغير كلمة الفقر بمستوى الرفاهية فهي أدق في تحديدها لمستوى الفقر في الجزائر كما هو مستعمل في الدول الأجنبية و الذي وضعه البنك الدولي و المنظمة العالمية للتنمية (البنود).

الفصل الثالث : تقنيات قياس الفقر بالجزائر

المبحث الأول: قياس الفقر (Measuring Poverty) في الجزائر :

تكمن أهمية قياس الفقر في التعرف على الفقراء ومعرفة أماكن تواجدهم وحجمهم نسبة إلى المجتمع والتعرف على خصائصهم الديموغرافية ومستوياتهم التعليمية والصحية وذلك من خلال مناهج موضوعية و أخرى غير موضوعية، الأولى تكون من خلال قياس الفقر الممكن في المجتمع بالمسوح الأسرية المتخصصة و المعطيات المتواجدة عند الوزارة الوصية بالإضافة إلى الإحصاءات الوطنية للسكان و السكن المعروفة بهدف وضع الخطط والسياسات الرامية إلى انتشال هؤلاء الفقراء من حالة الفقر إلى اللافقر. و من أجل تصنيف أو فرز الأسر الفقيرة من الأسر غير الفقيرة يجب أن نستخدم بعض الأدوات والمؤشرات التي تساعدنا في الحكم على فقر أو عدم فقر الأسرة، أما المنهجية الثانية تكون بمساعدة المختصين و الخبراء في مجال التعريف و قياس و تحليل الفقر...[26] ومن الأساليب التي اتبعت في قياس الفقر:

* **أساليب غير علمية:**

تعتمد بعض هذه الأساليب على مجموعة من الباحثين المدربين الذين يقومون بدورهم بزيارة الأسر، حيث يتم الحكم على الأسرة بالفقر أو عدم الفقر بعد اطلاعهم على الجوانب المختلفة من حياة الأسرة، وتتميز هذه الطريقة بعدم الدقة لاختلاف الحكم من باحث لآخر ولمحدودية حجم الآسر التي يتم زيارتها.

* **أساليب علمية و يمثلها أسلوب خط الفقر:**

وتكمن فكرة هذا الأسلوب بتقسيم المجتمع إلى فئتين، فئة الفقراء وفئة غير الفقراء بالاعتماد على خط الفقر ومنها يتم تقدير مؤشرات الفقر كنسبة الفقراء وشدة فقرهم وحجم الفجوة بينهم وبين خط الفقر.

تختلف أساليب تقدير خط الفقر باختلاف نوع خط الفقر المراد تقديره، وتنقسم طرق تقدير خط الفقر من حيث نوع البيانات المستخدمة في التقدير إلى نوعين:

- الأول: الطرق المباشرة لتقدير خط الفقر
- الثاني: الطرق غير المباشرة لتقدير خط الفقر

و ما يميز النوع الأول عن الثاني هو استخدام بيانات الإنفاق الاستهلاكي لتقدير خط الفقر في النوع الأول، أما النوع الثاني من أساليب تقدير خط الفقر فيميزه استخدام بيانات الدخل كمتغير بديل لبيانات الإنفاق الاستهلاكي. و تمتاز الطرق المباشرة بدقتها عن الطرق غير المباشرة وذلك لان بيانات الإنفاق والاستهلاك أكثر مصداقية من بيانات الدخل، ونعرض بعض أساليب التقدير لأهم خطوط الفقر:

* **خط الفقر (Poverty Line)**

هو الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء عن غير الفقراء، ويعتبر الفرد فقيرا اذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد، ويعرف الحد الأدنى لحاجات الفرد الأساسية على أنه خط الفقر. فالأفراد أو الأسر التي يكون إنفاقها أو دخلها تحت خط الفقر تصنف على أنها فقيرة والأسر أو الأفراد التي يكون إنفاقها أو دخلها فوق خط الفقر تصنف على أنها غير فقيرة. وهناك نوعان رئيسيان من خطوط الفقر هما:

---

[26] Université Laval, CREFA, **Le Profil d'inégalité et de pauvreté au Burkina** ; Cahier de recherche No 00-02,1999

* **خط الفقر المدقع (Abject Poverty Line)**

يعرف خط الفقر المدقع على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية.

و لإعداد سلة غذاء تم تقدير حجم الاحتياج اليومي للفرد المتوسط في الجزائر بـ 2100 سعرة حريرية يوميا، حيث تم اختيار مكونات السلة الغذائية الأساسية وكمياتها لتعكس الأنماط الغذائية السائدة في المجتمع الجزائري، تستبعد المواد و السلع ذات التكلفة العالية و استبدالها بسلع أخرى من ذات المجموعة الغذائية و لكن بتكلفة أقل، اعتمادا على الأسعار القياسية و ذلك لأن الفئات تتجه عادة لاستهلاك السلع الغذائية الأقل كلفة، و يراعى عنصر الشمول و النوع في بنود المجموعات الغذائية التي تضمنتها السلة الغذائية.

1- خط الفقر المطلق (Absolute Poverty Line):

يعرف خط الفقر المطلق على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية، والحاجات غير الغذائية الأساسية هي التي تتعلق بالمسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات.

هناك أسلوبان رئيسيان لتقدير خط الفقر المطلق

الأول: أسلوب النمط الغذائي المقترح

يعتمد هذا الأسلوب على سلة غذائية متوازنة وملائمة لحاجة الجسم وتكون عادة مقترحة من قبل أخصائيين في التغذية، ثم تحسب قيمة تكلفة تلك السلة بأقل الأسعار الدارجة. و لحساب خط الفقر المطلق نضرب تكلفة السلة الغذائية المقترحة بمقلوب نسبة الإنفاق على السلع الغذائية إلى إجمالي الإنفاق الاستهلاكي (معامل انجل، حيث يعرف معامل انجل على أنه مقلوب نسبة الإنفاق على المواد الغذائية إلى إجمالي الإنفاق العام). أما نسبة الإنفاق على السلع الغذائية فتأخذ بالاعتماد على بيانات إنفاق الأسر كافة أو بالاعتماد على بيانات إنفاق الفئة التي يكون إنفاقها على السلع الغذائية هو الأقرب لتكلفة السلة الغذائية المقترحة.

الثاني: أسلوب النمط الغذائي الفعلي

يعتمد هذا الأسلوب على متوسط حصة الفرد الفعلية من السعرات الحرارية المحسوبة من خلال بيانات الاستهلاك الفعلي للفرد ويتم تقدير خط الفقر المطلق بهذا الأسلوب من خلال حساب متوسط حصة الفرد الإجمالية من السعرات الحرارية لفئات دخل يتم تحديدها مسبقا، ومن ثم تعتمد فئة الدخل المقابلة أو الأقرب لما يحتاجه الفرد من السعرات الحرارية وأخيرا يحدد متوسط الإنفاق الإجمالي المقابل لفئة الدخل ليكون تقديرا لخط الفقر المطلق. ويرى الباحث أن حساب متوسط حصة الفرد الإجمالية من السعرات الحرارية لفئات الاستهلاك الغذائية ومن ثم تحديد الفئة الأقرب لما يحتاجه الفرد من السعرات واعتبار متوسط الإنفاق الإجمالي لهذه الفئة هو خط الفقر المطلق، حيث يرى الباحث إن تقدير خط الفقر المطلق باستخدام فئات استهلاك المواد الغذائية سيكون أكثر دقة من استخدام فئات الدخل، وذلك لان الارتفاع في فئة الدخل قد لا يعني الارتفاع في متوسط حصة الفرد من السعرات الحرارية.

2- <u>خط الفقر النسبي:</u>

يعتبر من الطرق غير المباشرة ويتم تقدير خط الفقر النسبي من خلال بيانات الدخل وحسب التعريف الذي يتفق عليه للفقر النسبي، فمن الممكن أن يكون خط الفقر النسبي الوسيط أي أنه القيمة الفاصلة بين دخل الفقراء ودخل غير الفقراء.

3- <u>خط الفقر الاجتهادي:</u>

و يسمى بخط فقر ليدين (Leyden Poverty Line)، ويعتمد تقدير هذا الخط على إجابات المستجوبين أنفسهم حيث يطلب منهم تصنيف مستوى دخلهم أو استهلاكهم إن كان أعلى أو أقل أو مطابقا

لمستوى الدخل أو الإنفاق الذي يرونه مناسبا ومقبولا اجتماعيا. و يقدر خط الفقر من خلال إجابات الأسر أو الأفراد الذين يعتقدون بان دخلهم أو إنفاقهم مساويا لمستوى الدخل أو الإنفاق المناسب والمقبول اجتماعيا. و هناك طرق أخرى لتحديد خط الفقر الاجتهادي كالاعتماد على الحد الأدنى للرواتب والأجور أو على الحد الأعلى لمستوى الدخل المعفي من الضريبة.

قياس مؤشرات الفقر (Poverty Indicators):

هناك ميزتان يجب توافرهما في مؤشرات الفقر، وهاتان الميزتان هما بديهية الرتابة وبديهية التحويلات، أما الميزة الأولى فتعني أن أي انخفاض في دخل الفقير يؤدي إلى زيادة فقره عند ثبات جميع المتغيرات الأخرى (مثل أسعار السلع،...) أما الميزة الثانية فتعني أن تحويل أي جزء من دخل فرد فقير إلى فرد أخر أكثر دخلا لا بد وأن تؤدي إلى زيادة الفقر بشرط ثبات المتغيرات الأخرى. هناك عدة مؤشرات للفقر وأهمها مؤشر خط الفقر الذي تم الحديث عنه سابقا، وتكمن أهمية مؤشر خط الفقر لكون العديد من مؤشرات الفقر تعتمد عليه عند تقديرها ومن هذه المؤشرات:

* مؤشر نسبة الفقر (Pauvreté en nombre d'habitants):

ويسمى بمؤشر تعداد الرؤوس ويعرف بأنه النسبة الناتجة عن قسمة عدد السكان الفقراء على عدد السكان الكلي، ويمكن حسابه من خلال قسمة عدد الاسر الفقيرة على أعداد جميع الاسر (الفقيرة وغير الفقيرة في المجتمع). وهو من أكثر مؤشرات الفقر شيوعا واستخداما مع أنه لا يعكس الميزتان المطلوبتان في مؤشرات الفقر (بديهية الرتابة وبديهية التحويلات). ويتم حساب مؤشر نسبة الفقر كالآتي:

$$H = \frac{q}{n}$$

- q يمثل عدد السكان الفقراء أو عدد الأسر الفقيرة .
- n يمثل عدد السكان أو عدد الأسر المعيشية.
- H يمثل نسبة الفقر في السكان.

* مؤشر فجوة الفقر (écart de pauvreté):

و ما يسمى بمؤشر عمق الفقر ، حيث يعكس هذا المؤشر حجم الفجوة النقدية الإجمالية اللازمة لدخول الفقراء لوضعهم على خط الفقر أي ليصبحوا غير فقراء، ولأغراض المقارنة يتم حساب هذه الفجوة كنسبة مئوية من القيمة الإجمالية لاستهلاك كافة السكان عندما يكون مستوى استهلاكهم مساويا لخط الفقر. نلاحظ أن مؤشر فجوة الفقر يحقق ميزة من الميزات المطلوبة في مؤشر الفقر وهي ميزة الرتابة، فعندما ينخفض الدخل لأي من الفقراء ترتفع فجوة الفقر.

$$PG = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q}\left[\frac{z-y_i}{z}\right]$$

- حيث z يمثل خط الفقر
- y يمثل الدخل أو الاستهلاك (الفردي أو الأسري)
- n يمثل عدد السكان.

* مؤشر حدة الفقر La sévérité de la pauvreté ou écart de pauvreté au carré :

و ما يسمى بمؤشر الفقر العائلي FGT و يمكن حسابه بتضعيف مؤشر عمق أو كثافة الفقر المذكور سابقا:

$$P2 = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q}\left[\frac{z-y_i}{z}\right]^2$$

هناك مقاييس أخرى من الممكن استخدامها كمؤشرات للفقر تعنى بعدالة توزيع الدخول بين الأفراد أو الأسر، ومن هذه المقاييس:

* **منحنى لورنز:**

من المقاييس التي تعنى بقياس عدالة التوزيع بين الأفراد أو الأسر من خلال رسم منحنى بياني المحور السيني فيه يمثل المجموع التراكمي لنسب الأسر أو الأفراد والمحور الصادي يمثل المجموع التراكمي لنسب الدخل للأفراد أو الأسر. و تأخذ هذه النسب بعد ترتيب بيانات الأسرة (عدد أفرادها، دخلها ومتوسط دخل الفرد بها) تصاعديا نسبة إلى دخل الأسرة أو دخل الفرد. وكلما زاد انحناء منحنى لورنز كلما قلت عدالة التوزيع، ويعتبر توزيع الدخل متساوي بين جميع أفراد المجتمع إذا شكل منحنى لورنز خطا مستقيما بين نقطة الأصل والنقطة (1،1) في الرسم البياني للمنحنى.

* **معامل جيني:**

يعتبر معامل جيني من المقاييس الهامة و الأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل، وتعتمد فكرته على منحنى لورنز، ويمتاز معامل جيني بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع، وتتلخص فكرته بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط المساواة (الخط القطري الواصل بين نقطة الأصل والنقطة (1،1) في الرسم البياني التالي) وقسمة هذه المساحة على 0.5، و ذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي و الإحداثيتين الأفقي والعمودي تساوي 0.5، لذا فأن معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد، حيث يكون صفرا عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية للصفر ويكون عندها توزيع الدخل متساويا لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الامثل للدخل)، بينما يكون معامل جيني مساويا للواحد عندما ينطبق منحنى لورنز على الخط الأفقي والخط العمودي وتكون المساحة بين خط التساوي ومنحنى لورنز تساوي 0.5 وتكون عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله. إذن كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل.

$$Gini = 2\,cov(\acute{Y}, F) / \overline{y}$$

<u>منحنى لورنز و معامل جيني بالجزائر ما بين 1988 و 2005</u> :

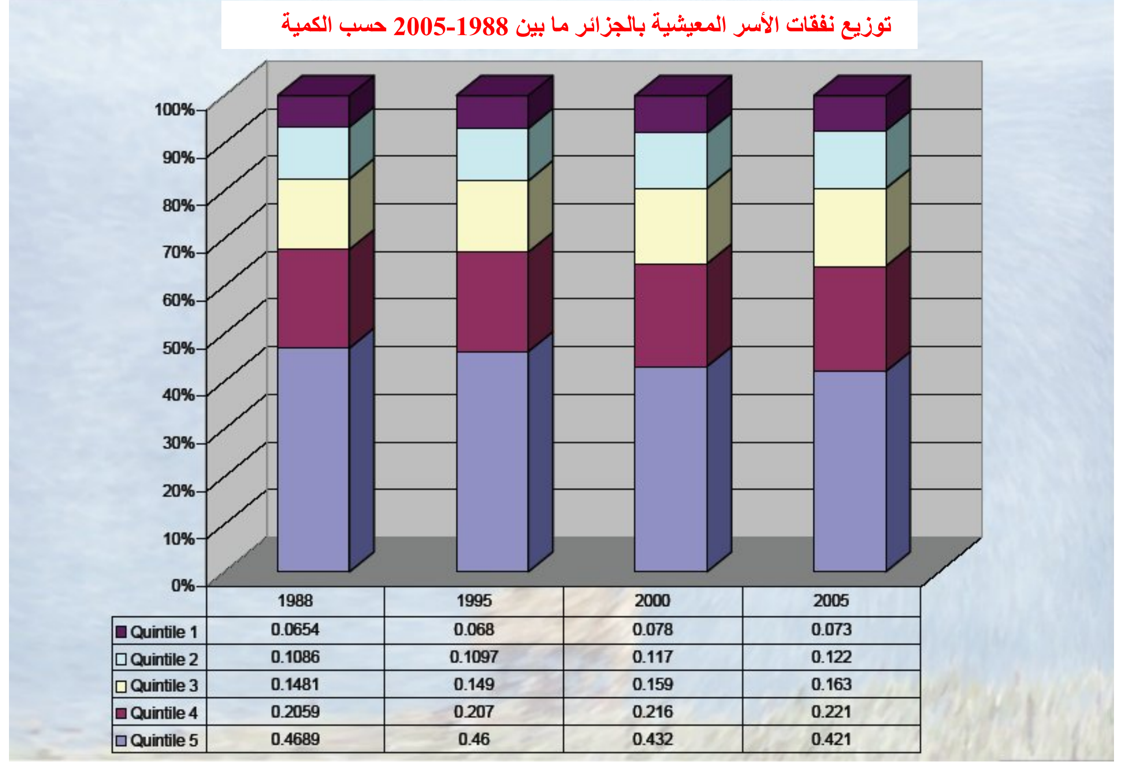
لاستخدام طريقة حساب جيني على معطيات الجزائر لسنوات **2005-2000-1995-1988** (حسب البنك العالمي) حسب التوزيع الكمي ...:[27]

جدول رقم (01): **نفقات الأسر المعيشية حسب الكمية في الجزائر ما بين (2005-1988)**

	1988	1995	2000	2005
الكمية الأولى	0.0654	0.068	0.078	0.073
الكمية الثانية	0.1086	0.1097	0.117	0.122
الكمية الثالثة	0.1481	0.1494	0.159	0.163
الكمية الرابعة	0.2059	0.2074	0.216	0.221
الكمية الخامسة	0.4689	0.4655	0.432	0.421

[27] Deininger-Squire data set, Worled bank 1997. http://www.worldbank.org/html/prdmg/grtjweb/dddeisqu.htm

الرسم البياني رقم (01): توزيع نفقات الأسر المعيشية بالجزائر ما بين 1988 – 2005 حسب الكمي



	1988	1995	2000	2005
Quintile 1	0.0654	0.068	0.078	0.073
Quintile 2	0.1086	0.1097	0.117	0.122
Quintile 3	0.1481	0.149	0.159	0.163
Quintile 4	0.2059	0.207	0.216	0.221
Quintile 5	0.4689	0.46	0.432	0.421

المصدر : مداخلة البروفيسور علي قواوسي بملتقى حول الفقر بمسيلة سنة 2006.

لحساب مؤشر جيني لمختلف السنوات 1988-1995-2000-2005 نتبع الخطوات التالية:

<u>* مؤشر جيني لسنة 1988:</u>

لدينا التوزيع الكمي لنفقات الأسر المعيشية التالية :

- الكمية الأولى: 0.0654 .
- الكمية الثانية : 0.1086.
- الكمية الثالثة: 0.1481.
- الكمية الرابعة: 0.2059.
- الكمية الخامسة: 0.4689.

العملية الأولى نقوم بحساب مجموع هذه الكميات بالتصاعد و نقوم برسم منحنى لورنز مع 6 نقاط:

- النقطة الأولى: (0.0).
- النقطة الثانية:(0.2 ،0.0654) .
- النقطة الثالثة: (0.4 ، 0.174) حيث 0.174 = 0.0654 + 0.1086.
- النقطة الرابعة: (0.6 ، 0.3221) حيث 0.3221 = 0.1481+0.1774.
- النقطة الخامسة: (0.8، 0.528) حيث 0.528 = 0.2059+0.3221 .
- النقطة السادسة : (1.1) حيث 1 = 0.4689+0.528.

عند رسم منحنى لورنز ، فإن النسب المجموع للسكان تأخذ محور السينات، و نسب مجموع توزيع النفقات (الدخل أو الاستهلاك) تمثل محور العينات.

بعد إيجاد نقاط لورنز نقوم بالعملية الثانية و التي ترتكز على قياس المساحة القصوى لمنحنى لورنز (موضع ما بين الإنحراف الممثل لتوزيع العادل المنجز)

هذه المساحة تحسب بجمع مساحة المعينات الممثلة للإحداثيات (0.2،0.0654) -(0.4، 0.174)-(0.6، 0.3221)-(0.8، 0.528)-(1،1): حيث يكون عرض كل معين متساوي مع الآخر أي (0.2) نأخذ النقاط الموجودة على منحى لورنز و تقطع المستقيمات الأفقية للمنحنى (0.2، 0.4، 0.6، 0.8، 1) و نرسم خطوط أفقية للحصول على المستطيلات.

المساحة القصوى لمنحنى لولنز في الجزائر لسنة 1988 تساوي:

= (1*0.2)+(0.528*0.2)+(0.3221*0.2)+(0.174*0.2)+(0.0654*0.2)

0.4179 = 0.2+0.1056+0.06442+0.0348

العملية الثالثة ترتكز على حساب المساحة الداخلية لمنحنى لورنز:

المساحة الداخلية لمنحنى لورنز في الجزائر لسنة 1988 تساوي:

0.2179 =(0.528*0.2)+(0.3221*0.2)+(0.174*0.2)+(0.0654*0.2)+(0*0.2)

العملية الرابعة و التي نأخذ فيها نصف مجموع المساحتين (القصوى و الداخلية) و نطرحها من الرقم 0.5 (ذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي و الإحداثيتين الأفقي والعمودي تساوي 0.5) و يضرب الحاصل في 2 لنحصل في الآخير على مؤشر جيني.

مؤشر جيني لسنة 1988: يساوي = 2*((2 /(0.2179+0.4179))-0.5) = 0.364 **% 36.42**

<u>* مؤشر جيني لسنة 1995:</u>

لدينا التوزيع الكمي لنفقات الأسر المعيشية التالية :

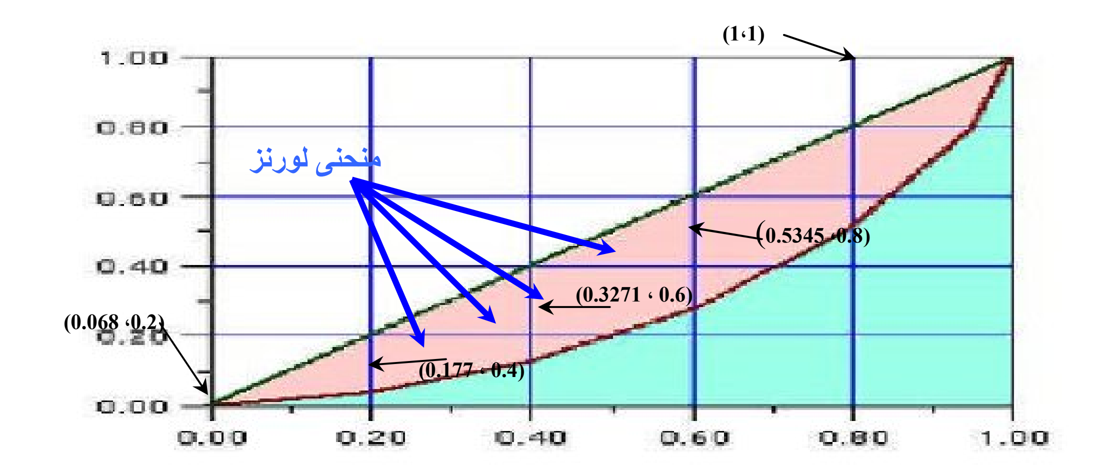
- الكمية الأولى: 0.068.
- الكمية الثانية : 0.1097.
- الكمية الثالثة: 0.1494.
- الكمية الرابعة: 0.2074.
- الكمية الخامسة: 0.4655.

العملية الأولى نقوم بحساب مجموع هذه الكميات بالتصاعد و نقوم برسم منحنى لورنز مع 6 نقاط:

- النقطة الأولى: (0.0).
- النقطة الثانية:(0.2،0.068) .
- النقطة الثالثة: (0.4 ، 0.1777) حيث 0.1777 = 0.068 + 0.1097.
- النقطة الرابعة: (0.6 ، 0.3271) حيث 0.3271 = 0.1777+0.1444.
- النقطة الخامسة: (0.8، 0.5345) حيث 0.5345 = 0.3271+0.2074.
- النقطة السادسة : (1.1) حيث 1 = 0.5345+0.4655.

عند رسم منحنى لورنز ، فإن النسب المجموع للسكان تأخذ محور السينات، و نسب مجموع توزيع النفقات (الدخل أو الإستهلاك) تمثل محور العينات.

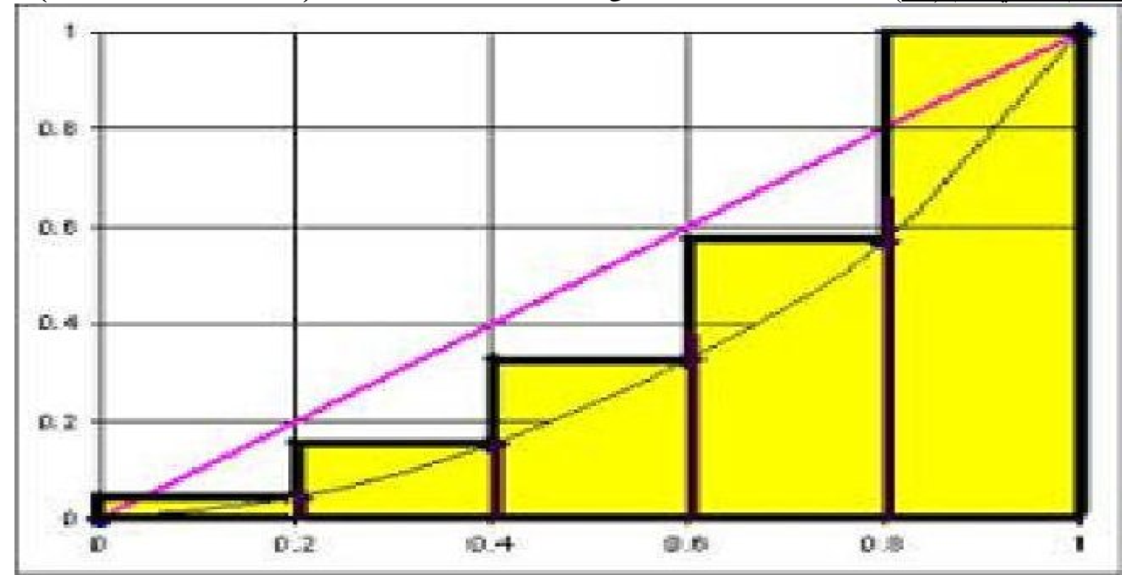
الرسم البياني رقم (02): **منحنى لورنز حسب معطيات البنك العالمي حول مستوى المعيشة و الفقر بالجزائر لسنة 1995..**



بعد إيجاد نقاط لورنز نقوم بالعملية الثانية و التي ترتكز على قياس المساحة القصوى لمنحنى لورنز (موضع ما بين الإنحراف الممثل لتوزيع العادل المنجز)

هذه المساحة تحسب بجمع مساحة المعينات حيث يكون عرض كل معين متساوي مع الآخر أي (0.2) نأخذ النقاط الموجودة على منحى لورنز و تقطع المستقيمات الأفقية للمنحنى (0.2، 0.4، 0.6، 0.8، 1) و نرسم خطوط أفقية للحصول على المعينات الصفراء كما ممثل في الرسم المبين التالي.

الرسم البياني رقم (03): **المساحة القصوى لمنحنى لورنز بالجزائر لسنة 1995 (مساحة المعينات الصفراء)**

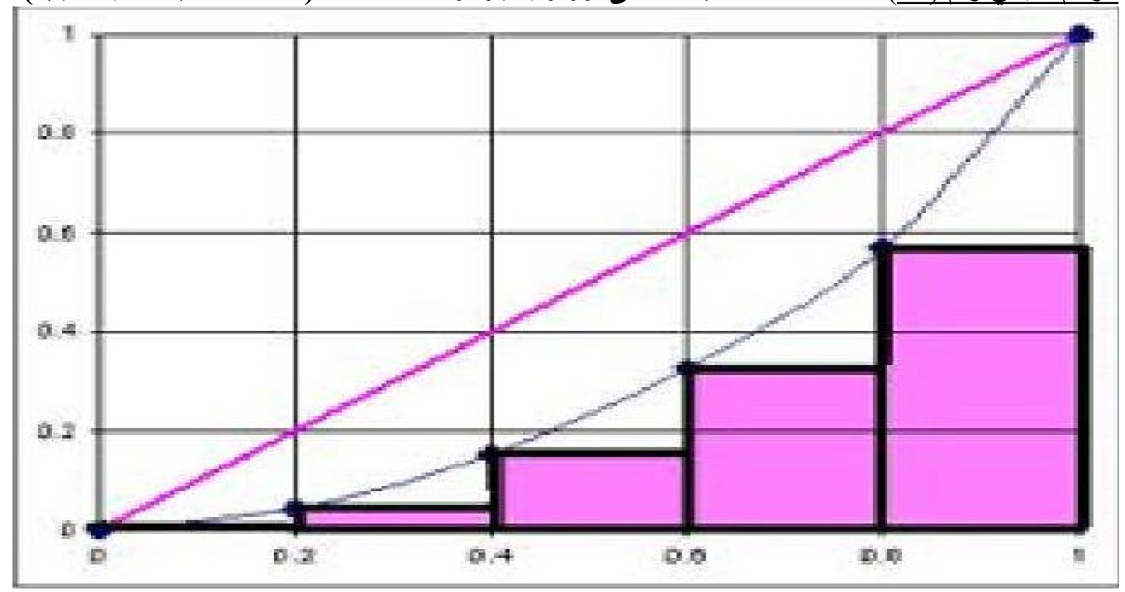


المساحة القصوى لمنحنى لورنز في الجزائر لسنة 1995 تساوي:

0.421 = (1*0.2)+(0.5345*0.2)+(0.3271*0.2)+(0.177*0.2)+(0.068*0.2)

العملية الثالثة ترتكز على حساب المساحة الداخلية لمنحنى لورنز:

الرسم البياني رقم (04): **المساحة الداخلية لمنحنى لورنز بالجزائر لسنة 1995 (مساحة المعينات البنفسجية)**



المساحة الداخلية لمنحنى لورنز في الجزائر لسنة 1995 تساوي:

0.221 =(0.5345*0.2)+(0.3271*0.2)+(0.177*0.2)+(0.068*0.2)+(0*0.2)

العملية الرابعة و التي نأخذ فيها نصف مجموع المساحتين (القصوى و الداخلية) و نطرحها من الرقم 0.5 (ذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي و الإحداثيتين الأفقي والعمودي تساوي 0.5) و يضرب الحاصل في 2 لنحصل في الآخير على مؤشر جيني.

مؤشر جيني لسنة 1988: يساوي = 2*((2 /(0.221+0.421))-0.5) = 0.357 **35.7 %**

*<u>مؤشر جيني لسنة2000</u>:

لدينا التوزيع الكمي لنفقات الأسر المعيشية التالية :

- الكمية الأولى: 0.078.
- الكمية الثانية : 0.117.
- الكمية الثالثة: 0.159.
- الكمية الرابعة: 0.216.
- الكمية الخامسة: 0.432.

العملية الأولى نقوم بحساب مجموع هذه الكميات بالتصاعد و نقوم برسم منحنى لورنز مع 6 نقاط:

- النقطة الأولى: (0.0).
- النقطة الثانية: (0.2،0.078) .
- النقطة الثالثة: (0.4 ، 0.195) حيث 0.195 = 0.078 + 0.117.
- النقطة الرابعة: (0.6 ، 0.354) حيث 0.354 = 0.195+0.159.
- النقطة الخامسة: (0.8، 0.570) حيث 0.570 = 0.354 +0.216.
- النقطة السادسة : (1.1) حيث 1 = 0.570+0.432.

بعد إيجاد نقاط لورنز نقوم بالعملية الثانية:

المساحة القصوى لمنحنى لورنز في الجزائر لسنة 2000 تساوي:

0.41702 = (1*0.2)+(0.570*0.2)+(0.354*0.2)+(0.195*0.2)+(0.078*0.2)

العملية الثالثة ترتكز على حساب المساحة الداخلية لمنحنى لورنز:

المساحة الداخلية لمنحنى لورنز في الجزائر لسنة 2000 تساوي:

0.21702 =(0.5345*0.2)+(0.3271*0.2)+(0.177*0.2)+(0.068*0.2)+(0*0.2)

العملية الرابعة : نحصل على مؤشر جيني و الذي يساوي

مؤشر جيني لسنة2000: يساوي = 2*((2 /(0.21702+ 0.41702))-0.5) = 0.36596 **% 36.66**

* مؤشر جيني لسنة2005:

لدينا التوزيع الكمي لنفقات الأسر المعيشية التالية :

- الكمية الأولى: 0.073.
- الكمية الثانية : 0.122.
- الكمية الثالثة: 0.163.
- الكمية الرابعة: 0.221.
- الكمية الخامسة: 0.421.

العملية الأولى نقوم بحساب مجموع هذه الكميات بالتصاعد و نقوم برسم منحنى لورنز مع 6 نقاط:

- النقطة الأولى: (0.0).
- النقطة الثانية: (0.2،0.073) .
- النقطة الثالثة: (0.4 ، 0.195) حيث 0.195 = 0.073 + 0.122.
- النقطة الرابعة: (0.6 ، 0.358) حيث 0.358 = 0.195+0.163 .
- النقطة الخامسة: (0.8، 0.579) حيث 0.579 = 0.358 +0.221.
- النقطة السادسة : (1.1) حيث 1 = 0.579+0.421.

بعد إيجاد نقاط لورنز نقوم بالعملية الثانية:

المساحة القصوى لمنحنى لورنز في الجزائر لسنة 2005 تساوي:

0.441 = (1*0.2)+(0.579*0.2)+(0.358*0.2)+(0.195*0.2)+(0.073*0.2)

العملية الثالثة ترتكز على حساب المساحة الداخلية لمنحنى لورنز:

المساحة الداخلية لمنحنى لورنز في الجزائر لسنة 2005 تساوي:

0.241 =(0.579*0.2)+(0.358*0.2)+(0.195*0.2)+(0.073*0.2)+(0*0.2)

العملية الرابعة : نحصل على مؤشر جيني و الذي يساوي

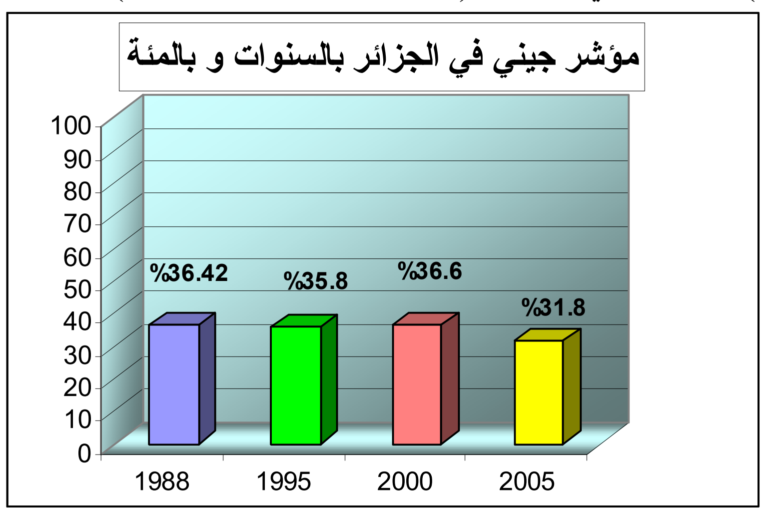
مؤشر جيني لسنة2005: يساوي = 2*((2 /(0.241+ 0.441))-0.5) = 0.318 **% 31.8**

لنحصل في الآخير على مؤشرات جيني في الجزائر ما بين (1988-2005):

جدول رقم (02): معدل جيني بالجزائر للسنوات (1988-1995-2000-2005)

السنة	1988	1995	2000	2005
مؤشر جيني	% 36.42	% 35.8	% 36.60	% 31.8

الرسم البياني رقم (05): مؤشر جيني للسنوات (1988-1995-2000-2005) بالجزائر



نلاحظ من خلال الرسم البياني أن كل مؤشرات جيني أقل من 100 % و أكثر من 0 % و بهذا يمكننا القول أن هناك توزيع عادل و طفيف في نفقات (الدخل أو الاستهلاك) فيما بين الأسر الفقيرة ، و قد تضائل هذا المؤشر لينتقل من 36.42 % سنة 1988 إلى 31.8 % سنة 2005 و هذا يدل لا محالة إلى أن توزيع (الدخل أو الاستهلاك) فيما بين الفقراء متجه نحو الاعتدال و ذلك عندما يصل إلى الرقم 0 % (الرقم 0 % يمثل توزيع عادل و موجود ، أما 100 % معناه أن التوزيع العادل غير موجود فيما بين الأسر المعيشية)...[28]

[28] Rapport sur le développement humain du PNUD (2004), p. 286

المبحث الثاني :المناهج المتبعة و المنهجيات المتوفرة بالجزائر لقياس خط الفقر:

أ- **المقاربات المفهمية:**

- **المقاربة النفعية:**

" أيام الملكة فيكتوريا تحدث الفلاسفة و الإقتصاديون عن المنفعة كمؤشر على الرفاهية ، الرفاهية كانت تعتبر كمقياس عددي للسعادة " فاريون 1987 .
كيف نقيس السعادة ؟ نعيد بناء نظرية المنفعة بتعبير آخر هو " **الأفضلية**"، إذ أصبح اليوم الأساس النظري للمقاربات النفعية ينبع من النظرية الميكرو إقتصادية الحديثة.

المقاربة النفعية تهدف إلى التركيز على المقارنات للرفاهية على " المنفعة" فقط ، كما ترتكز المقاربة النفعية على مصطلح " **ترتيب الأفضليات**" بالنسبة للحاجات ممثلة "**دالة منفعية** " Fonction D'utilité .
يبين الأفراد أشياءهم المفضلة في إختيارهم للحاجات التي يستهلكونها الملاحظ لا يحكم على إختيارهم. الإختيار هو تعبير عما يفضلونه.

- **دالة المنفعة أو "وظيفة المنفعة":**

مقابل عدد معين من الهبات، نقوم بإختيار إستهلاكي بين منتوجين و هذا الإختيار يحدد المنفعة التي نربطها بهذا المنتوج.

$U=f(X1, X2)$

الإختيار يمكن له أن يكون بين عدة سلات بضاعة متوفرة:

$U1=f(X1, X2) > U2=f(Y1, Y2) > U3=f(X1, Y2)\ldots$

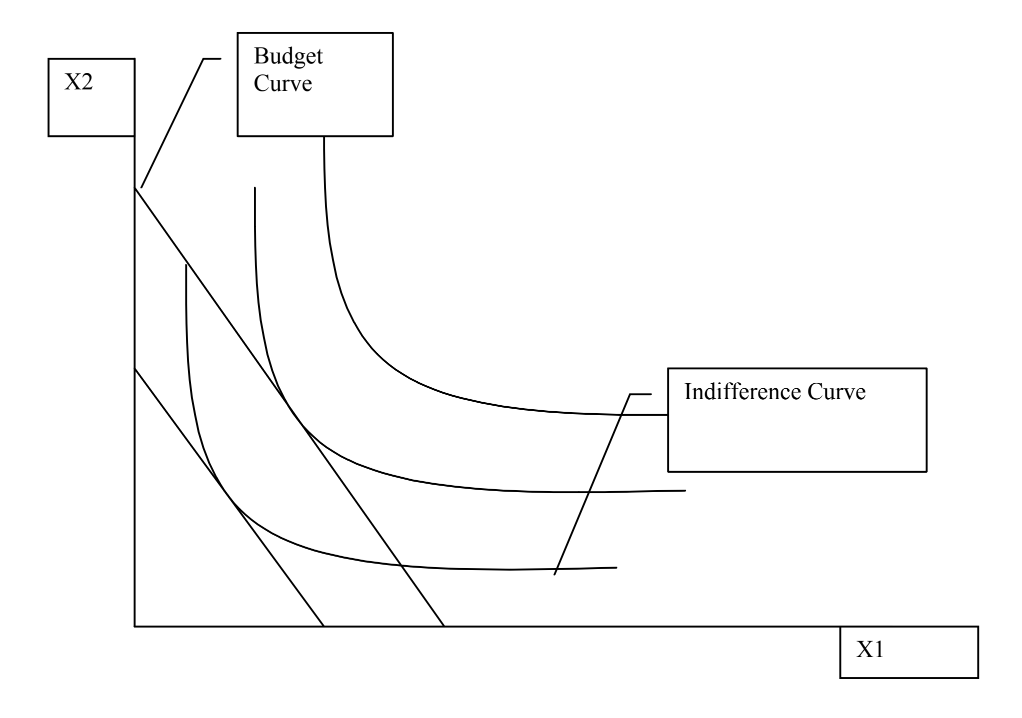
الهدف هو إعطاء دالة المنفعة كحد اقصى، بإعتبار أنها خاضعة لضغوطات محددة بالهبات (أراضي، رؤوس أموال، مداخيل...):

$Max\ U=f(X1, X2; T, V, R \ldots)$

في حالة توسيع هذا المفهوم لكل سكان بلد ما ، أستطيع أن أعطي حد أقصى للمنفعة، أو أوصلها إلى الذروة بالنسبة للبلد:

$\sum max\ Ui \Rightarrow$ Pareto efficiency

الرسم البياني رقم (06): توزيع دالة المنفعة على المنحنى



الحاجات الأساسية:

- هذه المقاربة تم تركيز على نتائج بدلا عن الأفضليات.
- المعيار موضوعي بدلا مما أن يكون ذاتي.
- على سبيل المثال : إذا كان شخص ما يستطيع أن يستهلك على الأقل كمية مقبولة من الطعام و اللباس ، الصحة والتربية فهو ليس فقيرا.
- الإختيار ليس للفرد ، فنحن نقرر قبل كل شيء ، ماذا يجب أن يتوفر لكي لا يكون الفرد فقيرا (حد أدنى موحد وثابت)، من لا يتوفر على حد أدنى فهو فقير .
- يعتبر المصطلح متعدد الأبعاد لأن النتائج و الحاجات المعتبرة يمكن أن تتخذ أشكالا مختلفة.

وظائفها و أدوارها:

- قام سان امارتيا sen amartiya [29] بمقاربة الحاجات الأساسية و تدقيق مصطلح الوظيفية Fonctionalité.

- في هذه الحالة ، النتائج (outcome) وصفت بأنها الوظائف .

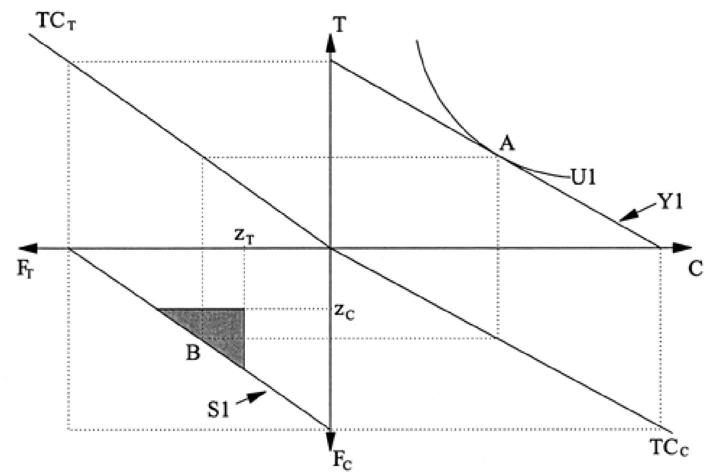
- الوظائف تعتبر أكثر تعقيدا من حاجات الاستهلاك، مثلا: أن نأكل بكفاية، أن نكون في صحة جيدة، أن نكون سعداء، أن يكون لنا مستوى تربوي جيد.
- الوظائف هي مكونات الرفاهية، إذا كان لنا وظائف بالمقدار الكافي، يمكن اعتبارنا غير فقراء.
- إذن الحاجات المستهلكة يمكن لها أن لا تكون كافية لقياس الرفاهية بالشكل الدقيق، يجب حساب الوظائف أو الوظيفيات.
- خصائص الحاجات + خصائص الأفراد = الوظيفيات.

[29] **Amartya Sen** The sveriges Riksbank Prize In Economic Sciences in Memory of Alfred Nobel 1998.

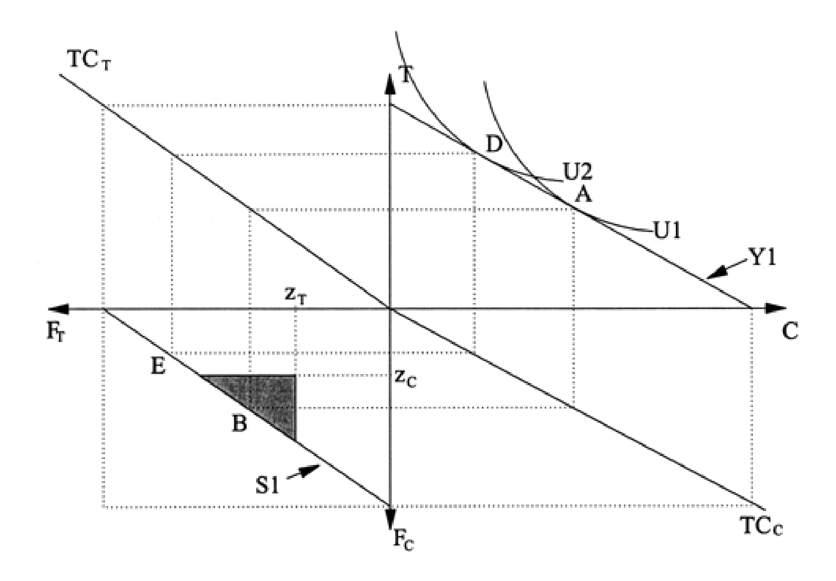
القدرات :

- مقاربة القدرات هي تطوير لاحق بمقاربة الوظيفيات .
- ترتكز القدرة على تحقيق الوظيفيات و ليس على الوظيفيات نفسها.
- مع مقارنة القدرات ، النتائج المحصل عليها بعبارة الوظيفيات تعتبر ثانوية، و القدرات المحتملة للوصول إلى النتائج المرغوب فيها تعتبر أكثر أهمية.
- مثل ما هو في المقاربة النفعية ، إذا كان لدينا الإمكانيات و القدرات الكافية أن نقتات بالقدر الكافي و لكن لا يمكننا فعل ذلك فإنه لا يمكن إعتبارنا كفقراء، فلدينا القدرة و ليس لدينا الرغبة و الإرادة.
- القدرات تساوي مجموع الوظيفيات.

الرسم البياني رقم (07): المنفعة و الفائدة والوظائف 1



الرسم البياني رقم (08): المنفعة و الفائدة والوظائف 2



ب- المنهج النقدي:

- الدخل و الاستهلاك يمكن أن يستعملا كمقياس للرفاهية في أغلب المقاربات للفقر بعين الإعتبار.
- الدخل أقرب إلى مصطلح القدرات، إذا كان لدينا دخل مرتفع، لنا القدرة على إشباع الحاجيات.
- الدخل أيضا يعتبر مقياس جيد للهبات بالنسبة للمقاربة النفعية، فالدخل يحد من مساحة إمكانية الإختيار بين الحاجات المعتبرة، تسعى إلى تحقيق أعلى قدر من المنفعة تحت ضغط و حدود الدخل (الميزانية)، معناه تحد من إمكانية إسنهلاك ما هو موجود.
- الإستهلاك أيضا قريب من مصطلح المنفعة، كما أنه مرتبط بما هو أفضل، و يترجم الإختيار في الإستعمال الداخلي.
- الإستهلاك يعتبر أيضا مقياس للحاجات الأساسية، إذ قمنا ما يمكن إعتباره حدا أدنى بالنسبة للرفاهية، يمكن أن نقارن هذا المقياس على مستوى الإستهلاك.
- الإستهلاك و الدخل يساهمان في قياس الرفاهية مع المقارنات الوظيفية و المقاربات القدرات لكن يبقيان غير كافين، ولهذا نتحدث عن مقاييس لانقدية للرفاهية.

المقاربات اللانقدية:

- الدخل لا يضمن الحصول على كل الوسائل الضرورية لبلوغ حد أدنى من المستوى المعيشي.
- مثال الحصول على الهواء الصافي أو الإقتراب من الخدمات العامة كالصحة ، التربية، شبكة الطرقات و المياه الصالحة للشرب ....لا يرتبط بالضرورة بالدخل.
- الدخل المرتفع لا يمكن أن يضمن صحة جيدة (دخان، سمنة مثلا) أو تغذية جيدة (أثناء الحروب مثلا)، الأمية يمكن أن تكون مؤشر للفقر، لكنها لا ترتبط بالفقر النقدي بالضرورة.
- فقدان أو عدم وجود حقوق الإنسان (حركة التعبير، الدين، التجمع...)يمكن أن تعتبر أيضا شكل من أشكال الفقر الذي لا يرتبط بالدخل بالضرورة.
- التعرض للأخطار و الجروحات مصطلحان ملحقان لمصطلح الفقر، وغير مرتبطين بالدخل' الناس الذين يعيشون في مناطق زلزالية أو ملوثة بيئيا.

الرقم القياسي للفقر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (hpi-1)

$$hpi = 1/3 *(a*p1+a*p2+a*p3)$$

P1 = احتمال عند الولادة من بقي على قيد الحياة ليست من العمر 40 عاما (* 100) .

P2 = معدل الأمية بين الكبار.

P3 = ½ (النسبة المئوية من السكان الذين لا يحصلون على مياه الشرب) ونصف + (النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة من نقص الوزن) .

أ = الوزن التي تعلقها على مدى الحرمان.

ج- المنهج الغير نقدي:

- من شروط هذه المقاربة هو تحديد عدد معين من الرحمان أو من الفاقة و العور المادية غالبا و التي تؤثر على إشباع الحاجات الأساسية.

- تستخدم مؤشرات كخصائص السكن (حمام، مسكن رطب..)، نوع التغذية (لحم، سمك...) نوع العمل (شاق، عارض، غير ثابت..) العلاقات الإجتماعية ، الأمن ...
- مقاربة موضوعية عموما ،لكن يمكن تناولها بكيفية ذاتية ،مقاربة كيفية.
- تتناول الفقر عبر الأزمنة، لأنها تعتبر المخزن الثابت للمعلومات على عكس المتغيرات النقدية الخاضعة للمتغيرات ظرفية.

المقاربة الغير النقدية والتعرض لمخاطر (vulnérabilité):

- يتعلق بقياس درجة تحكم كل فرد على محيطه. كما يعيدنا الفقر إلى مصطلح الحرمان ، التعرض للمخاطر ترتبط بالمخاطر الخارجية، الصدمة، نقص وسائل الدفاع و الحماية، بما في ذلك التمييز الغذائي.

يمكن قياسه بـدرجة تنوع مصادر الدخل للأفراد، و جاهزية الأفراد في سن العمل: الرأسمال الفيزيقي أو المادي، البشري و الإجتماعي، تنوع المداخيل : معناه معامل مؤشر مستوى المعيشي ، ومن خلال درجة تعرض للأخطار و الكوارث الطبيعية بالإضافة إلى درجة التحكم في وسائل المالية، وبوجود أنظمة إجتماعية للحماية أو نظام الحماية الإجتماعية، مثل منح البطالة، و الضمان الإجتماعي.

المبحث الثالث :مصادر المعطيات و أهم المناهج المستخدمة لدراسة الفقر:

يوجد هناك مناهج موضوعية و أخرى غير موضوعية ، فالأولى تختبر القياس الجِذُو موضوعي المحتمل لمستوى الفقر، أما الثانية تعتمد على منهجية المساهمة، ثم تعتمد على سبر الأشخاص المعنيين بتعريف الفقر ...[30] ، شرط أن يدمج هاذين النوعين لرؤية عامة و دقيقة للفقر ...[31]

1- **المنهجية الكلاسكية المعتمدمة على الدخل و مدخرات الإستهلاك:**

المصادر الكلاسكية هم التحقيقات حول مدخرات الإستهلاك و الدخل الأسر المعيشية. فمعظم الآراء حول الفقر الدول التي هي في طريق التقدم تعتمد على هذه المنهجية، المعطيات المستخدمة حول الإدخار أو الدخل الأسر المعيشية في الدول التي هي في طريق التقدم كالجزائر تُمَوَنْ من طرف التحقيقات حول مستوى المعيشة للأسر LSMS .

2- **منهجية الإستمارات الموحدة (QUID/QUIBB):**

برنامج الدولي للتنمية PNUD ، البنك العالمي و المكتب الدولي للعمل قاموا بوضع نقاط مشتركة في إستمارة موحدة تقوم بدورها قياس جِذُو سريع لمؤشرات التنمية، فتأخذ الفقر الغير الغذائي(التعليم ، الصحة ، المتطلبات ذات المنفعة العامة من كهرباء و مياه الصالحة لشرب الماء ، قنوات صرف المياه ...إلخ)،و هذه الإستمارة تكون بسيطة و سهلة التسجيل.

فهي تأخذ كثيرا من المقاييس التي تغطي جل الجوانب التي تكون خاصة بالأسرة المعيشية، و الخدمات المقدمة من طرف القطاع الاجتماعي (التعليم ، الصحة ، السكن، ... إلخ) و درجة رضاهم ، و النشاطات الفلاحية و الغير فلاحية ، رفاهية الأسر المعيشية، الخدمات المقدمة من طرف القطاعات المالية.

3- **المنهجية التي تعتمد على الاحتياجات الغير ضرورية:**

هذا النوع يعتبر منج مساهم فهو يطمأن على تسريحات الأسر المعيشية المحقق معها للوصول إلى التعرف على الاحتياجات المهمة، المصادر الإدارية الخاصة النشاط الاجتماعي هي أخرى تساهم في جمع المعلومات حول هذه المتطلبات و الاحتياجات .

الاحتياجات عامة المعتمدة و الموجودة تكون مرتبطة بنوع السكنات، مستوى التعليمي، الخدمات المقدمة من طرف القطاعات الصحية، و مياه الصالحة للشرب و الكهرباء، ثم في الخطوة التالية تقوم بقياس مستوى المتواجد داخل كل أسرة معيشية حول كل متطلب وحاجة مهمة.

4- **المنهجية التي تعتمد على قياس مستوى الأمن الغذائي:**

الأمن الغذائي لا يزال مسألة في غاية الأهمية في بعض السياقات إذ أن بعض التحقيقات تركز فقط على هذه المسالة، و هو عمليا التخلي عن العناصر الأخرى لرفاه. و الفائدة من هذه المصادر لا شك فيها ولكن لنهج التغذية هذا نهج من الفقر لا يمكن أن يختزل.

5- **منهجية الفقر الغير موضوعي ، الإحساس بالرفاهية:**

رؤية أخرى ، لإزالة عتبات الفقر "النسبية" و "المطلقة" للفقر مع وضع تحديد اخز لعتبات الفقر ابتداء من مدخرات الأشخاص المحقق معهم بأنفسهم (بذاتهم) أي هم الذين يحددون العتبة التي

[30] Cahier de recherché N° 00-02 , Le Profil d'inégalité et de pauvreté au Burkina , CREFA, Université Laval, 1999.
[31] Kouaouci Ali, elouffi mostaffa,(**Approches Méthodologiques de la pauvreté)**, Communication msila. ,2006.

يكون فيها مستوى معيشتهم مرضي أي يحسون أن هنالك رفاهية داخل منازلهم،أي لبدا من وضع أسئلة موجهة للأشخاص الذين لديهم مستوى دخل متدني حول ضمان الرفاهية داخل العائلة المثالية متكونة من شخصين بالغين وطفلين .
و في هذا الصدد توجد قراءات مختلفة متطورة من جامعة لايدن بهولندا تطلب من كل شخص محقق معه الذي دخله منخفض عتبات مختلفة حسب دور الحالة الشخصية (الجنس ، العمر، العمل، الإقامة ....).
إلا أنه يوجد هناك نقد موجه إلى هذه التقديرات و التي تعتمد على الدخل لتقدير الرفاهية، فيما بعد يقدر الاستهلاك الأسر و التي تعتبر مؤشر جد أنجع و جد وفي للرفاهية الأسر المعيشية.
في هذا يمكن لنا أن نرجع باقتراح من جامعة الأمم المتحدة بشأن هذا....[32]، رغم أنه ليس بإجماع الكل يفضل المعظم إستخدام الدخل و الإستهلاك معا ،إذ أن الدراسات الإستقصائية المعمول بها بإفريقيا تفضل هذا ، فإن الخيار الذي يركز على الإستهلاك جيد لأن الدخل أقل استقرارا من الاستهلاك و بالإضافة إلى مسألة توافر المنتجات و الخدمات قذ يجد من استخدام الدخل منهج لدراسة مستوى معيشة الأسر.

و المسالة الثانية تتعلق بالاختيار بين الاستهلاك والنفقات. فالدراسات الاستقصائية تستخدم الدخل بدلا من الإنفاق الاستهلاكي. ومن ثم ينبغي لها أن تشمل سداد القروض، و الضرائب.

6- منهجية رسم الخرائط للفقر:

قامت الجزائر و لأول مرة عن طريق برنامج الأمم المتحدة برسم خرائط للفقر و هذا سنة 2000 حتى يتسنى لها معرفة أماكن تواجد الفقراء حسب المكان و حسب الأجناس و المناطق الحضرية و الريفية و البلديات بمختلف المؤشرات من الصحة و التعليم و التربية...[33]

[32] United Nations University ; UNU-W-IDZR Wpord income ineguality ;2005.
[33] Carte de la pauvreté en algérie ; programme des nations unies pour le dévloppement, mai 2001 ;p15.

خلاصة الفصل

نستنج من خلال هذا الفصل أن لقياس الفقر، أربع مسائل تحتاج إلى الإجابة، وهي كيف نحدد الفقر عند الإنسان و ماهو المطلوب منا لقياس الفقر و وسائل المستخدمة ، بالإضافة إلى أي مستوى من الرفاهية هو الشخص فقير، أو كيف يمكن تحديد خط الفقر و كيف يمكننا الجمع بين القياسات للرفاه في الفرد أو الأسرة المعيشية .

وبهذا أختلفت أساليب و مناهج قياس الفقر بالجزائر من مناهج كلاسيكية و أخرى حديثة تعتمد جلها على التحقيقات الميدانية التي لا تتوفر بكثرة إلا المقامة منها سنة 1995 عن طريق الديوان الوطني للإحصائيات تحت عنوان قياس مستوى المعيشة لدى الأسر الجزائرية، و سنة 2005 المقامة من طرف المركز الوطني للدراسات و التحاليل السكانية و الإجتماعية.

وبهذه النتائج التي نتحصل عليها بالجزائر ضئيلة جدا في مجال الفقر و لهذا من وضع أرصاد تقويمية و إحصائية لمعرفة الفقر بالجزائر ليتسنى للمقررين السياسيين من وضع خطة للقضاء على الفقر.

الفصل الرابع: الوضعية الديمغرافية بالجزائر منذ الاستقلال

أولا: بنية السكان في الجزائر منذ الإستقلال

ارتباطا مع سرعة النمو و وتيرة النمو الديمغرافي المرتفع التي سجلت منذ أكثر من عشريتين ، فإن البنية العمرية للسكان في الجزائر بقيت و لمدة طويلة تتسم بوزن هام للفئات الأكثر شبابا حيث أن الفئة العمرية الأقل من 20 سنة بقية تفوق نصف السكان إلى غاية 1987 كما هو موضح في الجدول.

الجدول رقم (04): تطور بنية سكان الجزائر حسب الفئات العمرية الكبيرة و الجنس (1966-1998)

السنة	أقل من 20 سنة			20-59 سنة			60 سنة فما فوق			متوسط النمو السنوي	
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	20 - سنة	60 + سنة
1966	59.41	55.39	57.37	34.06	37.76	35.94	6.53	6.85	6.70		
1977	59.68	56.81	58.24	34.47	37.43	35.96	5.85	5.76	5.80	3.52	1.66
1987	55.52	54.51	55.02	38.89	39.59	39.23	5.59	5.90	5.74	3.42	4.04
1998	48.73	47.79	48.27	44.93	45.35	45.14	6.34	6.86	6.59	1.04	3.45

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

إن نسب الفئات التي تقل أعمارهم عن 20 سنة تمثل و لأول مرة منذ الإستقلال أقل من نصف مجموع السكان أي بنسبة 48.27 %، هذا الإنخفاض يتجلى أكثر عند الأطفال الصغار، إن نسبة الأقل من 5 سنوات و التي كانت نسبتها 19.8 % في سنة 1966 و 18.8 % في سنة 1980 قدرت بـ 10.9 % سنة 1998.

و في المقابل فإن نسبة الفئات العمرية الراشدة و في سن العمل ، أي من 20 سنة إلى غاية 59 سنة هي في تزايد ، حيث قدرت سنة 1996 بـ 35.94 % و أصبحت تمثل سنة 1998 بـ 45 % . و بالأرقام، فإن عدد الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من 20 إلى 59 سنة انتقلت من 4.241.467 سنة 1966 إلى 13.206.516 في سنة 1998 أي تزايدوا بثلاث مرات عن ما كانوا عليه ، على العكس في قمة هرم الأعمار، إن نسبة الأشخاص البالغين 60 سنة وما فوق والتي انخفضت بين سنوات 60 و 80 تحت تأثير تشبيب السكان المرتبط بالنمو الديمغرافي على مستوى البنية العمرية التي برزت منذ أواخر الثمانينات.

ثانيا: التركيب الريفي و الحضري لسكان الجزائر :

تعتبر عملية تقسيم السكان إلى حضريين و ريفيين مؤشر هام من مؤشرات التقدم في العالم الحديث، و عن ما هو شائع أن زيادة سكان الحضر على حساب سكان الريف، حيث يرى – لويس ورث – على الحضرية كطريقة للحياة وهناك من الباحثين من يحاول فهم التقدم و التخلف في ضوء ظاهرتي الحضارية والريفية على أساس أن التحديث الحضاري يسعى نحو توسيع نطاق الحضر سواء بتوسيع المدن القائمة أو إنشاء مدن جديدة [34]،و يبقى التحضر يساير تطور الدول.

يشير المعنى العام ***للتحضر*** إلى أنه ظاهرة اجتماعية، جغرافية ينتقل السكان في ظلها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وبعد انتقالهم يتكيفون بالتدرج مع طرق الحياة وأنماطها المعيشية الموجودة في المدن. يؤدي ***التحضر*** إلى تغيير اجتماعي وثقافي مع تدعيم الروح الفردية في العلاقات التي تصبح ثانوية بعدما كانت أولية في القرية [بوخلوف. م: 2001، ص23]

التمييز بين ***الحضر والريف*** ليس بالسهولة المتوقعة بسبب عدم وجود معايير ضبط موحدة على المستوى العالمي، القاري، و حتى القومي. من البلدان من يدرج المعايير الإدارية، ومنها من يعتمد على المعايير المهنية والاقتصادية، كما أن هناك من يعتمد على المعايير الديمغرافية؛ حيث تعتبر هذه الأخيرة الأكثر انتهاجا في تصنيف التجمعات السكنية في التعدادات السكانية. فعلى سبيل المثال نجد أن التجمع السكني في أمريكا هو ما زاد عن 2500 نسمة، في حين أنه 2000 نسمة في كل من تركيا، استراليا، فرنسا وألمانيا، 1500 نسمة في كل من الهند، بلجيكا، غانا، اليونان، وهولندا. 11000نسمة في مصر، 12000 نسمة في روسيا، 30000ن في اليابان، و40000ن في كوريا، و200 نسمة في كل من فنلندا والسويد [بوخلوف. م: 2001، ص24]. فيما يخص المقاييس التي اتخذتها الجزائر خلال التعدادات الأربع هي: حجم السكان المقيمين بالتجمعات السكنية، النشاط الممارس، والرتبة الإدارية قد تفي بالغرض إلى حد ما بالنسبة لبلد يتصف بتضاريس جغرافية وعوامل مناخية جد مختلفة.

بعد تعداد 1966 اعتمد ***التجمع السكني*** كقاعدة أساسية لتحديد ***سكان الحضر*** و***سكان الريف***. لكي يكون ***التجمع السكني حضريا*** يشترط أن يضم ما لا يقل عن 5000 نسمة، و أن يكون عدد المشتغلين بالمهن غير الزراعية لا يقل عن 75 بالمئة، وأن يتوفر على الهياكل الاجتماعية، والاقتصادية التي تبرز خاصية ***التحضر*** كالمستشفيات، دور السينما والمسارح، المدارس، المحاكم، نوادي الترفيه...الخ.

إثر تحديد ***سكان الريف*** و***سكان الحضر*** ثم متابعة حركة السكان بين هذين القطبين تتضح أنماط الهجرة الداخلية في 4 ثنائيات هي: (الحضر- الحضر)، (الريف – الريف)، (الحضر – الريف)، (الريف – الحضر). تجدر بنا الإشارة إلى أن الثنائية الأخيرة تتمتع بأهمية خاصة في الجزائر لما لها من جذور قديمة تصل إلى فترة الاستعمار لدرجة أن هذه الهجرة لم تعد نزوحا بل تجاوزته في بعض الظروف لتصبح نزيفا ريفيا لمجتمع كان أصله ريفيا فيصير متحضرا في أقل من20 سنة. أنظر الجدول رقم 5

[34] مجلة الدراسات الإعلامية ، عدد : 30-31، دمشق، 1983،ص12.

الجدول رقم (05): تطور سكان الريف و سكان الحضر من 1886 إلى 1998 في الجزائر.

السنوات	عدد السكان			نسبة سكان الحضر
	الحضر	الريف	المجموع	
1886	523431	3228606	3752037	*13.9*
1906	783090	3937884	4720974	16.6
1926	1100143	4344218	5444361	20.1
1931	1247731	465288	5902019	21.1
1936	1431513	5078125	6509638	22.0
1948	1838152	5948939	7787091	23.6
1954	2157938	6456766	8614704	25.0
1966	3778482	8243518	12022000	31.4
1977	6686785	10261215	16948000	40.0
1987	11444249	11594693	23038942	49.70
1998	*16966937*	*12133916*	*29100863*	*58.30*

Source : (ONS : 2000, p11)

يشير الجدول رقم 05 أن عملية ***التحضر*** في الجزائر قطعت أشواطا كبيرة، بداية بظهور تصنيف ***سكان الحضر*** و ***سكان الريف*** لأول مرة في تعداد 1926[ONS : 2000, p11] بينما ظهر التصنيف ذاته في 1846 بفرنسا. عرف ***سكان الريف*** خلال الفترة الاستعمارية على أساس خاصيتين: الأولى كمية، أي أن حجم السكان يقل عن 2000 نسمة، والثانية كيفية بمعرفة نمط المعيشة الذي تحدده فئة المشتغلين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في قطاع الفلاحة [Bouisri. A : 1975, p37] تطور هذا التعريف خاصة بعد تعداد 1966 مطورا معه معدلات التحضر التي تميزت بوتيرة بطيئة ومنتظمة قبل الاستقلال ثم متسارعة بعده. بلغ الفرق بين معدلات التحضر 5 نقط في ظرف 20 سنة (من 1926 إلى 1948)؛ بينما تعدى الفرق 7 نقط بين 1948 و1966. قد نلجئ هذا الارتفاع المحسوس إلى الاضطرابات التي سادت تلك الفترة بداية بالمطالبة بالاستقلال ثم الحرب التحريرية وما انجر عنها من تهجير قسري لسكان القرى و المداشر(سياسة المناطق المحرمة) وحشدهم في المدن وضواحيها. أخير تدفق سكان الأرياف بكثافة لخلف المعمرين الذين غادروا أرض الجزائر مباشرة بعد الاستقلال.

بعد 1966 لم يعد التحكم في ***ظاهرة التمدن*** أمر هين بسبب وتيرة المعدلات المتسارعة نتيجة للزيادة الطبيعية من جهة، ومواصلة تشجيع النزوح الريفي بعد إنشاء القاعدة الصناعية وتمركز الاستثمارات في المدن الكبرى خاصة الساحلية منها: الجزائر العاصمة، وهران-أرزيو، ومثلث الشرق: سكيكدة، عنابة، وقسنطينة الذين امتصوا لوحدهم أكثر من 75 بالمئة من الاستثمارات وأكثر من 60 بالمئة من مناصب العمل غير الفلاحية الموفرة بين (1970-1973) [Aouragh. H : 1996, p188] ليتضاعف معدل التحضر مرتين (الفرق بلغ 18 نقطة في ظرف 20 سنة فقط بين 1966 و1987).

واصل المعدل ارتفاعه ليصبح أكثر من نصف سكان الجزائر يعيشون بتجمعات سكنية حضرية حوالي 58.30 بالمئة حسب ما أعلنت عنه نتائج تعداد1998 بزيادة تقدر 8.6 نقطة عن تعداد1987. بالرغم من التناقص الملحوظ للزيادة الطبيعية إلا أن معدل التحضر حافظ على ارتفاعه؛ ربما يعود هذا للأزمة المتعددة الجوانب التي عاشتها الجزائر مع نهاية الثمانينات وما خلفه تدهور الأوضاع الأمنية من تهجير للسكان خاصة القاطنين بالمناطق الريفية إثر أزمة التحول الديمقراطي. زيادة على هذا نجد أن 17.6 بالمئة من مجموع سكان الحضر يتمركزون بالولايات الكبرى فقط (للتفصيل أكثر ارجع إلى الملحق الجدول رقم 02) حسب إحصاء 1998،

كما نجد أن نفس الولايات شملت 20 بالمئة تقريبا من نسبة السكان حسب تعدادي 1987 و1998.
أنظر الجدول رقم06

الجدول رقم (06): الولايات الأكثر تحضرا في الجزائر حسب نتائج تعدادى 1987 و1998.

الولايات الكبرى	تعداد 1987			تعداد 1998		
	سكان الحضر	السكان	النسبة المئوية	سكان الحضر	السكان	النسبة المئوية
الجزائر العاصمة	1652424	1688005	97,9	2323347	2562428	90,7
وهران	837795	930481	90,0	1064440	1213839	87,7
قسنطينة	572228	662588	86,4	706570	810914	87,1
عنابة	370816	455287	81,4	451103	557819	80,9
البليدة	441400	701122	63,0	570959	784283	72,8
المجموع	3874663	4437483	87,3	5116419	5929283	86,3
نسبة الحضر لإجمالي السكان	3874663	22715633	17,1	5116419	29100869	17,6
نسبة سكان الولايات الكبرى	19,5			20,4		

المصدر: أوطالب نعيمة، الهجرة الداخلية في الجزائر، تحليل إحصائيات التعدادين 1987/1977 ، 2005،ص 90.

يشير الجدول رقم 06 إلى تناقص معدل التحضر بنقطة واحدة في الولايات الكبرى الخمس خلال الفترة التعدادية (1987-1998) حيث بلغ 86.3 بالمئة مقارنة بالفترة التعدادية السابقة (87.3 بالمئة). عرفت كل من الجزائر العاصمة، وهران، وعنابة تناقصا في نسب التحضر، بينما زادت النسبة في كل من قسنطينة والبليدة. هذه الأخيرة عرفت زيادة معتبرة في نسبة تحضرها قاربت 10 نقط (63.0 بالمئة حسب تعداد 1987 مقابل 72.8 بالمئة حسب التعداد الأخير)، بدورها تقسم البلديات الحضرية إلى 3 مجموعات بمعدلات تتراوح من 24.1 بالمئة إلى 100 بالمئة حسب تعداد 1998 وهي[35]:

- البلديات الأكثر تحضرا، عددها 290 أي 48.9 بالمئة.
- البلديات الحضرية، عددها 251 أي 42.3 بالمئة.
- البلديات الأقل تحضرا، عددها 52 أي 8.8 بالمئة[ONS : 2000, p94]

يمكن أن نقول بأن النمو السريع لمدن الجزائر ليس خاضع للزيادة الطبيعية فقط، بل تساهم فيه حركة السكان، الذين عادة ما ينجذبون إلى الأماكن التي تتوفر بها كل ضروريات وكماليات الحياة. مما أدى إلى زيادة حجم السكان بالمدن لدرجة التضخم على حساب ضواحيها. هذا التضخم أدى بدوره إلى ظهور مشاكل اجتماعية، اقتصادية، وبيئية عديدة.

و من هذا نستخلص أن الجزائر عرفت حركات جد مهمة نحو المدن، خاصة بعد 1962 سنة الإستقلال . في 1954، عند إندلاع حرب التحرير كانت نسبة 20 % فقط من السكان التي كانت تقطن المدن ، هذه النسبة تجاوزت 31 % سنة 1966 ، و 41 % سنة 1977 و 49 % سنة 1987 لتصل إلى 57 % حسب آخر معطيات التي سجلها آخر إحصاء وطني للسكان و السكن لسنة 1998[36].

---

[35] أوطالب نعيمة، الهجرة الداخلية في الجزائر، تحليل إحصائيات التعدادين 1987/1977 ، 2005،ص 95.

[36] Ali kouaouci , Migration des femmes et fécondité en algérie, RE.M.M.M.65.1992/3, p 167.

الجدول رقم (07) : تطور سكان الجزائر حسب التركيب الريفي والحضري (1966-1998)

السنوات	الحضريين			الريفيين		
	عدد السكان في 31 ديسمبر بالألف	النسبة من مجموع السكان	معدل متوسط النمو السنوي %	عدد السكان في 31 ديسمبر بالألف	النسبة من مجموع السكان	معدل متوسط النمو السنوي %
1962	3143	29.32		7578	70.68	
1966	4019	32.63	6.30	8297	67.37	2.29
1972	5510	38.00	5.39	8990	62.00	1.34
1977	7161	40.92	5.38	10339	59.67	2.85
1982	9226	45.33	5.19	11124	54.67	2.05
1987	11640	49.58	4.75	11837	50.42	0.67
1992	13500	50.75	3.00	13100	49.25	2.04
1995	14827	51.54	3.17	13936	48.46	2.08
1998	16792	57.36	4.23	12480	42.64	3.61

المصدر: أوطالب نعيمة، الهجرة الداخلية في الجزائر، تحليل إحصائيات التعدادين 1987/1977 ، 2005،ص 90.

ثالثا: النمو الديمغرافي للسكان في الجزائر منذ الإستقلال

يرتبط نمو السكان بعاملي الزيادة الطبيعية الناجمة عن الفرق بين المواليد و بهذا فإن نمو السكان يتوقف على ارتفاع و انخفاض المتغيرات المذكورة (مكونات النمو السكاني).

بإعتبار الجزائر بلد من بلدان النامية فإن مشكلة التزايد السكاني مطروحة لا محالة، و عند دراسة تطور نمو السكان فإنه يمكن تقسيمه إلى قسمين:

- **المرحلة الممتدة ما بين 1962-1985:**

حيث تضاعف في خلالها عدد السكان نتيجة الارتفاع الكبير في معدل النمو و الذي قدر بـ 3.8 % بين سنتي 1960-1966 و هي من أكبر المعدلات المعروفة في تاريخ الجزائر المستقلة و كان هذا بدافع الرغبة من الشعب في تعويض ما فقده أثناء ثورة التحرير المجيدة الممتدة ما بين 1954 و 1962 سنة الاستقلال...[37] ففي أول تعداد في تاريخ الجزائر المستقلة سنة 1966 وصل عدد السكان إلى **12.096.000** نسمة ليصل بعد ذلك و في الإحصاء الوطني للسكن والسكان لسنة 1977 إلى ما يفوق 16.9 مليون نسمة و التي أصبحت خلال الإحصاء الرابع لسنة 1998 إلى 29.27 مليون نسمة و أخيرا تجاوز 34 مليون نسمة خلال الإحصاء الأخير لسنة 2008 للسكن والسكان و الذي أجري في شهر مارس من هذه السنة.

ولدراسة أسباب هذه الزيادة لبدى لنا من دراسة المتغيرات الديمغرافية التي أدت بهذا الإرتفاع من دراسة الوفيات و المواليد بالإضافة إلى الهجرة و الزواج و الطلاق و الخصوبة عند المرأة الجزائرية.

[37] حسين تومي : **مشكلة النمو الديمغرافي و تنمية مجتمعات العالم الثالث**: **دراسة نموذج الجزائر 1962-1989** رسالة ماجستير جامعة الجزائر ، معهد علم الإجتماع (1995-1996) ص 206.

1) - الوفيات بالجزائر منذ الإستقلال:

تعد الوفيات من الظواهر الديموغرافية والمؤثرة في توزيع السكان و نموهم، وبذلك تساهم في عملية المرحلة الانتقالية الديموغرافية، عن عملية تسجيل، كما تعتبر من عوامل الهامة التي تمكننا من التحليل الديموغرافي وكذا معرفة التطور الصحي ومن ثم تقييم مستوى التطور الاقتصادي و الاجتماعي لأية منطقة.

اعتمادا على تطور المواليد، عرفت الوفيات في الجزائر انخفاضا مهما، وذلك منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، خلال العشريتين الأخيرتين كان انخفاض معدل الخام للوفيات خاصة في سنوات الستينات حيث تجاوز 17.1 بألف سنة 1960 ليصل 15.9 بألف سنة 1967 و 16.9 بالألف سنة 1969 -1970 و 9.5 بالألف سنة 1981 (وهذا راجع لا محالة إلى التقدم الصحي الذي حدث بالجزائر خاصة بعد اعتماد الطب المجاني ابتداء من سنة 1974 حيث لوحظ أنه انتقل المعدل الخام للوفيات من 16.5 بألف سنة 1975 إلى 11.8 بألف سنة 1980 أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 4.7 بألف و حملات التطعيم والتلقيح التي مست الأطفال (الريف والمدينة) و التحسن المعيشي بالإضافة إلى اختفاء الأمراض المعدية والأوبئة الفتاكة).

ثم انخفضت بنسب قليلة و لا تزال لديها أهمية، لأن المعدل الخام للوفيات انخفض من 8.4 بالألف سنة 1985 إلى 7.3 بألف سنة 1986 و 6.03 بألف في أواخر سنوات الثمانيات 1990 ، كما لوحظ انخفاض مهم في الفترة ما بين 1997 و 1998 من 6.12 بألف إلى 4.87 بألف أي انخفض بنسبة 1.25 بألف وهذا يرجع إلى التحسن الأمني الذي طرأ على البلاد و أخر الإحصائيات تشير إلى أن المعدل الخام للوفيات قد وصل سنة 2004 إلى 4.36 بألف و الجدول التالي يوضح ذلك.

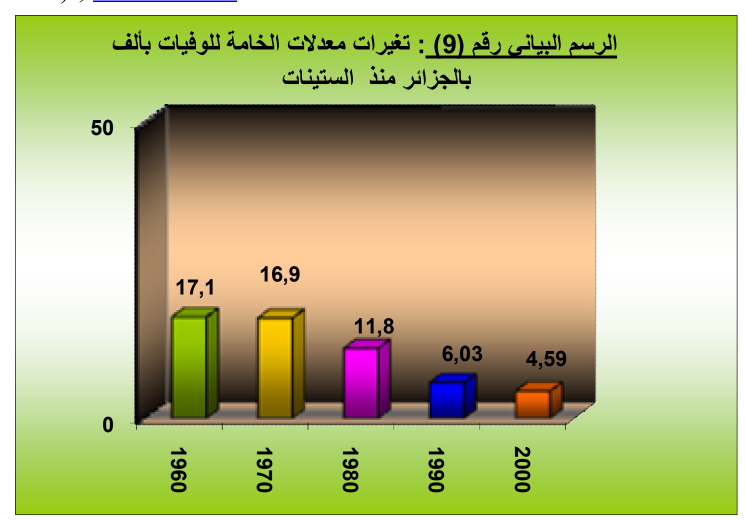
ومن بين مؤشرات انخفاض نسب الخامة للوفيات بالجزائر هو ابتداء الشيخوخة للسكان و التي هي في صراع مع وفيات الأطفال (الرضع الأقل من 1 سنة)، الوفيات العامة المسجلة سنة 1999 (141000 متوفى) و بالمختلف الأعمار سجلت انخفاض يقدر بـ 1.5 % بالنسبة لسنة 1998 (144000 متوفى)، فالوفيات المسجلة في الحالة المدنية، يتوزعون بين 51553 وفات بالنسبة للذكور و 58133 وفات بالنسبة للإناث مقارنة مع سنة 1998 سجل 73352 و 58376 حالة على التوالي، أي انخفاض من 2.45 % و 0.38 % هذا الانخفاض يمس بالأخص وفيات الذكور مقارنة بالنسبة إلى الإناث،فوفيات الذكور تمثل 55.17 % من مجموع العام للوفيات لسنة 1999 ،مقارنة مع سنة 1998 بـ 55.69 % .

الجدول رقم (08): تغيرات معدلات الخامة للوفيات منذ 1960 إلى غاية 2004 بالجزائر

السنوات	المعدل الخام للوفيات بألف
1960	17.1
1967	15.9
1970	16.9
1975	16.5
1980	11.8
1985	8.4
1990	6.03
1991	6.04
1992	6.09
1993	6.25
1994	6.56
1995	6.43
1996	6.03
1997	6.12
1998	4.87
1999	4.72
2000	4.59
2001	4.56
2002	4.41
2003	4.55
2004	**4.36**

المصدر:

1- Annuaire Statistiques du gouvernement général de Algérie, dir. gle de finances, Services Statistique générales, l'année 60.
2- Statistique (revue), N° 15 (numéro spécial) Rétrospectives 1962- 1991 ons ; Alger, 1993.
3- O.N.S (1990-2004) ; www.O.N.S .com.



- **أمل الحياة عند الولادة بالجزائر منذ الإستقلال:**

كما يمكن إرجاع تناقص الوفيات بالجزائر إلى ارتفاع أمل الحياة عند الولادة، حيث أن أمل الحياة عند الولادة يحدد و يوجه الصحة و تطورها و بدوره يحدد مدى التحسن الصحي و بمعني أخر التحول الصحي داخل المجتمع الجزائري، عرف أمل الحياة عند الولادة بالجزائر أرباحا مقدرة في هذه العشريات الآخيرة 47 سنة عام **1962** و الذي تجاوز **53.5** سنة عام **1970** ثم **61.6** سنة عام **1981** و **67.8** سنة عام **1993** ليصل إلى 70.76 سنة عام **2001** و **73.5** سنة **2005** أي ربح **26.5** سنة خلال 43 عام كما هو موضح بالجدول رقم 09.

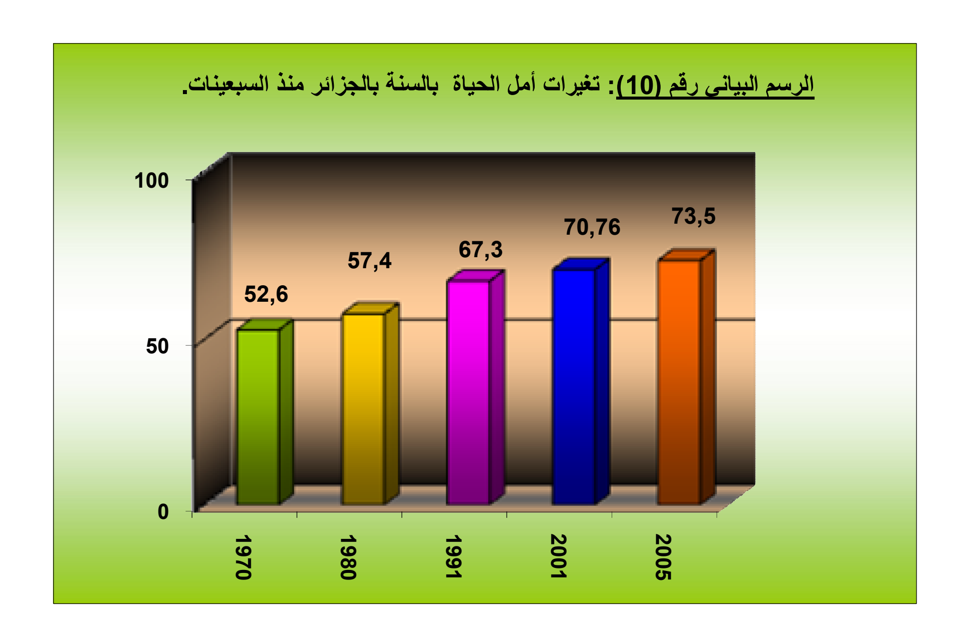
جدول رقم (09): أمل الحياة عند الولادة بالجزائر منذ الستينات و باختلاف الجنس.

الجنس/السنة	1967	1977	1987	1999	2005
الإناث	51.2	53.0	66.3	73.9	73
الذكور	51.1	53.5	65.7	75.8	74
المجموع	51.1	53.2	66	74.8	**73.5**

المصدر:

-WWW.ONS.DZ.

مع العلم أن أمل الحياة عند الولادة مرتبط بشدة بوفيات الطفولة وهذا لسبب أهمية وفيات الطفولة مقارنة مع الوفيات العامة.



- **وفيات الأطفال الرضع و الصبيان بالجزائر:** Mortalité infantile et juvénile

وفيات الرضع (الأطفال الأقل من 1 سنة)،تبدوا نسب وفيات الرضع من أكبر النسب المسجلة من مجموع الوفيات العامة بصفة عامة من سنة إلى أخرى و هذا رغم الاهتمام البالغ من قبل المهتمين بوفيات الأطفال، تبعا لسياسة و برنامج مكافحة وفيات الأطفال الأقل من سنة كقرار من وزارة الصحة، وكذلك من خلال توفير ظروف الرعاية الجيدة للمولود و مراقبته خلال فترة نموه و الحرص على النظافة والتطعيم، كما سجلنا في هذا المجال انخفاض مستمر في معدلات وفيات

الأطفال منذ الاستقلال إلى يومنا هذا (من 180 بالألف سنة 1962 إلى 142 بالألف سنة 1970 و تجاوزت 84.27 بألف سنة 1980 لتصل 56.64 بألف سنة 2001 و 30.4 بألف سنة 2004 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (10): معدل وفيات الأطفال بالجزائر منذ السبعينات و باختلاف الجنس.

السنوات	معدل وفيات الأطفال بألف		
	الذكور	الإناث	المجموع
1970	**142.0**	**141.0**	142.0
1980	**84.40**	**85.06**	84.72
1985	**80.00**	**76.57**	78.30
1990	**60.00**	**55.50**	57.80
1991	**59.40**	**54.20**	56.90
1992	**57.70**	**53.00**	55.40
1993	**57.61**	**53.29**	55.49
1994	**56.80**	**51.51**	54.21
1994	**57.94**	**51.68**	54.87
1995	**56.88**	**52.21**	54.59
1996	**59.50**	**53.66**	56.64
1997	**38.7**	**36.00**	37.4
1998	**40.2**	**38.6**	39.4
1999	**38.4**	**35.3**	36.9
2000	**38.9**	**35.9**	37.5
2001	**36.1**	**33.3**	34.7
2002	**34.6**	**30.3**	32.5
2003	32.2	28.5	30.4

المصدر:

- Salhi M, **évolution récente de la mortalité en Algérie** (1965-1981) in statistiques (séries) n° 15 O.N.S Alger 1985.
- Kouaouci A, **Familles, Femmes Contraception.** (C.E.N.E.A.P) ENAG, réghaia 1992.

هذا الانخفاض يدل على تحسن في طلبات العامة للحياة و وسائل المتخذة في برنامج الوطني للصراع ضد الوفيات الرضع، لنستنتج أن للتلقيح دور فعال خلال السنوات الأولى للحياة تضل دائما من أهم الاهتمامات في مجال الصحة العمومية، وليكن في العلم أن جزء من وفيات الأقل من واحد سنة من مجموع العام للوفيات الذي كان يمثل بـ 83.3 % في سنة 1970 انخفاض إلى 15.5 % سنة 2000 إلى انخفاض بنسبة 57.3 % في مدة 30 سنة.

- التحقيقات الديموغرافية تبين أن وفيات الرضع مرتفعة جدا في الوسط الريفي عكس ما هو عليه في الوسط الحضري، في الفترة ما بين 1970 و 1992 معدل الوفيات الرضع انخفاض بدرجة 92 نقطة في الوسط الحضري و 98 نقطة في الوسط الريفي ، هذه التغيرات تدل على ازدهار وتقدم الاستثمارات الصحية في الوسط الريفي.

- وفيات الرضع الأقل من 1 سنة يمثلون 16 بالمائة من وفيات العامة المسجلة لسنة 1998 حيث كانت تقدر بـ 18 بالمائة سنة 1997) و هذا ما يدل على تذبذب نسب وفيات الأطفال ما بين 1997 و 1998) .

الجدول رقم (11) : نسب وفيات الأطفال الرضع الأقل من 1 سنة على نوع الوسط في الجزائر ما بين 1970 و 1992 (بالألف)

السنوات	الوسط الحضري	الوسط الريفي	المجموع
1970	122.4	150.0	**141.5**
1992	30.5	51.8	**42.4**

المصدر:

-Etude statistique nationale de la population 1970 et enquête sur la santé de la mère et de l'enfant (enquête PAOCHILD) pour l'année 1992.

الجدول رقم (12) : توزيع عدد وفيات الأطفال الأقل من واحد سنة بالجزائر في سنة 1970 و 1998.

	الوفيات الأقل من 1 سنة					
	سنة 1997			سنة 1998		
	الذكور	**الإناث**	**المجموع**	**الذكور**	**الإناث**	المجموع
	13708	10366	24073	12009	9160	21169

المصدر:

- Etude statistique nationale de la population 1970 et enquête sur la santé de la mère et de l'enfant (enquête PAOCHILD) pour l'année 1992.

- وفيات الأمومة بالجزائر :

وهي وفيات الأمهات في مرحلة الحمل أو الرضاعة و هو من بين مؤشرات مشاكل الصحة العمومية، و تقدر نسبة وفيات الأمومة بـ230 حالة وفات أم مقابل 10.000 ولادة حية سنة 1989 و 215 بألف سنة 1992.

التحقيق الذي أجري حول أسباب وفيات النساء في سن الحمل و الرضع ما بين 1 جانفي و 31 ديسمبر 1999 النتائج التي توصلوا إليها من هذه الدراسة هي:

- من بين 7.757 وفات امرأة في سن الإنجاب تم إحصائهم على مختلف التراب الوطني ما عدا 697 حالة وفات أمهات أي بمعدل وفيات عامة 1.04 بألف و معدل وفيات الأمومة بـ 117.4 بألف بالنسبة لكل ولادة .

- المناطق الجنوبية تضررت هي الأخرى بوفيات الأمومة بنسبة جد مرتفعة 150 بألف بسبب استياء الحالة المعيشية (الفقر)، وبعد المسافات والتنقلات الجماعية للرحل.

أسباب وفيات الأمومة :

متوسط العمر عند النساء المتوفيات هو 33 سنة إذ نلاحظ أغلبية الوفيات عند سن (40-44) سنة، مع معدل وفيات الأمومة يفوق 350 بألف لكل ولادة حية.

- 4/5 من وفيات الأمومة حدثت داخل القطاعات الصحية و هذا ما يثبت أن خدمات الصحية داخل المستشفيات متواجدة لكنها لا تقوم بدورها الفعال.

- المقارنة بين الوفيات الحادثة داخل المنازل و الوفيات في المؤسسات الصحية تبين:

أن من أهم أسباب وفيات الأمومة الناجمة داخل المنازل هي البعد المسافة عن القطاعات الصحية و الموقع الصعب للتدخلات الصحية.

الأسباب الصحية لوفيات الأمومة :

1- الضغط الدموي بنسبة 18.4 بالمئة.
2- النزيف الدموي الخاص بالولادة 16.6 بالمئة.
3- SEPTICEMIES PURPERALES 14.1 بالمئة.
4- الأمراض القلبية 13.0 بالمئة.
5- LES DYSTOCIES 12.2 بالمئة.

2- **المواليد (الولادات) بالجزائر منذ الإستقلال:**

- المواليد حادث بيولوجي يمثل الأطفال الرضع الذين ينجبهم السكان في فترة زمنية ما وقد جرت العادة على حساب المواليد كل سنة.

و لا ريب أن أي عامل في الحقل الاقتصادي و التخطيطي ينبغي أن يهتم بأمر هؤلاء الوافدين الجدد إلى الحياة، و ينبغي أن يكون هذا الاهتمام على ضوء حالة المواليد في الماضي، و مقارنته بما هو حادث في الحاضر، حتى يمكن التنبؤ بما سيكون عليه الحال في المستقبل.

و رغم أن الولادة حادث بيولوجي، إلا أنها – بالنسبة للإنسان – تعتمد على عدة أمور اجتماعية و اقتصادية و سياسية، بل قد تكون لها آثار بعيدة المدى في حالتها السياسية.

تعد دراسة الخصوبة في غاية الأهمية، إذ تمكننا من معرفة مستوى حجم مستوى وحجم الإنجاب لدى المرأة خلال ذلك نستطيع معرفة إتجاه الحركة السكانية سواء بالزيادة او بالنقصان..[38]

و الخصوبة البشرية عملية معقدة و مسؤولة عن إستمرار الحيوي للمجتمع وهي بذلك تشكل ناحية أساسية في دراسة السكانية و تعرف خصوبة المراة على انها مقدرة المرأة على الإنجاب إذا توفرت لها الظروف الطبيعية..[39]

- الخصوبة الفعلية أو الإنجاب (**Fertilty**):

هو عملية إنجاب الأطفال فعلا، و نسبة الإنجاب هي نسبة المواليد الأطفال للنساء في سن الحمل.

- الخصوبة البيولوجية أو الكامنة (**Fecundity**):

- هو القدرة على الإنجاب سواء تزوجت المرأة أو لم تتزوج، و المرأة التي لم تنجب (لأنها لم تتزوج أو لأنها تمنع الحمل، أو لأنها تجهض نفسها) غير المرأة العقيم.
- و لمقارنة المواليد في الأقطار المختلفة، يحسب معدل المواليد العام و ذلك بإيجاد النسبة الألفية للمواليد عامة إلى عدد السكان جميعا في عام ما.

* **Taux de natalité général** **معدل المواليد العام** (عدد المواليد / عدد السكان عامة)* 1000

* **Taux de féconditè géneral** معدل الإنجاب العام = (عدد المواليد / عدد النساء في سن الإنجاب) * 1000

ملاحظة:

- الحد الأقصى لنسبة المواليد إذا بلغت درجت الخصوبة أقصاها تتراوح بين 50 و 60 بالألف و لا يمكن الوصول إلى هذا الحد بسبب حدوث وفيات بين الإناث قبل بلوغ سن الحمل (أو الإخصاب) و أدنى حد وصلت إليه نسبة المواليد تراوحت بين 10-15 في الألف.

[38] فوزي سهاونية، **مبادئ الديمغرافيا** ، المطبعة الأردنية 1986 ص 03.

[39] عبد المنعم الشافعي , عبد الكريم الباقي، **المعجم الديموغرافي متعدد اللغات**، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر (1966-1986) ص 75.

- المواليد الأحياء بالجزائر:

حيث سجلت سنة 1970 أكثر من 600 ألف ولادة مسجلة في سجل الحالة المدنية ، و في سنة 1977 سجل 727732 حالة ولادة و تجاوزت 812285 حالة سنة 1983 أما في سنة 1985 فقد سجلت اكبر عدد و هو 845000 ولادة حية مسجلة ، و من هنا يبدأ الإنخفاض التدريجي لعدد الولادات ، حيث وصل العدد سنة 1995 إلى 695000 ولادة...[40]

في الفترة الممتدة ما بين (1962-1985) أي خلال 23 سنة نلاحظ أن عدد الولادات في إرتفاع مستمر و سريع و يمكن إرجاعه إلى الأسباب التالية:

- تعويض الولادات التي لم تتم أثناء فترة الحرب التحريرية.
- تحسن مستوى المعيشة.
- التقدم الصحي و الإقتصادي و الإجتماعي للمجتمع الجزائري.
- إستعمال موانع الحمل غير متطورة.

و مقارنة هذه الآخيرة بمتوسط حجم الأسرة و بالتالي مع مستوى معيشة الأسرة فإنه بزيادة هذه الآخيرة (المواليد الأحياء) تؤثر على زيادة حجم الأسرة المعيشية و بالتالي فهي ستؤثر على مستوى معيشتهم ، فعند زيادة فرد جديد داخل الأسرة المعيشية فإنه سيزداد مستوى إستهلاك تلك الأسرة .

إبتداء من سنة 1986 حتى سنة 2006 نلاحظ انخفاض في عدد المواليد الأحياء المسجلين في سجلات الحالة المدنية و يمكن إرجاع ذلك إلى الأسباب التالية:

- تغيير السياسة السكانية في الجزائر خاصة ما بعد سنة 1983.
- بداية تأثير وسائل تنظيم النسل عند المرأة .
- إندماج المرأة في عالم الشغل.
- توسع عملية التعليم و خاصة عند النساء.
- آثار الأزمة الإقتصادية (أزمة البترول).
- إضافة إلى أزمة السكن.

إنخفاض هذه الآخيرة أثر على نقص متوسط حجم الأسرة المعيشية و بالتالي سيؤثر بالإيجاب على مستوى معيشة الأسرة الجزائرية حيث أنه سيخفض من مستوى الإستهلاك لهم مقارنة مع الأسرة الجزائرية السابقة لهذه التغيرات.

---

[40] N.dekkar.H.khaldoun,L.lamri,L.boumghar. La Démographie algérienne face aux grandes questions de societé.C.E.N.E.A.P.MAI.1999.P27.

معدلات الولادة بالجزائر:

كان المعدل الخام للولادة ثابت في سنوات الخمسين حيث كان يتراوح ما بين 51 % و 50 % في سنوات الستينات ليستمر هذا الانخفاض إلى أن يصل 50.2 % سنة 1970 و 24.5 % سنة 1995 (هذا ما يوضحه الجدول البياني التالي)

الجدول رقم (13): تطور المعدلات الخامة للولادات في الجزائر ابتداء من 1970:

السنوات	1970	1975	1980	1995
معدل الخام للولادات %	50.2	46.1	43.9	**39.5**

المصدر:

- Kouaouci A**, Familles, Femmes Contraception.** (C.E.N.E.A.P) ENAG, réghaia 1992.
- Recensements (R.G.P.H) de 1966,1977 et 1987.

3- الزواج بالجزائر منذ الإستقلال:
تكتسي دراسة وضعية الزواج عبر تطور كثافتها، طابعا خاصا في دراسة أي مجتمع ما، بمنظور تحليلي خاصة في بلد مثل بلدنا أين لا تزال العادات و التقاليد الإجتماعية تتحكم في ظاهرة الزواج بشكل أو آخر..[41]
فإذا كان الزواج هو تلك العلاقة بينت الرجل و المرأة ، والتي في إطار معترف به إجتماعيا و التي في إطارها تتم الممارسة الجنسية ، فهو إذن مصدر كل حركة ديمغرافية، ذلك أن الزواج يرتبط ارتبطا وثيقا بمؤشر الخصوبة و ما يترتب عنه من ولادات ومنه إضافة عدد جديد إلى العدد الأصلي للسكان.

74

عن تحديد السن الشرعي للزواج بـ 16 عاما لدى النساء و 18 عاما لدى الرجال سنة 1963 لم تتوقف عند هذا الحد ، ذلك أن السن عند الزاج الأول ظل يرتفع شيا فشيئا من سنة إلى أخرى ليصبح تأخر سن الزواج عند الجنسين ظاهرة جديدة، و قد ساهمت في تأخر سن الزواج عدة أسباب نذكر منها:

- التقدم الإقتصادي و الإجتماعي و الثقافي الذي يعرفه مجتمعنا.
- توسع عملية التعليم و خاصة عند المرأة .
- إندماج المرأة فبي عالم الشغل.
- تغيير سن الزواج الشرعي من 16 سنة لدى النساء و 18 سنة لدى الرجال عام 1963 إلى 18 سنة لدى النساء و 21 سنة لدى الرجال عام 1984..[42]

بالإضافة إلى أسباب آخرى سنتطرق إليها في تأخر سن الزواج.

- **تطور عدد ونسب الزيجات في الجزائر** :

جدول رقم (14): تطور أعداد و نسب الزيجات في الجزائر إبتداء من سنة 1966

السنة	1966	1972	1977	1982	1985	1987
عدد الزيجات	61497	85422	124421	125222	123688	137624
معدل الزواج	5.11	6.02	7.29	6.30	5.70	5.95

السنة	1990	1994	1995	1996	1997	1998
عدد الزيجات	149345	148557	156780	156870	157831	158298
معدل الزواج	6.00	5.40	5.48	5.49	5.43	5.36

المصدر: 1- N. dekkar,H.Khaldoun.., La démographie algérienne Face aux grandes questions de société ; C.E.N.E.A.P MAI 1999 P : 26.

من خلال الجدول يظهر لنا أن عدد الزيجات المسجلة في إرتفاع مستمر أي من 61497 حالة زواج سنة 1966 إلى 158289 حالة زواج سنة 1998 أي بزيادة 96801 حالة زواج، كما نلاحظ تذبذب في معدل الزواج حيث سجلنا اعلى نسبة 7.29 % سنة 1977 كما سجلنا 5.36 % سنة 1998 (مقارنة مع عدد السكان)

- **نسب النساء المتزوجات** :

[41] سهيل يخلف ,حجوطي سهيل ، **تغيرات الأسرة الجزائرية إبتداء من الإستقلال** ، دراسة إجتماعية و ديمغرافية، رسالة تخرج لنيل شهادة الليسانس في الديمغرافيا ، جامعة وهران ، سنة 2001/2000.
[42] د.علي قواوصي، **السياسة السكاني في الجزائر : نشأتها و تطورها (1962-1994)**، الإتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، 1994 ص (49-50).

إن نسب النساء المتزوجات تجاوز 55 % سنة 1966 ليصل 70 % سنة 1970 ثم أصبح 54 % سنة 1986 لينخفض إلى أدنى مؤشراته سنة 1992 بـ 42 % ، كما نلاحظ هناك ارتفاع في نسب الزواجات حتى سنة 1970، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى عملية استدراك الزواجات التي لم تتم أثناء فترة حرب التحرير، بالإضافة إلى ذلك نسب النساء ما بين 15- 49 سنة المتزوجات في انخفاض مستمر بمتوسط 1 نقطة ما بين (1970-1986) و بمتوسط 2 نقطة ما بين (1986-1992).

- ومن جهة أخرى ساهم المستوى التعليمي في التأثير على الزيادة أو خفض معدل الزواج منذ الخمسينات فمقارنة بالماضي فإن عدد الزيجات ينقص كلما زاد المستوى الدراسي، و حسب الدراسة التي قدمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل السكان فإن نسبة الأمية إنخفضت كثيرا من سنة 1966 إلى 1998 (من 62.30 % سنة 1966 إلى 23.65 % سنة 1998 بالنسة للذكور ومن 85.40 % سنة 1966 إلى 40.27 % بالنسبة للإناث سنة 1998)..[43]
- التوزيع المكاني للتزواجات : في سنة 1970 كانت نسب النساء المتزوجات 64 % في الحضر و 73% في الريف و التي أصبحت سنة 1986 في الحضر 8 4 % و 60 % في الريف، أما سنة 1992 سجلت 40 % في الحضر و 44 % في الريف.
- من خلال هذه النسب نلاحظ انخفاض مستمر للمتزوجات كما أن نسب المتزوجات في الريف أعلى منه في الحضر..[44]

---

[43] الخبر الأسبوعي العدد 96 سنة 2001 ص 16.

[44] N. dekkar,H.Khaldoun.., **La démographie algérienne Face aux grandes questions de société** ; C.E.N.E.A.P MAI 1999 P 27.

- **تأخر سن الزواج بالجزائر:**

برزت على مستوى المجتمع الجزائري ظاهرة التأخر الكبير في سن الزواج لدى الجنسين و خاصة خلال العشريتين الأخيرتين، مما أثر سلبا على عملية النمو الديمغرافي و بنية العائلة الجزائرية ، في نفس الوقت الذي تمت فيه الإحصائيات العامة للسكان من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، قدم المركز الوطني للدراسات و التحاليل للتخطيط دراسة حول: التحولات الديمغرافية وبنية الأسرة(تربية ،خصوبة و نسب الزواج) الدراسة تقول أن معدل سن الزواج في الجزائر عام 1998 يتعدى 27 سنة بالنسبة للإناث وأكثر من 31 سنة للذكور و هو ما يوضحه الجدول الموالي ن كما نلاحظ من خلال الجدول إنخفاض في متوسط سن الزواج في الفترة ما بين 1948 و 1966 منتقلا من 25 سنة إلى 23 سنة لدى الذكور ومن 20 إلى 18 سنة لدى الإناث، و يمكن إرجاعه إلى عملية إستدراك الزيجات التي لم تتم أثناء فترة حرب التحرير، كما نلاحظ إرتفاع مستمر في متوسط سن الزواج إبتداء من 1966 إلى غاية 1998.

الجدول رقم (15): تطورات متوسط سن الزواج في الجزائر حسب الجنس ما بين 2007-1948

السنة	1948	1954	1966	1977	1984	1987	1992	1998	2004	2007
ذكور	25.8	25.2	23.8	26.3	27.1	27.6	30.2	31.3	33	34
إناث	20.8	19.6	18.3	20.8	22.1	23.7	25.8	27.6	31	32

المصدر :

- Statistique (séries) Démographie n° 17 , O.N.S Alger 1989.
- Recensements (R.G.P.H) de 1966,1977 et 1987.
- Collections Statistiques (R.G.P.H) de 1998 o.n.s (séries) résultat n° 01.
- Collections Statistiques (R.G.P.H) de o.n.s (séries) résultat n° 24, vol 2 janvier 1991 p 23.

ويعتبر هذا التراجع في الإقبال على الزواج إلى سن متأخرة وليد ظروف و أسباب لم تخلق عبثا، بل ساهمت في تكوينها ميكانيزمات التغير الاجتماعي خلال عشريات كاملة من الزمن.
و في هذا السياق برزت صور أخرى من علاقة الرجل و المرأة خارج إطار الزواج كوجه من أوجه الحياة التي فرضتها التحولات الإجتماعية، و ذلك لتغطية العجز في إتخاذ مبدأ بناء أسرة أساسية مسؤولة أمام الآخر.
ومن بين الأسباب الأساسية التي ساعدت على تراجع في الإقبال على الزواج إلى سن متأخرة في بلادنا، العامل الإقتصادي كمؤثر مادي في عملية النمو الديمغرافي، حيث أصبحت صعبة جدا بسبب تعقد و صعوبة المعيشة..[45]
حيث أن هذا العامل له دور فعال في عملية النمو الديمغرافي ، فالعمل يوفر للفرد الحصول على القدر الكافي من الجانب المادي ليؤهله في تحقيق بعض الأمور ليرتقي في السلم الاجتماعي للتفكير في تكوين أسرة، إذ أن ذلك لا يأتي إلا إذا كان دخله كبيرا إذ يمكنه من توفير مسكن.
و لكن الملاحظ في الواقع أن العامل أو الموظف في الشركة لا يمكّنه دخله من المساهمة في مصاريف عائلته، لا يمكّنه ذلك الراتب في المقابل من توفير مسكن خاص به إلا بعد عشر سنوات أو عشرين سنة على الأقل، خاصة أن الشباب اليوم يحبذون الإستقلالية عن الأسرة ، فغلاء المعيشة ضعف الراتب الشهري يعد الأسباب الرئيسية لعزوف الشباب عن الزواج.

[45] سهيل يخلف ، محاضرات في الديمغرافيا العامة بكلية العلوم الإجتماعية بولاية عنابة ، سنة 2001.

و عليه فإن الدخول إلى الشغل يتعدى 25 سنة لدى الشباب الجزائري كحد أدنى حسب معطيات وزارة العمل، و بالتالي فالرصيد المالي يدفع بالشاب إلى التفكير في الزواج و يمكنه الإنفصال عن العائلة الكبيرة و ذلك لا يتحقق إلا بالعمل سنوات وسنوات .
و من جهة أخرى نجد أن عامل الدراسة زاد من حدة تأخر الزواج عند شبابنا فعدد لا بأس به نجده في الجامعات مرتبطا بالدراسة إلى غاية 30 سنة أو أكثر، فالجامعي غير قادر على توفير متطلبات المنزل عندما يكون في الجامعة ، و كذلك عند الفتاة الجامعية التي تعزف على الزواج بهدف تحقيق النجاح و إثبات الذات ، وقد تكون لها فرصة كبيرة في الزواج أثناء متابعتها للدراسة و لكنها تتردد بحجة الإختيار، ومن جهة أخرى ، هناك فئة كبيرة ترفض الزواج من الفتيات ذات مستوى ثقافي و علمي يتعداها، لأنه – حسب البعض – يحس بمركب نقص (عقدة دونية)، أي أنها متفوقة عليه، وهنا يظهر الصراع الثقافي أو لا توازن الثقافي و هي من بين الشروط التي يرسمها الرجل للزواج بمثقفة ، أما البعض الأخر فلا يقبلها بسبب مستواها العلمي، و العكس بالنسبة للفتاة، وهناك من يتفقان على مستوى متوازن لتحقيق حلم واحد.

- **الطلاق بالجزائر منذ الإستقلال**:

يعد من أهم المؤشرات الديمغرافية المتحكم في زيادة أو نقصان حجم الأسرة المعيشية في الجزائر و تؤثر في تركيبة الأسرة و تغير نوعيتها, فهو من شانه في حالة وقوعه أن يحول الأسرة من أسرة عادية إلى أسرة أحادية الولي , وبارتفاعه يزيد عدد هدا النوع من الأسر.

ومن ناحية أخرى قد يجعل الأسرة العادية أسرة ممتدة في حالة انضمام المرأة المطلقة إليها.

و ظاهرة الطلاق في الجزائر عرفت تدبدبا حيث ارتفعت من 0.4 % سنة 1977 إلى 1.16% سنة 1987 لتتراجع إلى 0.74 % سنة 1998 (جدول رقم 16).

الجدول رقم (16):تطور نسب الطلاق في الجزائر ابتداء من 1977

السنة	1977	1987	1998
نسبة الطلاق %	0.4	1.16	**0.74**

المصدر: الإحصاءات العامة للسكان و السكن (د.و.ا)

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاعا في نسبة الطلاق في فترة الأولى (87/77), ويمكن تفسير هدا الارتفاع أما في الفترة الثانية (98/87) فتراجع هده النسبة. برخاء و سهولة العيش في الثمانينات,

و عموما يمكن إرجاع هدا الانخفاض إلى كثرة الخلافات بسبب تغير العقليات, وظهور الأزمات كالبطالة و مشكل السكن.

4- الهجرة بالجزائر:

عرف مصطلح الهجرة من طرف معجم العلوم الاجتماعية على أنه تحركات جغرافية لأفراد أو جماعات. كما عرفها معجم المصطلحات الجغرافية على أنها انتقال الأفراد من مكان إلى أخر للاستقرار فيه بصفة دائمة أو مؤقتة. الأمم المتحدة تكتفي بتعريف الهجرة، على أنها الانتقال الدائم إلى مكان يبعد عن الموطن الأصلي بعدا كافيا[46].

أما المعجم الديمغرافي المتعدد اللغات فقد عرف عرف الهجرة على أنها شكل من أشكال انتقال المرء من أرض تدعى المكان الأصلي (أو مكان المغادرة) إلى أخرى تدعى المكان المقصود أو مكان الوصول (التوجه) بشرط أن يتجاوز الانتقال على الأقل حدود منطقة إدارية[47].

79

إذا تمعنا جيدا هذه التعاريف، نجد أن للهجرة صورة تكون إما فردية أو جماعية؛ وأنها محكومة أساسا بالبعدين الزماني والمكاني، لها دافع يتوخى منه الوصول إلى هدف معين. في الواقع، يصعب حصر كل من دافع و هدف الهجرة إحصائيا؛ لأنهما جزء من عدة أبعاد متداخلة فيما بينها، على رأسها البعد النفسي للفرد في اتخاذ قرار الهجرة.عكس البعدين الزماني، حيث أن للهجرة مجال زمني محصور بنقطتي بداية ونهاية، والمكاني محدد بمنطقتي الانطلاق والوصول.

تنوب كلمة الهجرة في اللغة العربية عن ثلاث مصطلحات مستعملة في اللغتين الفرنسية والإنجليزية : migration, immigration, émigration ولرفع اللبس سنحاول أن ندرج ما يوافقها في اللغة العربية:

Migration ← هجرة

Immigration ← هجرة الوفود (هجرة الدخول إلى المنطقة المعنية بالدراسة)

Emigration ← هجرة المغادرة (هجرة الخروج من المنطقة المعنية بالدراسة)

زيادة على هذا، فإن مفردة الهجرة تتفرع لتعطي العديد من المشتقات، التي تلعب دورا هاما و أساسيا في شرح وقياس الظاهرة إحصائيا.

---

[46] !! !17!! !!!2002!!!! ... (نص الحاشية غير مقروء بسبب خلل في الترميز) !!18

[47] !!!!!! ... (نص الحاشية غير مقروء بسبب خلل في الترميز) !!141!! •1981!! !! Ÿ!!

جدول رقم (17): تعريف المقيم والمهاجر وتصنيفاتهما خلال كل التعدادات.

التعدادات	1966	1977	1987	1998
المقيم	شخص عضو في الأسرة يوجد بإقامته المعتادة أثناء التعداد	شخص عضو في الأسرة (عادية أو جماعية) يقيم بمسكنه الذي هو المكان المعتاد لإقامته منذ أكثر من 6 أشهر.	شخص عضو في الأسرة عادية أو جماعية يقيم منذ أكثر من 6 أشهر في المسكن الذي يعد محل إقامته العادية.	*شخص عضو في الأسرة عادية أو جماعية يقيم منذ أكثر من 6 أشهر في المسكن الذي يعد محل إقامته العادية.*
المقيم الحاضر	شخص مقيم بات ليلة التعداد في مسكن أسرته	شخص مقيم قضى ليلة التاريخ المرجعي بإقامته المعتادة	شخص مقيم قضى ليلة التاريخ المرجعي في مسكنه الرئيسي	*شخص مقيم قضى ليلة التاريخ المرجعي في مسكنه الرئيسي*
المقيم الغائب بالجزائر تطور المصطلح ليصبح المقيم الغائب مؤقتا	*المقيم الغائب الجزائر:* هو عضو في الأسرة، مقيم لكنه غائب مؤقتا عن الجزائر (لم يبيت ليلة التاريخ المرجعي في مسكنه) لكن لم يتجاوز غيابه 6 أشهر عند هذا التاريخ.	*المقيم الغائب مؤقتا:* شخص مقيم عضو في الأسرة لكنه غائب مؤقتا (لم يقض ليلة التاريخ المرجعي بمسكنه المعتاد) ولم يتجاوز غيابه 6 أشهر عند هذا التاريخ.	*المقيم الغائب مؤقتا:* شخص مقيم عضو في الأسرة، غائب مؤقتا عن مسكنه الرئيسي ليلة التاريخ المرجعي ولم يتجاوز غيابه 6 أشهر عند هذا التاريخ.	*المقيم الغائب مؤقتا: شخص مقيم عضو في الأسرة، غائب مؤقتا عن مسكنه الرئيسي ليلة التاريخ المرجعي ولم يتجاوز غيابه 6 أشهر عند هذا التاريخ.*
المقيم الغائب خارج الجزائر	عضو في الأسرة، مقيم لكنه حاليا خارج الجزائر. يجب أن يسجل مهما كانت الفترة التي غابها.	-	-	-
المغترب	-	جزائري غادر الجزائر منذ أكثر من 6 أشهر عند ليلة التاريخ المرجعي لأسباب مهنية أو دراسية.	جزائري مقيم بالخارج منذ أكثر من 6 أشهر من ليلة التاريخ المرجعي وهذا لأسباب العمل، أو الدراسة، أو العلاج....الخ	-
الزائر	*شخص حاضر في المسكن ليلة التاريخ لكنه ليس مسكنه المعتاد.*	*شخص غير مقيم حاضر ليلة التاريخ المرجعي في مسكن ليس مسكنه منذ أقل من 6 أشهر.*	-	*الزائر المقيم بالجزائر: شخص مقيم بالجزائر غير عضو في الأسرة، ويتواجد في تلك الأسرة بصفته زائرا وقد قضى معهم ليلة التاريخ المرجعي. الزائر المقيم بالخارج: شخص مقيم بالخارج غير عضو في الأسرة و يتواجد في تلك الأسرة بصفته زائرا وقد قضى معهم ليلة التاريخ المرجعي.*
المهاجر Migrant établi	-	-	-	***مكان الازدياد = مكان الإقامة 87= مكان الإقامة98***
المهاجر للمرة الأولى Migrant 1er rang	-	-	-	***مكان الازدياد = مكان الإقامة 87# مكان الإقامة98***
المهاجر العائد Retours	-	-	-	***مكان الازدياد # مكان الإقامة 87؛ مكان الإقامة 87 # مكان الإقامة98؛ مكان الازدياد= مكان الإقامة98***
المهاجر الدائم Migrant chronique	*مكان الازدياد # مكان الأقامة66*	*مكان الازدياد # مكان الإقامة 77*	*مكان الازدياد # مكان الإقامة 87*	***مكان الازدياد # مكان الإقامة 87؛ مكان الإقامة 87 # مكان الإقامة98؛ مكان الازدياد# مكان الإقامة98***
المهاجر خلال الفترة الفاصلة بين التعدادين Migrant intercensitaire	*مكان الإقامة 62#مكان الإقامة66*	*مكان الإقامة 66#مكان الإقامة77*	*مكان الإقامة 77#مكان الإقامة87*	***مكان الإقامة 87#مكان الإقامة98***

المصدر: أوطالب نعيمة، **الهجرة الداخلية في الجزائر ، تحليل إحصائيات 1977-1987** ، رسالة ماجستير في الديمغرافيا، جامعة وهران، **سنة 2005**، ص 54-55.

- ***تقدير الهجرة الصافية باستعمال طريقة احتمالات التعمير***[48] :

(La méthode de probabilité de survie)

يختصر تقدير الهجرة الصافية بالفرق بين عدد السكان الحقيقي (المحصى أثناء التعداد الثاني) وعدد السكان المتوقع (النظري)؛ أما المعلومات اللازم توفرها فتتمثل في عدد السكان مصنفين حسب السن والجنس خلال تعدادين متتاليين، وجملة من احتمالات التعمير:

$$(I - E)_x = (P_{x+n,\, t+n} - (Pr_x \; * \; P_{x,t}))$$

حيث:

$(I - E)_x$ الهجرة الصافية بالنسبة للأفراد التي أعمارهم **x** خلال تعدادين متتاليين.

$P_{x,t}$ عدد السكان الإجمالي أثناء **x** عند بداية الفترة **t**.

$P_{x+n,\, t+n}$ عدد السكان الإجمالي أثناء **x+n** عند نهاية الفترة **t+n**.

Pr_x= احتمالات الحياة (التعمير) بالنسبة لـ **x**.

الجدول رقم (18): تقدير الهجرة الصافية الخارجية في الجزائر بطريقة احتمالات التعمير اعتمادا على تعدادي 1966و1977 .

فئة الأعمار		الذكور			الإناث		
1966	1976	عدد السكان الحقيقي لسنة 1976	عدد السكان المتوقع لسنة 1976	الهجرة الصافية	عدد السكان الحقيقي لسنة 1976	عدد السكان المتوقع لسنة 1976	الهجرة الصافية
0-4	10-14	1024406	1082359	-57953	978937	1045982	-67046
5—9	15-19	774903	880206	-105303	777011	847915	-70904
10—14	20-24	619844	799773	-179928	665053	720458	-55405
15-19	25-29	461146	527977	-66831	478697	521375	-42678
20-24	30-34	302054	332925	-30871	356936	404382	-47446
25-29	35-39	312696	314446	-1750	370914	394859	-23945
30-34	40-44	290341	296486	-6145	328064	360949	-32885
35-39	45-49	237556	254943	-17388	265257	289286	-24029
40-44	50-54	191502	199249	-7747	201524	225003	-23478
45-49	55-59	166959	170304	-3345	178921	183551	-4630
50-54	60-64	139601	147659	-8058	142297	167905	-25608
55-59	65-69	113753	128214	-14461	106618	133121	-26503
60 et +	70 et +	351120	157441	193679	352558	192230	160328

Source : (ONS : 1999, p5-6)

يبين الرسم البياني رقم(03) تذبذب الهجرة الصافية (الخارجية) وإن كانت في معظمها سالبة بالنسبة للذكور كما للإناث.يرجع هذا التذبذب إلى نوعية البيانات وتحسنها الملحوظ خلال تعداد 1977 مقارنة بسابقه من جهة، وإلى الأحداث التي عاشتها الجزائر في تلك الآونة وما عرفته من تسارع الهجرة إلى خارج الوطن من جهة أخرى.

---

[48] !! !!! !!!!! !!•!! !!!!! !!!! !! !!!!! !!! !!•!! !!! !!! ! !!!!! 1977!! 1987!•!! !!!!!! ! !! !! !!! !!!!!!!! !!!!!!!! !•! !!!!2005•! !!54 !55!!!

الرسم البياني رقم (11): تقدير الهجرة الصافية حسب السن و الجنس باستعمال طريقة احتمالات التعمير على امتداد الفترة الفاصلة بين التعدادين(1966-1977).



$ #

'#

المصدر: الجدول السابق

تفتقر بيانات تعداد 1966 للدقة، باعتبار أن هذا التعداد هو أول تعداد في تاريخ الجزائر المستقلة حديثا (حوالي 4 سنوات بعد الاستقلال) بشعب أغلبه أمي وإمكانيات مادية محدودة جدا، لذلك ظهرت فجوات عديدة قلصت من دقة نتائج التعداد كعدم ضبط الأعمار، وكذا نسيان أو تناسي إحصاء النساء هذه الإشكالية قد تكون من بين أهم الأسباب التي ساهمت في تذبذب الهجرة الصافية (الخارجية) والحصول عليها سالبة. عكس تعداد 1977 الذي تميز بنوع من التحسن واكتساب خبرة في تسيير التعدادات مع بقاء إشكاليتي ضبط الأعمار وتناسي إحصاء النساء مطروحتين وإن قلتا.إضافة إلى عدم ملائمة معدلات الوفيات وتغيرها المستمر خلال عشرية السبعينات.

أما فيما يخص الأحداث في تلك الفترة، فقد تميزت بموجات الهجرة الخارجية خاصة إلى فرنسا التي مست الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 إلى 35 سنة بهدف البحث عن مناصب العمل، تقاليد الهجرة الخارجية إلى هذا البلد لها جذور تعود لسنة 1914، فلا الثورة التحريرية ولا الاستقلال كبحوا هذه الهجرة [49]. ففي سنة 1972 عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا تجاوز 000 462 بنسبة 63 بالمئة من مجموع الجالية، و 000 273 من المهاجرات الجزائريات أي بنسبة 37 بالمئة [50]؛ ازدادت حدتها بعد التوقيف الرسمي للهجرة الخارجية إلى هذا البلد سنة 1973، السبب يرجع إلى استدعاء المغتربين لباقي أفراد عائلاتهم لغرض لم الشمل العائلي وشملت بذلك النساء.

جاءت نتائج تطبيق طريقة احتمالات التعمير للحقبتين المتبقيتين (1977-1987) و(1987-1998) ممثلة في الرسمين البيانيين رقم 12 و13.

---

[49] MAZOUZ. M, TABUTIN. D, « **Etude d'expériences typiques et d'expériences africaines : Algérie** », Edition Louvain la Neuve. **1990-1992** ,p 4.

[50] SARI. D, « **Les mutations socio-économiques et spatiales en Algérie** ». Edition OPU,**1993**,p 239,

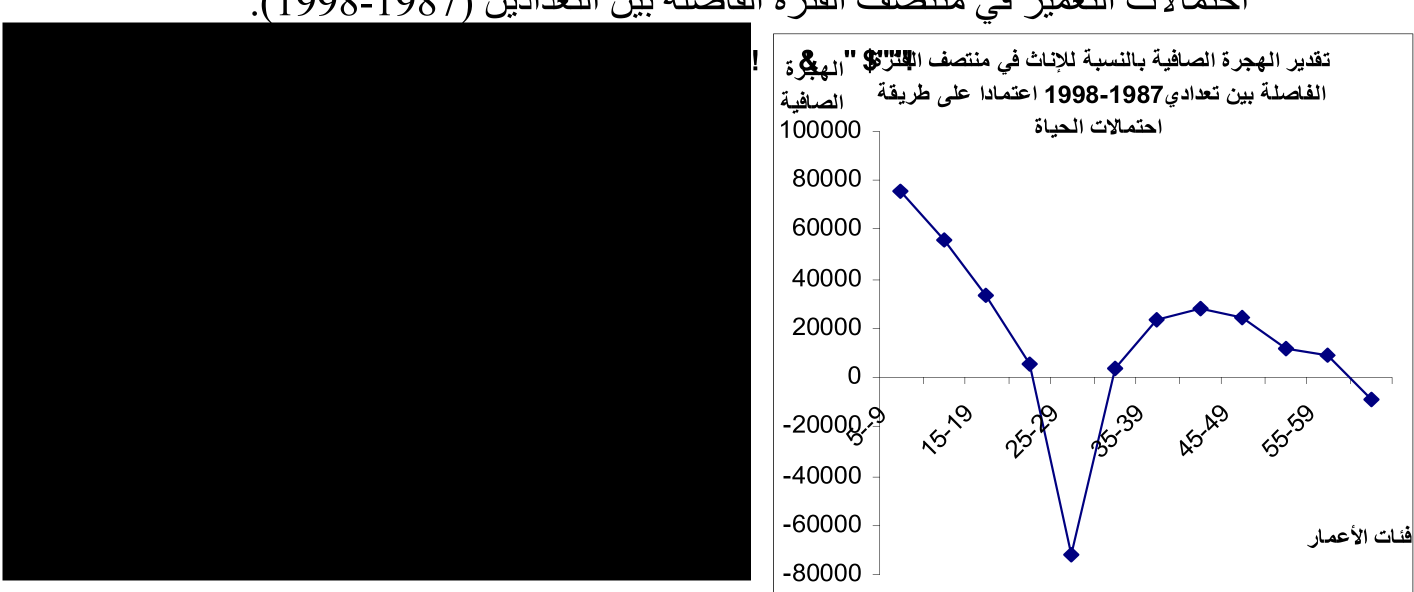
الرسم البياني رقم (12): تقدير الهجرة الصافية الخارجية حسب السن والجنس باستعمال طريقة احتمالات التعمير في منتصف الفترة التعدادية(1977-1987).



المصدر: أوطالب نعيمة، الهجرة الداخلية في الجزائر، تحليل إحصائيات التعدادين 1987/1977 ، 2005،ص 90.

تبين هيئة المنحى بالنسبة للذكور الاستمرار المنطقي لتذبذب الهجرة الصافية الموجبة بين فئات الأعمار من 15 إلى 40 ثم تتناقص مع التقدم في السن وهذا أمر معقول لأن حركة الهجرة تمس شريحة الشباب أكثر من غيرهم. هذه الفترة تميزت باستقرار تدفق الهجرة خاصة إلى خارج الجزائر. قد يعود هذا إلى مشاريع التصنيع المقامة في الولايات الكبرى، التي عملت على امتصاص اليد العاملة النشيطة، ومحاولة استقطاب المغتربين لتعمير البلاد.

الرسم البياني رقم(13): تقدير الهجرة الصافية الخارجية حسب السن والجنس باستعمال طريقة احتمالات التعمير في منتصف الفترة الفاصلة بين التعدادين (1987-1998).



من خلال قراءة الرسم البياني رقم 3 يظهر جليا التغيرات التي طرأت على الهجرة الصافية خاصة بالنسبة للذكور خلال الفترة التعدادية (1987-1998).يمكن تفسير هذا التذبذب بالأزمة المتعددة الجوانب التي شهدتها الجزائر في بداية التسعينيات وما نجم عنها من تدهور الوضع الأمني، الذي أثر سلبا على إنجاز التعداد. بالرغم من الحواجز المفروضة، و غلق الحدود لمنع

تدفق الجزائريين إلى الخارج، نجد أن العديد من الشبان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 و 35 سنة غادروا البلاد إلى بلدان أخرى خاصة الأوروبية منها. في سنة 1991 حوالي 1 مليون تأشيرة منحت لمغادرة الجزائر نحو فرنسا [51]

[51] CENEAP**: Tendance des migrations internes en Algérie (1987-1998)**. Edition CENEAP, Alger,2001, p 75.

رابعا: تطورات الأسرة الجزائرية منذ الإستقلال.
إن الأسرة تحتل مركز انشغالات و تساؤلات علماء الاجتماع و الديمغرافيا و لا سيما عندما يتعلق الأمر بتحليل التصرفات الديمغرافية أو تحليل السوسيولوجي لهذه الأخيرة.
كل التغيرات التي تطرأ على مستوى الأسرة تنجر عنها تحولات في البنية الاجتماعية في مجموعها، و كل تغيير على مستوى هذه الأخيرة يترتب عنه بالتالي تبدل في حجم و بنية الأسرة...[52]

ومن طبيعة الأسرة أنها عنصر مؤثر ومتأثر في نفس الوقت وهي خاضعة بذلك لتغيرات و تحولات سواء في نمط حياتها وحجمها وبنيتها التركيبية أو طبيعة العلاقة بين عناصرها، من تكامل أو تصدع وكذلك وظائف الأسرة التي تخضع بدورها لتحولات كونها نظام متعدد الوظائف.
إن ظاهرة تحول العائلة الجزائرية ليست وليدة الاستقلال و إن التحولات الأولى التي سجلت في بنية الأسرة الجزائرية، تحدد فيما بين الحربين العالميتين فالنزوح الريفي و تمركز السكان الجزائريون حول المراكز الحضرية هيا أولى المؤشرات و تفسيرا للتحول الأسري بالجزائر...[53].
فالمستعمر عمل على اغتصاب الأراضي الفلاحية التي تشكل قاعدة الحياة العائلية في الريف، وبالتالي فقد أفقد بالقوة العائلة من أهم خصائصها ألا و هي خاصية ألانقسام...[54].
إذ تمتاز الأسرة الريفية بالتماسك ، بالعكس الأسرة الحضرية التي تبدو فيها مظاهر التفكك...[55].
و من مظاهر التماسك في الأسرة الريفية بقاء نظام العائلة المركبة في كثير من الأحيان (بقاء الأولاد مع أهلهم حتى بعد الزواج وقلة الطلاق و الانفصال، وحدة القيادة).
إن عامل الوسيط بين الفئات المجتمع و الأفراد الذين يكونونه (المجتمع) و بين الوسط المعيشي أو الطلبات الجماعية و الفردية يأخذ يوم بعد يوم شكلا ملموسا، وكنتيجة لذلك تأخذ الأسرة في التحول حيث تتأقلم مع الزمن بفعل ضغوطات البنى الاجتماعية و الاقتصادية و هذا ما يحدث في عدد من الدول كالتحضر المكبوح أو المتوقف و التصنع البطيء نوعا ما و الهجرة الداخلية و الخارجية الضيقة بشكل من الأشكال و كل هذه العوامل تأثر بعمق في بنيات الأسر...[56].
كشفت الدراسات المهتمة بالعائلة[57] الجزائرية أن للأسرة الجزائرية خصائص أن هذه الأخيرة **عائلة موسعة** حيث تعيش في أحضانها عائلات زواجية وتحت سقف واحد "الدار الكبرى" عند الحضر و "الخيمة الكبرى" عند البدو إذ نجد من 20 إلى 60 شخص و أكثر يعيشون جماعيا في سنوات الستينات و ذلك ما بينه مصطفى بوتفنوشت، كما أن العائلة الجزائرية هي **عائلة بطريقية** [58] الأب أو الجد هو القائد الروحي للجماعة العائلة و ينظم فيها امور تسيير التراث الجماعي وله مرتبة خاصة تسمح له بالحفاظ، و غالبا بواسطة نظام محكم على تماسك الجماعية المنزلية ، بالإضافة إلى أنها **عائلة اكناتية** [59] ، النسب فيها للذكور و الانتماء أبوي و انتماء المرأة (أو

---

[52] Mohamed Kouidri « **Famille et Démographie en Algérie** »- FNUAP . p 39 mai 1999.
[53] مصطفى بوتفنوشت ، **العائلة الجزائرية التطور و الخصائص الحديثة** ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،ص 28، 1984.
[54] نور الدين بوبكر ، سليمان دحمان، **تحولات الأسرة الجزائرية بين 1962-1992 دراسة سوسيولوجية و ديمغرافية** ، مذكرة تخرج ليسانس ديمغرافيا تحت إشراف الأستاذ : محمد قويدري، جامعة وهران، 1992.
[55] يرى بعض علماء الإجتماع أن ما يسمى تفككا هو في الواقع جزء من تكيف العلاقات الأسرية لمقابلة حاجات المجتمع الصناعي الجديد.
[56] Batiaux et Tabitind – colleque.op.citt.
[57] أن يكون أسمها اخام أكس (عند سكان المغرب الأقصى : الشلوج أو العايلة) ayla ; ik akham .
[58] خاصية الأبوية (الجد أو الأب أو الأخ الأكبر في بعض الاحيان).
[59] خاصية العصبوية النسب للذكور.

الأم) يبقى انتمائها لأبيها أو زوجها، و الميراث ينتقل من خط أبوي من الأب إلى الابن الأكبر عادة حتى يحافظ على صغة ألالانقسام للميراث، كما أنها **لا منقسمة**[60] أي أن الأب له **"مهمة"** ومسؤولية على الأشياء ' البنات يتركن المنزل العائلي عند الزواج) و الأبناء المنحدرين من أبناء أبناءه ...[61]

والمصطلحات " البطريقية"، الإكناتية"، اللانقسام" لا تشير إلى حقائق مختلفة لهذه ، لكنها تعني نفس الحقيقة الواحدة ، معقدة منذ البداية ، مما يجعل الأسرة عائلة خاضعة لمبدأ التماسك الداخلي و الخارجي.

و تعتبر الأسر المعيشية من أهم الأدوات لقياس و تحليل الفقر بالجزائر إذ أنها تحدد لنا مستوى دخلهم و مستوى استهلاكهم اللذان يعتبران من أهم محددات القياس.

من خلال معاينتنا للإحصائيات المتوفرة توصلنا إلى أنه سجل ارتفاع و تضاعف في عدد الأسر المعيشة أي أكثر من 2 مليون أسرة معيشية مسجلة في أول إحصاء بعد الاستقلال أي سنة 1966 ، إلى 4 مليون أسرة معيشية في آخر إحصاء و هو سنة 1998 (أنظر الجدول رقم 19).

جدول رقم (19): تطور متوسط حجم الأسر المعيشية و حجم الأسر في الجزائر منذ الاستقلال

السنة	1966	1977	1987	1998
عدد الأسر المعيشية	2.031.167	2.349.518	3.123.118	4.102.100
الحجم المتوسط للأسر المعيشية	5.91	6.65	7.09	**6.58**

المصدر: ديوان الوطني للإحصائيات رقم 24 ص 23، سنة 1998.

كما سجل ارتفاع في متوسط حجم الأسرة المعيشية من 5.91 سنة 1966 إلى 6.65 سنة 1977 ليبلغ سنة 1987 إلى 7.09 و هو أكبر رقم سجل منذ الاستقلال ، و يمكن الاستناد على حجتين في تفسير هذا الارتفاع ، أولهما تأخر سن الزواج الأول عند الجزائريين و الذي من شأنه أن يحدث تساكن أطول للبالغين مع آبائهم، أما الحجة الثانية فهي الارتفاع المستمر لعدد المواليد .

ابتداء من سنة 1987 نسجل تراجعا مستمرا في متوسط حجم الأسرة المعيشية من 7.09 إلى 6.58 سنة 1998 ، و لعل أهم الأسباب هذا التراجع هو ارتفاع المستوى التعليمي خاصة عند المرأة، خروج المرأة للعمل و انتهاج سبيل تنظيم الأسرة و استعمال وسائل منع الحمل،بالإضافة إلى أزمة البترول لسنة 1986 و مشكل السكن و طبيعة البيوت الفردية، و انخفاض في مستوى الخصوبة و تأخر سن الزواج مع تأثير الوفيات و انخفاض في عدد المواليد ابتداء من سنة 1986.

من ناحية أخرى سجل أكثر من 60 % من الأسر المعيشية المكونة من أسر بسيطة مكونة من الزوجين و الأبناء الغير متزوجين سنة 1998، و هي نسبة كبيرة مقارنة مع 1966 حيث سجلت 46.2 %، و هذا ما يدل على أن الأسر المركبة و الممتدة قد تقلصت، و بهذا فقد انتقلت أو تحولت الأسرة الجزائرية من أسرة مركبة و ممتدة إلى أسرة بسيطة نووية أنظر الجدول رقم (20)...[62]

جدول رقم (20): تطورات نسب الأسر البسيطة مقارنة بالأسر المركبة بالجزائر منذ الاستقلال

السنة	1966	1977	1987	1998
الأسر البسيطة (النووية) %	46.2	51.40	66.67	60
الأسر المركبة %	53.8	49.60	33.33	**40**

المصدر : حساب خاص انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات...[63]

[60] خاصية يكون فيها وحدة الملكية فلا يجوز لأحد من افراد العائلة أن يستأثر بها لأنها ملك الجميع وهكذا فالعائلة تشكل وحدة إنتاجية و إستهلاكية معا.
[61] مصطفى بوتفنوشت ، "**العائلة الجزائرية التطور و الخصائص الحديثة**"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،1984،ص 37.
[62] Données statistiques N° 314, **Typologie des ménages et des familles**, O.N.S, Novembre 2000.
[63] N. dekkar,H.Khaldoun.., **La démographie algérienne Face aux grandes questions de société** ; C.E.N.E.A.P MAI 1999 P 27.

تغيرات المجتمع الجزائري آلت في النهاية إلى خلق حالة صراع و تناقض دون أن تمس باستمرارية تطور الداخلي العادي للأسرة، و نجد أن السبب الرئيسي لتناقض الأسرة الجزائرية الحديثة مرتبط بصفة مباشرة بالتأثر الخارجي عامة بالاستعمار الفرنسي و بصفة غير مباشرة بالتحولات الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية الناتجة من جراء الاستقلال.

أمام حركة كهذه و التي تتعقد باستمرار مع الأزمة الاجتماعية الحالية، لا نستطيع أن نجد نموذجا مثاليا للأسرة الجزائرية.

فالعائلة الجزائرية بخصائصها المتعددة تشكل وحدة إنتاجية و استهلاكية معا، فهي إذا معيار أساسيا لقياس وتحليل الفقر بالجزائر و تحولات التي جرت عليا أثرت و تأثر على مستوى معيشتها.

خلاصة الفصل

أمام التغيرات الديمغرافيا الحاصلة بالجزائر ، وخاصة بعد الاستقلال يمكن القول أن الجزائر قامت بالتحول الديمغرافي حيث أنه تم انتقال السكان من النظام الديمغرافي القديم إلى النظام الديمغرافي الحديث ، و يقصد به انتقال الظاهرة السكانية الحيوية من حالة المعدلات العالية للولادات و الوفيات إلى حالة المعدلات المنخفضة للولادات و الوفيات و في كلا الحالتين يكون معدل التزايد السكاني بطيء لكنه خلال الانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الأخيرة يشهد انفجار سكانيا، بالإضافة إلى التغيير الحادث داخل العائلة الجزائرية من تغيير في أنماط الزواج (أسبابها تفكك الأسر، ظهور أنواع جديدة من الأسرة ، الهجرة، انتشار الفردية سلوك سائد في المجتمع)، بروز علاقات جديدة للزواج و العلاقات الاجتماعية خاصة،القيمة التي تعطى للأطفال و العدد الأمثل للأطفال بواسطة استعمال موانع الحمل ، ساعد على ظهور أنماط جديدة للمعيشة، و أنماط جديدة للاستهلاك و للعلاقات الأسرية بدأت تتميز بالانفتاح نحو الحداثة.
و بهذا يمكن لنا القول أن العائلة أو الأسرة الجزائرية تشكل وحدة إنتاجية و إستهلاكية في تحديد و قياس و تحليل الفقر فكل التغيرات و التحول الذي جاءت به يأثر بالسلب و الإيجاب على هذا وذاك المتعلق بالمستوى المعيشة و الفقر بحد ذاته.

الفصل الخامس: الوضعية الاقتصادية بالجزائر منذ الاستقلال

أولا: مسيرة الإقتصاد الجزائري في المرحلة البومدينية و ما بعدها [64]

لقد خرجت الجزائر من حرب التحرير و انتزعت الاستقلال من الاستعمار الفرنسي سنة 1962 و وجدت نفسها في وضعية لا تحسد عليها، فمن الناحية الاقتصادية تبعية كاملة لفرنسا، مستوى معيشي منخفض لغالبية المواطنين، مؤسسات ضعيفة الإنتاج و المردودية، اقتصاد معتمد أساسا على تصدير الكروم والبترول والقوى العاملة.

و انطلاقا من هذه المعطيات الخطيرة تبنت السلطات العليا في البلاد إستراتيجية التنمية ذات التوجه الاشتراكي المعتمد على الاقتصاد الموجه، لم تكن هذه الإستراتيجية مستمدة من إيديولوجية مستوردة أو مفروضة على الدولة الجزائرية في بداية الستينات و إنما كانت مستمدة أخياراتها الإستراتيجية من شرعية المضمون السياسي لبيان أول نوفمبر 1954 و طبيعة القوى الاجتماعية التي قادت الكفاح المسلح من أجل الاستقلال و ثمرة الوعي الشعبي الذي ربط منذ السنوات الأولى للثورة التحريرية و تماشيا مع العدالة الاجتماعية المعلن عنها في بيان أول نوفمبر 1954، و بمعنى آخر فإن اختيار النظام الاقتصادي الموجه عشية الاستقلال الهدف منه هو القضاء على الفقر والحرمان و الأمية الموروثة عن العهد الاستعماري، و بالفعل فقد سمحت هذه السياسة في مراحلها الأولى بتصفية الاستعمار الاقتصادي و وضع زمام الأمور الاقتصادية بين أيادي الجزائريين و استرجاع الأراضي والمصانع والمحروقات والتجارة الخارجية و البنوك و شركات التأمين والنقل و كل المؤسسات الأجنبية.

لقد اقتنعت السلطة العليا في تلك الفترة أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال القضاء على التبعية الاقتصادية و بناء دولة لا تزول بزوال الرجال إلا عن طريق انتهاج سياسة الصناعات المصنعة مع ربط بين قطاع النفط و قطاع الصناعة، نعم كان الهدف الأساسي هو بناء صناعات ثقيلة تعتمد على النفط والغاز كمصدر للطاقة ليكون الأساس الذي عليه صرح الصناعات المتكاملة التي تخلص البلاد من التبعية.

ولهذا كله حظي القطاع الصناعي بأكبر نسبة من الاستثمارات في المخطط الأول للتنمية حيث كانت:

* 52 % في مخطط 1969/1967 .
* 45 % في مخطط 1973/1970.
* 43.50 % في مخطط 1977/1973 .

إن قرارات القيادة التي تلت إعادة بروز الدولة الجزائرية الحديثة قد فسحت المجال لبروز قطاع عمومي بقاعدة اقتصادية قوية 83 % من المحروقات 82 % من الصناعات الأساسية و 95 % من الاستثمارات و كان من المهام الأساسية لهذا القطاع هو ضمان الشغل و تلبية الحاجات الأساسية للسكان و القضاء على الأمية، هذا من جهة و من جهة أخرى إعطاء الأولوية المطلقة للقطاعات الإنتاجية و التصديرية مع تبني سياسة إحلال المنتجات المحلية محل الواردات والعمل على ترقية إمكانيات جديدة للتراكم خارج الموارد الجبائية و الربح البترولي، لقد تأكدت هذه التوجيهات منذ بداية سياسة التخطيط كإختيار اقتصادي و كأداة هامة في تطبيق الإستراتيجية التنموية.

و إن كانت الظروف الداخلية الموروثة من عهد الاستعماري لعبت دورا هاما في رسم و تحديد الإستراتيجية الاقتصادية فإن العوامل الخارجية لا تقل أهمية في هذا الاختيار، وحتى يمكن تجنب

---

[64] [illegible] 27! 28! 29!! !! !2003!

التأثيرات السلبية لهذه العوامل الخارجية على الإستراتيجية المنتهجة فإن السلطات العليا حشدت كل إمكانياتها من أجل التحكم في فضائها الاقتصادي و توجيه إلى عملية التراكم الداخلي و الابتعاد عن التقسيم الدولي للعمل المبني على علاقة الهيمنة والتبعية والبحث عن أحسن الطرق للاندماج في السوق الدولية بإمكانيات غالية تحميها من العلاقات الاستغلالية التقليدية في علاقات التبادل الغير المتكافئ.

لقد كانت هذه أولى الإستراتيجية الشاملة للتنمية التي من أهدافها الأساسية تكوين الإنسان و استعادة الهوية الثقافية للأمة و كرامة الفلاحين بمنحهم إطار التفتح الاجتماعي والاقتصادي الذي يضمن التحرك العام نحو التقدم والازدهار و تأكيد لما سبق، فلقد بدا في سنة 1966 التفكير في آفاق 1980 و أعطيت الأولوية لدفع مسيرة الاقتصاد و تحقيق التوازن الجهوي وإدخال كل الأطفال في سن التمدرس و تهيئة الشروط لتنمية مندمجة و مستقلة كانت التأمينات قاعدة لها.

لقد كانت هذه الإستراتيجية مستوحاة من مبادئ العقلانية و التشاور ضروريين لإستراتيجية معقدة مثل تنظيم الإنتاج والتوزيع، آخذين في الحسبان مستلزمات المردودية المالية والتنافس ولا مركزية التوزيع الحكيم للكفاءات والمهام والمسؤوليات بين الدولة والجماعات المحلية التي دعمت سلطة القرار فيها تبعا لمهام التنمية الجهوية التي أسندت إليها.

إن الإستراتيجية الصناعية المتبعة في السبعينات كانت لها أهداف محددة و رؤى واضحة و كانت أولى أولوياتها الإستجابة للطلب الداخلي المتزايد على المنتجات الصناعية وتخفيض التبعية الإقتصادية للخارج و هذان الهدفان الرئيسيان اللذان رسما إستراتيجية قطاع الصناعات التقليدية في فترة السبعينات و شرع قي تطبيق هذه الأهداف مع بداية المخطط الوطني الأول حيث بدأت عملية تشييد المركبات الكبرى في مختلف فروع الصناعة مثل مركب الحديد والصلب في الحجار ومركب السيارات الصناعية في الرويبة والمركب الإلكتروني بتنوع منتجاتها هي اليوم على اتصال مباشر بمجموع قطاعات الإقتصاد الوطني فهي توفر للزراعة الآلات و الأسمدة و للصناعات الأخرى الأسلاك و الأنابيب المعدنية و للإستهلاك العائلي كل أنواع الآلات الكهرومنزلية، كما تقدم للري أنابيب الحفر والأسلاك الفولاذية و المولدات والمحركات الكهروبائية وأعمدة الآلات الكهربائية، و تمد قطاع النقل بالسيارات الصناعية و عتاد السكك الحديدية و تموين الأشغال العمومية والبناء بمنتجات الحديد والصلب و عتاد الأشغال العمومية وعتاد الإنارة وقطاع البريد و المواصلات بالأسلاك والأشرطة و أجهزة الهاتفية.

لقد سجل الإنتاج الإجمالي للقطاع الصناعي نموا مستمرا من خلال مجموع المنجزات الصناعية التي شيدت في السبعينات ولو لا هذه المنجزات لما قامت لنا قائمة اليوم في طل النظام العالمي الجديد.

و رغم توقف المشاريع المبرمجة في إستراتيجية الصناعات المصنعة في بداية الثمانينات فإن الأهداف المسطرة للمشاريع المنجزة تحققت و تضاعف الإنتاج الداخلي الخام بالأسعار الجارية حيث أنتقل من 113.20 مليار دينار سنة 1979 إلى 225.40 مليار دينار في سنة 1984 و سجل زيادة قدرها 5.80 % من حيث الحجم في السنة الواحدة خارج المحروقات، أما القطاعات التي ساهمت أكثر في ذلك فهي الصناعة بزيادة قدرها 9.50 %، البناء و الأشغال العمومية بزيادة 8.60 % في حين لم يسجل القطاع الزراعي سوى 1.20 % من الزيادة.

و كانت التوقعات مطابقة للواقع حيث تم التحكم في موازنة الاستهلاك مع تراكم حيث زاد إستهلاك العائلات 6.10 % سنويا و تطور التراكم بنسبة 4.40 % سنويا.

هذه النتائج المحققة في فترة قياسية نظرا لما تتطلبه الصناعات التقليدية من فترة زمنية طويلة و هذا نتيجة الاستثمار المكثف لرأس المال الموجه إلى الصناعات الأساسية وعلى رأسها المحروقات، حيث استفادت الصناعات البيتروكمياء والحديد والصلب و الميكانيك و المحروقات

من 83 % من مجموع الاستثمارات حيث أنفرد قطاع المحروقات لوحده بـــ 51 % من هذه الحصة، و استمرت هيمنة القطاع الصناعي على الاستثمارات خلال فترة السبعينات حيث كانت نسبة تركيبة الاستثمارات الصناعية كما يلي:

جدول رقم (21): **توزيع نسب المتوقعة والمنجزة للمخططات الأربع مابين 1967-1979 بالجزائر**

المخططات	النسبة المتوقعة %	النسبة المتوقعة %
1969/1967	60.00	**72.00**
1973/1970	44.70	**57.30**
1977/1974	43.50	**61.20**
1979	72.40	**77.00**

المصدر: محمد حستماوي **"التجارة الدولية والتنمية الإقتصادية بالبلدان النامية خلال الثمانيات"**.

لقد بلغت الإستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي خلال الفترة 1967 /1978 ← 179 مليار (44.70 مليار دولار) و أن بعض الصناعات الأساسية قد أستفادت حصة الأسد من هذه الإستثمارات مما لها من أهمية كبيرة في تنمية القطاعات الأخرى و هذه الصناعات هي:

جدول رقم (22): توزيع الحصص المخصصة للإستثمارات ما بين 1967-1977 بالجزائر

الفترة	1969/1967	1973/1970	1977/1974
المحروقات	53.50	44.90	**46.80**
الصناعة الميكانيكية و الحديدية	29.40	42.20	**37.60**
الصناعة الغذائية و النسيجية	17.40	12.90	**15.60**

المصدر: محمد حستماوي **"التجارة الدولية والتنمية الإقتصادية بالبلدان النامية خلال الثمانيات"**.

من خلال القراءة البسيطة للجدول السابق يمكننا استنتاج الملاحظات التالية:

- تطور حجم الإستثمارات بشكل مكثف في السبعينات حيث إنتقل من حوالي 3.50 مليار في السنة خلال المخطط الثلاثي الأول إلى حوالي 9.50 مليار في السنة خلال المخطط الرباعي و إلى حوالي 30.50 في السنة خلال المخطط الرباعي الثاني و إنتقل إلى حوالي 52.70 مليار دينار في سنة 1978.
- إن هذا النمو السريع للإستثمارات رغم قلة الإطارات البشرية اللازمة للتحكم في هذا النمو الكبير لحجم الإستثمارات بدل من إعداد الخطة و المراقبة إلى عملية التنفيذ و التسيير إن ذل على شيء فإنما يدل على أنه هناك رؤية واضحة وأهداف محددة للقيادة العليا في تلك الفترة و إن القرارات الإرتجالية و العشوائية التي تنجر في جسم الإقتصاد الوطني لم تكن سائدة في تلك الفترة و إن القرارات كانت تأخد بعين الإعتبار الإمكانيات المادية و البشرية المتاحة و لم تكن تعتمد على الموارد الخارجية والمنظمات المالية الدولية التي أوقعت الجزائر في عنق الزجاجة في العشريتين السابقتين أي فترة الثمانينات و التسعينات، و لتوضيح مشكلة نقص الإطارات في تلك الفترة مورد الأرقام التالية : كان حجم الإطارات اللازمة في الفترة 1977/1974 هو 3710 إطار في قطاع المحروقات بينما المتوفر من هذه الإطارات هو 50 إطار فقط، و في قطاع سلع الإنتاج كان العدد المطلوب من الإطارات هو 4342 إطار في نفس الفترة منها هو 450 إطار فقط، أما في قطاع سلع الاستهلاك فإن العدد المطلوب هو 1068 و المتوفر منها هو 350 إطار

فقط، و رغم هذا العجز الهائل في عدد الإطارات المتوفرة فإن النتائج التي حصلت على أرض الواقع كانت أكبر بكثير مما هو متوقع و لولا تلك النتائج الإيجابية للمشاريع المنجزة في نهاية السبعينات و بداية الثمانينات لأصبحنا الآن دون سيادة وطنية.
إلا أن ما حدث في الفترة اللاحقة أي فترة الثمانينيات والتسعينات قد جاء عكس الإستراتيجية المنتهجة في السبعينات حيث وظفت الموارد المالية المتأتية من صادرات المحروقات والقروض الخارجية في قطاعات غير منتجة مما أدى إلى إدخال الجزائر في أزمة متعددة الجوانب، البطالة، التضخم، فقر، تدهور حجم الاستثمار في القطاعات الأساسية و تضخم الديون الخارجية إلى غير ذلك، لقد كان الهدف من المخطط الخماسي الأول 1984/1980 هو الجانب التنظيمي للاقتصاد الوطني بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية و أهملت مواصلة دعم التنمية فتأثر القطاع المنتج تأثير كبيرا خاصة قطاع الصناعة والبناء و الأشغال العمومية والفلاحة حيث انخفضت الاستثمارات إلى أدنى مستوى لها منذ أكثر من عقد من الزمن و تواصل هذا التهميش في المخطط الخماسي الثاني 1989/1985 وما بعده في فترة التسعينات.
93
لقد أدى عدم الاهتمام بالقطاع المنتج إلى انخفاض وزن النسبي المتوسط في مجموع الاستثمارات من 61.60 % في الفترة 1967، 1979 إلى 93 % في الفترة 1980 ، 1990 و إذا قارنا الاستثمارات المنجزة في الفترة السبعينات بالتي أنجزت في الثمانينات لوجدنا كما يلي:

جدول رقم (23): تطور هيكل الاستثمارات الفعلية في الفترتين (1997/1967) و (1990/1980)

قطاع الإستثمار	1979/1967	1990/1980
الصناعة	50.50	25.30
البناء والأشغال العمومية	2.30	2.30
خدمات الإنتاج	7.50	8.10
الفلاحة و الغابات والصيد البحري	8.80	9.30

المصدر: فكرون عبد الحق: **أثر السياسات التنموية على التحولات الإقتصادية** ـ جامعة الجزائر معهد العلوم السياسية رسالة الماجيستير.

نلاحظ من الأرقام الواردة في الجدول السابق أن المصادر المالية التي كانت موجهة لقطاع الصناعات المنتجة حولت إلى إستراد البضائع الإستهلاكية والكمياوية مما أثر على الإنتاج وأدى إلى تقليص فرص العمل نتيجة إنخفاض الإستثمار في القكاعات الإنتاجية.
لقد تأثر التوازن الإقتصادي بتغيير إستراتيجية التنمية في عقدي الثمانينات و التسعينات مما أدى إلى تقليص متوسط التشغيل من 5.86 % خلال الفترة (1978/1967) إلى 3.50 % خلال الفترة (1990/1979)، حيث كان متوسط السنوي للقوة العاملة في الفترتين معا حوالي 4.50 %.
لقد أدت هذه السياسة إلى عدم قطف الثمار الصناعات الإنتاجية المستمدة في نهاية السبعينات و تسببت في جمود الإنتاج الصناعي الذي كان يعاني من قطع الغيار و تجديد الآلات و رسكلة الإطارات المنتجة و المسيرة بما يتماشى و التكنولوجيات الحديثة مما أدى إلى تدهور الإقتصاد الوطني تدهورا لم يسبق له مثيل، حيث تفاقمت المديونية الخارجية وزاد الفقر والحرمان والتبعية للخارج قي ميادين عديدة.
إن الأزمة الاقتصادية الجزائرية بدأت في بداية الثمانينات مع بداية برامج مكافحة ندرة و تشجيع سياسة الاستهلاك على حساب الاستثمار مما أدى إلى تفاقم حجم المديونية التي وصلت في سنة 1988 إلى 25.1 مليار دولار لترتفع بعد ذلك إلى حوالي 32 مليار سنة 1995 وقد وصلت نسبة خدمة الديون في نفس السنة إلى حوالي 10 مليار دولار، هذه الوضعية المزرية التي آل إليها الاقتصاد الجزائري من تفاقم المديونية الخارجية و الإفلاس الكامل لكثير من المؤسسات العمومية و ارتفاع نسبة البطالة إلى أكثر من 30 % في منتصف التسعينات كل هذه العوامل

أجبرت السلطات العمومية اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك للإنشاء و التعمير قصد إعادة جدولة ديونها وكان لها ولكن بشروط مجحفة في حق المواطن الجزائري.
لقد بدأت هذه الأزمة كما استمرت سابقا في بداية الثمانينيات عندما بدأت البوادر الأولى الخاصة بالتوجيهات الاقتصادية الجديدة أو ما يسمى بإعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية، هذه السياسة قلصت من دولار الدولة في الحياة الاقتصادية إلى حد ما و أعطيت الضوء الأخضر للمؤسسات الاقتصادية بأن تلعب دورها في تسيير و المراقبة تمهيدا لانتقالها إلى اقتصاد السوق، ورغم هذه السياسات التوقيعية، فإن الجمود مستمر للنشاط الاقتصادي الوطني و اتجاه واضح نحو انهيار عدد من فروع المؤسسات العمومية بأكملها و مناخ اجتماعي متوتر من تفاقمه نقص التوقعات على المدى القريب.

فبعد تعديل الدستور في سنة 1989، أزيل الطابع الاقتصادي المخطط أو الموجه، و ظهرت قوانين أكثر وضوحا لهذا المفهوم ومنها قانون النقد و القروض 01/90 و قانون الاستثمارات في سنة 1993 و المرسوم التشريعي 12/93 المتعلق بترقية الاستثمارات الوطنية و الأجنبية، و أخيرا قانون الخوصصة في سنة 1995.
إن السرعة الفائقة في استصدار هذه القوانين كانت نتيجة الشروط المجحفة التي فرضت من قبل الصندوق الدولي والبنك العالمي والمتمثلة فيما يلي:
* رفع الدعم عن البضائع الأساسية.
* خفض الإنفاق الحكومي.
* تجميد الأجور والحد من التشغيل.
* تطهير المؤسسات العمومية و تسريح العمال.
* خوصصة المؤسسات العمومية.
* رفع القيود عن التجارة الخارجية.
* تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.
إن غير ذلك من الشروط التي أثقلت كاهل المواطن الجزائري، وأصبح الآن في الجزائر أكثر من 7 ملايين جزائري تحت مستوى خط الفقر، بالإضافة إلى عشرات المئات من المؤسسات العمومية والمحلية التي أغلقت، و أكثر من 400 ألف عامل تم تسريحهم في نهاية سنة 1998، و هي نفس السنة التي انتهى فيها الاتفاق الذي أبرمته الجزائر مع صندوق النقد الدولي، حيث تضاعف عدد العمال العاطلين عن العمل بعد ذلك وصل إلى نسبة 37 % وهي نسبة تنذر بالخطر الحقيقي و تهدد بانفجار اجتماعي كبير.
إن الوضع الاقتصادي في الجزائر قي ظل الإصلاحات و التحول إلى اقتصاد السوق لم يأتي بجديد إلا الفقر و البؤس و الحرمان في كل جهات الوطن وهذا نتيجة الإصلاحات التي طبقت بشكل إرتجالي و عشوائي و التردد في المواقف وعدم الوضوح في الرؤى والأهداف. حيث كانت السياسات المنتهجة في عقدي الثمانينات والتسعينات والهادفة إلى عملية الإصلاح وإعادة الهيكلة و خوصصة المؤسسات العمومية لم تكن هذه السياسة النابعة من الواقع المجتمع الجزائري ولا هي نتيجة التشاور بين الشركاء وأهل الاختصاص بل كانت سياسات فوقية في شكل قوانين و أوامر دون أن تكون هناك أهداف، ناهيك عن عمليات التسيير والمراقبة و التنفيذ، فالهدف العام من انتهاج سياسة اقتصاد السوق هو بعث الديناميكية الاقتصادية و تحقيق النجاعة والرفاهية للمواطنين، لكن ما تم تحقيقه فعلا هو التدهور الفادح في مستوى كل القطاعات الاقتصادية و تدهور قيمة العملة الوطنية.
لقد انخفض الإنتاج الصناعي بشكل يثير القلق و خاصة في التسعينات و لعل الأرقام توضح ذلك، سجل القطاع الصناعي في الفترة التسعينات النسب التالية:

جدول رقم (24): نسب تراجع قطاع الصناعة في التسعينات بالجزائر

1991	- 7.0 %
1992	- 2.5 %
1993	- 1.5 %
1994	- 8.5 %
1995	- 0.5 %
1996	- 8.6 %
1997	- 7.2 %

وهكذا نلاحظ أن قطاع الصناعي لم يأتي بأي انتعاش و لا زال جل الفروع الصناعية تتخبط في أزمات خانقة و خاصة الفروع التي تشكل النواة الصلبة للقطاع الصناعي كالميكانيك و المعادن – 27.6 %، الكهرباء و الإلكترونيك – 5.7 % و الصناعات الغذائية - 3.1 %.

أما بالنسبة للقطاع الفلاحي، فإنه لم يشهد تحولا عميقا يجعل منه قطاعا عصريا قادرا على تلبية طلب الاستهلاك، و الأخطر من هذا هو تحويل كانت نتيجة هذا الإهمال تدنى الإنتاج الفلاحي حيث سجل تراجعا قدره – 24 % في سنتي 1997/1996، و كان معدل الإنتاج خلال العشر سنوات الماضية قدر بحوالي – 9 %، يمكننا حصر الصفات العامة للاقتصاد الجزائري في النقاط التالية:

- الإعتماد المتزايد على الموارد المالية و المادية الخارجية.
- الإرتفاع المتزايد و غير المنتظم لتكاليف و أسعار الإنتاج و الاستهلاك.
- إنتشار المضاربة و الرشوة بشكل خطير.
- إرتفاع نسبة البطالة و الفقر و الحرمان.
- إفلاس عشرات الآلاف من المؤسسات العمومية و المحلية، و هذا النقائص عائدة إلى عدم تثمين الإمكانيات البشرية و المادية المتاحة و غياب رؤية واضحة لاحتياجات التنمية الاقتصادية و عدم الاهتمام بنظام التكوين و التربية من جهة، و من جهة ثانية عدم تطبيق الإختيارات التكنولوجية و أخيرا عدم استغلال قدراتنا المادية و البشرية و تهميش الإطارات الوطنية.

ثانيا: التنمية الاقتصادية المستديمة والنمو اقتصادي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة[65]

بعد انهيار أسعار المحروقات عام 1986، ترتب عن ذلك إختلالات هيكلية على مستوى الاقتصاد الكلي، وهذا يتضح جليا من خلال المؤشرات الاقتصادية لكل من الحسابات الجارية لميزان المدفوعات، والموازنة العامة للدولة، التي تبين العجز الحاد في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما أن ضعف الادخار الوطني بسبب الارتفاع النسبي للميل الحدي للاستهلاك زيادة على عدم فعالية السوق المالية التي اقتصرت على بعض المؤسسات العمومية دون مساهمة رأس المال الوطني الخاص، أدى إلى تفاقم الأزمة المالية وحدتها على الاقتصاد الجزائري.

إن السياسات الاقتصادية المنتهجة من قبل الحكومات المتعاقبة للحصول على التمويل الخارجي من قبل الهيئات المالية الدولية كانت تحت شروط تجعل من الاقتصاد الجزائري قائم على آليات السوق لتحقيق النمو الاقتصادي و بالتالي توازن استخدام الموارد الاقتصادية حتى و إن لم يشمل تشغيل كافة القطاعات الاقتصادية و الخدماتية، وبهذا تصبح التنمية الاقتصادية وفق قرارات المنظم دون الأخذ بالإستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية المستديمة عبر الأزمنة المتواصلة للمجتمع.

إن كانت فكرة النمو الاقتصادي على أساس أن الاقتصاد ينتقل من مرحلة إلى أخرى حتى يصل إلى أعلى درجات النمو الاقتصادي، فالسياسة الاقتصادية الجزائرية في السبعينات و منتصف الثمانينات أدركت حتمية التنمية الاقتصادية المستديمة عبر الأزمنة و إستمراريتها في تحقيق الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي لسكان الريف والمدن، وهذا فعلا تحقق من خلال جملة الأهداف التي سطرتها في مختلف المواثيق والدساتير الوطنية والتي حملت في طياتها مخططات تنموية هامة بدأت بالمخطط الثلاثي للمرحلة 1967-1969، وقد أعتبره المحللون مرحلة تجريبيه حيث تميز بالحجم الكبير للاستثمارات بهدف تطوير الجهاز الإنتاجي الذي كان يشكو من الضعف و التبعية، يليه المخطط الرباعي الأول للمرحلة 1970-1977 أهتم بقطاع الإنتاج و بقطاع الهياكل القاعدية لتوصيل التنمية عبر كافة مناطق التراب الوطني.

غير أن نقص الخبرات الوطنية و غياب الهيئات الفنية الدولية، و اتخاذ القرارات من الدرجة الثانية و الثالثة وكذا بعد الجهاز الإداري و الهيئات التنفيذية أدى إلى توقيف المخططات التنموية من 1978-1979 كمرحلة لمراجعة البرامج و تكملة ما تبقى إنجازه، ثم المرحلة التي تضمنت مخططان خماسيان (1980-1984) و (1985-1989) جاءت باتجاهات جديدة منها تشجيع القطاع الخاص والإسكان، التعليم، الزراعة، الصناعات الخفيفة، و الخدمات العامة. إذا كانت المرحلة (1984/1980) التي لم تقيم على الرغم من أنها تميزت بنوع من المرونة والفعالية المتمثلة في سياسات التنمية اللامركزية لفك الضائقة المالية التي أحدقت بالاقتصاد الوطني و أعاقت التطبيق الجيد لمخطط التنمية المسطرة إذ بلغت المديونية العمومية 18.3 مليار دولار عام 1985، ومع تفجر الأزمة النفطية سنة 1986 ازداد الدين العام إلى أكثر من 22.7 مليار دولار.

إن الانتقال الموجه إلى الاقتصاد السوق كمرحلة عليا لتصحيح الإختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني تلقائيا، و لتحقيق ذلك تم تطبيق برنامجين إصلاحيين تحت وصاية صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، الأول يتمثل في برنامج الاستقرار الاقتصادي، و هو برنامج قصير المدى بدأ في أفريل 1994 و انتهى في مارس 1995، أما الثاني في مارس 1998 و كلا البرنامجين ركزا

---

[65] [illegible] !!!2004!! !! !!!29!28!27!!!!!!!!!! ! !!!!!!!! !

على التحقيق هدف أولي مهم هو عجز الموازنة العمومية وذلك عن طريق تقليص الإنفاق العام، أما ميزان المدفوعات فكانت معالجته عن طريق لإعادة الجدولة وتحسين حجم و بنية الصادرات و الواردات و تشكيل احتياطات الصرف لتسديد الديون، أما الأهداف الأخرى لبرنامج الإصلاح فقد مست كل من السياسات النقدية والمالية بالإضافة إلى إصلاح جهاز الإنتاج و تحسين أداء المؤسسات العمومية و تطهير مديونيتها وفتح رأس مالها للشراكة الأجنبية و خوصصة البعض منها كما شرع في تحرير الاقتصاد الوطني من خلال تحرير التجارة الخارجية ورفع القيود الجمركية والإدارية خاصتا مع انضمام الجزائر آجلا أم عاجلا للمنظمة العامة للتجارة O.M.C هل هذه المرحلة المتميزة بالاستهلاك الواسع للمنتوجات النهائية و السلع النصف معمرة ، تعبر عن مرحلة عليا للنمو الاقتصادي ؟.

بلا شك أن الفترة القصيرة من بداية الإصلاح حولت المدخرات الفردية لاقتناء السلع و الخدمات في ظل التبادل الغير المتكافئ للمبادلات التجارية دون مراعاة الميزة النسبية للمنتوج الوطني، إذ أن مجمل الإصلاحات الاقتصادية كلفة الدولة عناء ماليا و كان المواطن البسيط أكثر تأثرا بها اجتماعيا لهذا فإن الاقتصاد الوطني بعد عملية الإصلاحات بمرحلة الركود حتى سنة 2000 مما ألزم على الحكومة إعادة بعث النشاط الاقتصادي و تطويره من جديد، وذلك بوضع برنامج للإنعاش الاقتصادي الذي شرع في ربيع 2001 الذي يهدف إلى بعث الحياة من جديد في كافة النشاطات الاقتصادية و تشجيع الطلب الكلي الذي سيتكفل بمكافحة الفقر و الأمراض الاجتماعية و إنشاء مناصب شغل و تحقيق التوازن الجهوي و إنشاء و إحياء جميع مناطق البلاد و هذا لتحقيق التنمية الاقتصادية المستديمة.

إن القطاعات الاقتصادية تأثرت بجميع برامج الإصلاحات و لقد سجل تراجعا في قطاع الصناعي و القطاع الفلاحي خاصة وأن الفترة التي تم فيها تطبيق البرامج لم تعرف نوعا من الاستقرار الأمني ما عدى سنة 1998 التي سجلت فيها جميع القطاعات معدلات نمو إيجابية، كما تراجع نمو القطاع العمومي الصناعي بانخفاض قدره 0.6 % عام 2001 ، وما يزال هذا القطاع الحيوي الذي كان يشكل الإستراتيجية الأساسية لانطلاق التنمية الاقتصادية المستديمة تحت ضغط المساومة لخوصصته بعدما تعرض لإعادة الهيكلة العضوية حتى تسهل عملية الخوصصة، بحيث فقد قطاع الصناعة في ظرف 5 سنوات الأخيرة ما يزيد عن 60 % من اليد العاملة بعد ما كانت تمثل 250 ألف عامل مقابل 70 ألف منصب عمل حاليا، دون فتح مناصب عمل جديدة، وبالتالي نستطيع أن نقول بأن ظاهرة النمو التلقائي أدت إلى تفكك النسيج الصناعي الذي يغطي حاليا سوى 20 % من احتياجات استهلاك الطلب الوطني، مما أنجر عن ذلك دخول المركزية النقدية – الإتحاد العام للعمال الجزائريين – في صراع دائم و مستمر حول ما تمليه وزارة المساهمة و تنسيق الإصلاحات الاقتصادية الذي تم تنفيذه مع مطلع 2003 خاصة منها المشروع التمهيدي الذي تقدم به وزير الطاقة حول قطاع المحروقات و آفاقها، وكذا برنامج خوصصة المؤسسات الصناعية العمومية خاصة التي مازالت تعرف وتيرة من النمو إذا توفرت لها البيئة الاقتصادية والمالية اللازمة لذلك.

كما أن محاولة وزارة الفلاحة إدخال الشراكة في المستثمرات الفلاحية له قرارات مختلفة عن مستقبل القطاع زيادة عن ذلك غياب إستراتيجية وطنية في توجيه الموارد الاقتصادية، ويتضح من ذلك أن معدل الاستثمارات بقي محدودا لم يتجاوز 26.5 % عام 1998 بعدما كان 27.4 % عام 1993 وهذا راجع إلى تحويل رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج وكذا غياب الادخار الوطني (التحولات الخارجية) للمهاجرين بينما تم الاكتفاء بالتعامل داخل السوق الموازية في المنتجات النهائية ذات معدلات ربح مضمونة، كما أن تشاؤم المتعاملين الجزائريين الاقتصاديين أمام العوائق و الحواجز للإدارة العمومية التي مازالت فيها مخلفات القرارات المركزية التي

أصبحت تفضل المستثمر الأجنبي في توفير له كل الإمكانيات المادية على حساب المستثمر الوطني كما أن محاولة تخفيف الدينار الجزائري أمام نقص العرض الكلي وعدم مرونته يؤثر بشكل مباشر على ارتفاع المستوى العام لمدخرات الإنتاج المستوردة تأثيرا بالغا على تكلفة الإنتاج مما يجعل عملية التبادل غير متكافئة يترتب عن ذلك عجز المؤسسات العمومية أمام المنافسة الغير المتكافئة.

و هذا ما يبين حسب المسؤولين السياسين أن برامج الخوصصة الذي حدث 2003 لا مفر منه، زيادة على ذلك أصبحت البنوك الأولية تنتهج سياسة نقدية وفق قانون النقد والقروض عن عدم تقديم القروض للمؤسسات العمومية والخاصة سواء كانت استغلالية أو استثمارية إلا بشروط تضمن استرجاع الأصل و الخدمات، و عليه أصبح تمويل شركة سوناكوم أخيرا يتوقف على قرارات البنك على الرغم أن لهذه الشركة طلبات تقدر بـ: 4000 حافلة، تم إستلامها سنة 2003، كما للمؤسسة حقوق على مؤسسة النقل الحضري للعاصمة (إيتوزا) تقدر أكثر من مليار دينار جزائري و مع العلم أن هذه الأخيرة التجأت إلى إستراد حافلات من بلجيكا و بالعملة الصعبة على حساب تجميد الاستثمار الوطني وتفشي ظاهرة البطالة وهذا ما يزيد عرض القوى العاملة في السوق العمل إذا أرتفع معدل البطالة من 23.8 % عام 1992 إلى 33.9 % عام 1998 .

هذا ما يؤكد إخفاق برامج الإصلاحات و إنعكاسها الفردي إذ توسعت ظاهرة الفقر والأمراض المزمنة، و حسب تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان أن نسبة الفقر بلغت 22.6 % سنة 1995 مع نهاية البرنامج الأول للإصلاح ويقدر بذلك حوالي 6 مليون شخص من بينهم 5.7 % يعيشون تحت درجة الفقر بدخل سنوي لا يتجاوز 10943 دج للفرد .

وحسب وزارة التشغيل والتضامن الوطني بلغ عدد الفقراء 17 مليون فقير من بينهم 1.3 مليون شخص لا يستطيعون أن يوفر لنفسه لقمة العيش بينما كان عدد الفقراء لا يتجاوز 21 % عام 1978 أي قبل انهيار الاقتصاد الجزائري وهذا ما يثبت في رأينا بأن السياسة الاقتصادية المنتهجة قبل الإصلاحات الاقتصادية كانت تعبر عن حقيقة التنمية الاقتصادية المستديمة لفك الفروقات والعزلة في المجتمع الجزائري وتحقيق الرفاه الاجتماعي و الاقتصادي للفرد.

ثالثا: الإنجازات التنموية في الجزائر

هما جانبي أثنين تنطلق منهما كل المشاريع التنموية ـ الجانب الاجتماعي و الاقتصادي – و قد أولت الجزائر ،هذين الجانبين اهتماما بالغا في إطراح النزوح نحو التنمية الشاملة، وقد مارست تحسينات على كل الجوانب في بدايات الأولى للاستقلال حتى سنوات الثمانينات، ثم بدأ الفشل ينجر في هذه المنجزات لأسباب عديدة ذكرت منها سابقا .

1- **الجانب الاجتماعي**:

يعتبر الجانب الاجتماعي أحد الجوانب الأساسية والهامة والتي يظهر من خلالها استقرار المجتمع، لأنه هو الذي يحدد واقعه الذي يكفل لنا القدرة على التحكم في نظام تسييره بإيجابياته و سلبياته نحو تسيير أفضل للمتقبل التنموي، و هذا الواقع نستطيع أن نمثله في ثلاثة قطاعات نراها أساسية و التي تعمل الجزائر دائما على تحسينها:

- التعليم.
- الصحة.
- السكن.

وقد حصلت الجزائر على تطوير هذه القطاعات باستثمار أصول ناهضة و كذلك إعداد إطارات مختصة في الميادين، و الآن سوف نتطرق إلى ما أنجز أو تحقق في إطار القطاعات من خلال دراستها إبتداء من 1962 إلى يومنا هذا.

1-1 التعليم والتكوين بالجزائر:

عرف نظام التعليمي نموا كبيرا في العشرية الأخيرة، الأمر الذي أعطى إمكانية تعميم التعليم الإجباري والتطبيق الفعلي لحقوق التعليم، فقد بذلت مجهودات كثيرة في هذا المجال بما يسمح بتوسيع التعليم الأساسي، و توفير وسائل التعليم و التكوين الضرورية، الأمر الذي يشجع الإقبال على هذا المجال.

يتجه التكوين العالي شيئا فشيئا نحو التكوين التكنولوجي ذلك أن تكوين المهندسين تطور بشكل ملحوظ في ميدان التكوين التقني والعالي.

وهذا ينطبق أيضا على المنظومة التربوية ذلك بتطوير المنشآت في المخططات التنموية كالرابع و الخامس، حيث شجعت الاستثمار في هذا المجال و طورت في مستوى العلمي بتوفير الأساتذة من الخارج.

وضع المخطط في مجال الإستثمار، مطلب زيادة الإنتاج في المؤسسات المنجزة حيث إحتياطي الإنتاج يسمح بإقتصاد 20 بالمئة من المصاريف الحالية.

كما فتح المخطط التنموي المجال لتحسين و للإستيعاب الجامعي المتواصل بتقديم الدعم للمعلمين و الأساتذة،و قد وضع المخطط من بين أهذافه:

- مضاعفة شعب التعليم الثانوي و توسعها في إطار إعادة التكوين المطبق.
- الإعلام الآلي يعتبر كوسيلة تعليم و شعب علمية، عملت المخططات التنموية على تطبيقها بصفة واسعة.
- أستقبلت منشآت التعليم و التكوين خلال المخطط أكثر من 6.5 مليون تلميذ و متربص بزيادة أكثر من 1.02 مليون تلميذ ومتربص... .[66]

[66] المخطط الخماسي الثاني 1985-1989، جانفي 1985، ص 35-36.

- الدعم المالي للبرنامج يقارب 31.5 مليون دينار،مشاريع في طور الإنجاز مع المخطط الثاني قدرت بـ 33.3 مليون دينار.
- الدعم المالي التكميلي يصل إلى 64.7 مليون دينار، مول بسقف 45 مليون دينار.
- الفرق بين متطلبات البرنامج والإعفاء التكراري 19.7 مليون دينار.

1-1-1 لمحة وجيزة عن تطور التربية:

لقد مر تنظيم التربية و التعليم بعد الاستقلال بفترتين أساسيتين :

الفترة الأولى (1962-1976) :

و تعتبر هذه الفترة انتقالية، حيث كان لا بد لضمان انطلاق المدرسة من الاقتصار على إدخال تحويرات انتقالية تدريجية تمهيدا لتأسيس نظام تربوي يساير التوجهات التنموية الكبرى و من أولويات هذه الفترة :

- تعميم التعليم بإقامة المنشآت التعليمية ، و توسيعها إلى المناطق النائية.
- جزأرة إطارات التعليم.
- تكييف مضامين التعليم الموروثة عن النظام التعليمي الفرنسي.
- التعريب التدريجي للتعليم .

و كان من نتيجة ذلك الارتفاع في نسب التمدرس في صفوف الأطفال الذين بلغوا سن الدراسة إذ قفزت من 20% إبان الدخول المدرسي الأول بعد الاستقلال إلى70% في نهاية المرحلة .

الفترة الثانية (ابتداء من سنة 1976) :

ابتدأت هذه الفترة بصدور الأمر رقم 76-35 المؤرخ في 16 أفريل سنة 1976 المتضمن تنظيم التربية و التكوين في الجزائر. الذي أدخل إصلاحات عميقة وجذرية على نظام التعليم في الاتجاه الذي يكون فيه أكثر تماشيا مع التحولات العميقة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

و قد كرس الأمر السابق الطابع الإلزامي للتعليم الأساسي ومجانيته و تأمينه لمدة 9 سنوات، وأرسى الاختيارات و التوجهات الأساسية للتربية الوطنية من حيث اعتبارها :

- منظومة وطنية أصيلة بمضامينها و إطاراتها و برامجها.
- ديمقراطية في إتاحتها فرصا متكاملة لجميع الأطفال الجزائريين.
- متفتحة على العلوم و التكنولوجية.

و قد تضمن الأمر السابق :

أهدافا وطنية :

و تتمثل في تنمية شخصية الأطفال و المواطنين وإعدادهم للعمل و الحياة و وإكسابهم المعارف العامة العلمية و التكنولوجية التي تمكنهم من الاستجابة للتطلعات الشعبية التواقة إلى العدالة و التقدم وحق المواطن الجزائري في التربية و التكوين.

أهدافا دولية :

تتجسد في منح التربية التي تساعد على التفاهم و التعاون بين الشعوب و صيانة السلام في العالم على أساس احترام سيادة الأمم و تلقين مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين و الشعوب، وإعدادهم لمكافحة كل شكل من أشكال التفرقة والتمييز، و تنمية تربية تتجاوب مع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية .

وصار التعليم بموجب هذا الأمر مهيكلا حسب المراحل التالية :

- تعليم تحضيري غير إجباري،
- تعليم أساسي إلزامي و مجاني لمدة 9 سنوات،
- تعليم ثانوي عام،
- تعليم ثانوي تقني.

وقد شرع في تعميم تطبيق أحكام هذا الأمر ابتداء من السنة الدراسية 1980-1981، و ما يزال إلى حد الآن يشكل الإطار المرجعي لأي مشروع يستهدف إدخال تحسينات و تحويرات على النظام التعليمي.

2-1-1 السياسة العامة للتربية:

شكل التعليم أحد الأولويات الأساسية في السياسة التنموية الشاملة التي اتبعتها الدولة مباشرة بعد حصولها على استقلالها في 5 جويلية 1962.

الدستور الجزائري الصادر سنة 1963 والمواثيق والنصوص الأساسية المرجعية التي تستمد منها السياسة التعليمية اعتبرت التعليم العنصر الأساسي لأي تغيير اقتصادي واجتماعي.

الأمر رقم 76 . 35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 أول نص تشريعي على هذا المستوى وضع المعالم والأسس القانونية للنظام التعليمي الجزائري وشكل الإطار التشريعي لسياسة التربية التي ترتكز على :

تأصيل الروح الوطنية والهوية الثقافية لدى الشعب الجزائري ونشر قيمه الروحية وتقاليده الحضارية واختياراته الأساسية.

تثقيف الأمة، بتعميم التعليم والقضاء على الأميـة وفتح باب التكوين أمام جميع المواطنين على اختلاف أعمارهم و مستوياتهم الاجتماعية

تكريس مبادئ التعريب و الديمقراطية و التوجيه العلمي و التقني.

ضمان الحق في التعليم و مجانيته و إلزاميته.

3-1-1 تطور عدد التلاميذ و المعلمين إلى جانب المؤسسات التعليمية منذ الإستقلال:
إرتفع عدد التلاميذ بعد الحقبة الإستعمارية إرتفاعا سريعا، فقد أهتم الجزائريون بالتعليم أي بتعليم أبنائهم، بعد انتشار ظلام الجهل في عهد الاستعمار و ما عدد التلاميذ المتزايد كل موسم دراسي غلا دليل على ذلك، وهو ما تبينه الإحصائيات منذ السنوات الأولى من الاستقلال فقد ارتفع عدد التلاميذ من 828 ألف تلميذ خلال السنة الدراسية 1962-1963 إلى مليون ونصف تلميذ مسجل خلال السنة الدراسية 1966-1967 أي ان العدد تضاعف خلال خمس سنوات فقط ليتضاعف هذا الرقم الآخير إلى ما فوق ثلاث ملايين و 600 ألف متمدرس خلال السنة الدراسية 1977-1978 و هذا الأخير تضاف مرة آخرى ليصبح خلال السنة الدراسية 1998-1999 أكثر من سبعة ملايين و نصف متمدرسين في الأطوار الثلاث وهذا يدل لا محالة على أن المنظومة التربوية تطورت و تقدمت بمستوى سريع و جيد منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، بالإضافة إلى هذا فقد أزداد عدد المعلمين من 22 ألف معلم خلال السنة الدراسية 1962-1963 إلى ما يفوق 339 ألف معلم خلال السنة الدراسية 1998-1999 بالإضافة إلى هذا فقد تضاعفت عدد المؤسسات التربوية إلى أربع أضعاف مقارنة مع السنوات الأولى للاستقلال حيث كان عنذها لا يتجاوز 5100 مؤسسة خلال سنة 1962 ليصبح أكثر من عشرون ألف و600 مؤسسة تربوية سنة 1998، أنظر الجدول رقم ()، و قد حسن توفير الأساتذة و المعلمين من وضعية التلاميذ داخل الأقسام و خفف من الإكتضاض ، حيث أنفض معدل التأطير من 37 تلميذ لكل أستاذ خلال السنة الدراسية 1962-1963 إلى 22 تلميذ لكل معلم أو أستاذ سنة 1998-1999 ، كما أن هذا الضغط أرتفع في الأقسام في سنوات السبعينات، وذلك ليس راجع لنقص الأساتذة و لكن للزيادة الديمغرافية التي واكبت نهاية الإستعمار، وقد يعود إقبال الجزائريون على تعليم أبنائهم إلى جانب رغبتهم في التعليم، إلى إجبارية التعليم و يعود نقص الإكتضاض في السنوات الأخيرة إلى توفر الأساتذة و كذا المؤسسات مع إنخفاض نوعا ما في الخصوبة في سنوات التسعينات،والمعروف أن معظم الدول في العالم الثالث تعاني من ضعف مؤسستها التعليمية الموروثة عن العهد الإستعماري، و هو ما دفع بحكومات هذه الدول إلى إدخال إصلاحات في هذا القطاع من اجل تغطية أوسع للسكان في مجال التعليم.

ومنذ زمن بعيد يحاول الإستعمار فرض نفوذه الثقافي على العالم الثالث، وأعتبر التعليم كوسيلة إستراتيجية، لهذم تقاليد و ثقافات مقومات الشخصية لمستعمراتها و إلحاقها ثقافيا بها، و كذلك فعلت فرنسا في الجزائر، حيث عملت على طمس الهوية الوطنية، وحاربت اللغة العربية و منعت تعليم القرآن الكريم، وحاولت إلحاق الشعب الجزائري بثقافتها و لغتها بكل الوسائل و لا تزال تحاول يائسة فعل ذلك و واضح أن **التعليم عامل حاسم في عملية التنمية** ، و هو الذي ادرك الإستعمار أهميته،و قد ادركت الجزائر اهمية التعليم فأعدت برامج تعليمية، و مؤسسات تعليمية هامة من مدارس وجامعات ومعاهد متخصصة، ومن اجل تحقيق برامجها التنموية، عمدت الدولة الجزائرية إلى إعداد برنامج التعريب في مجال التعليم والإدارة.

الجدول رقم (25) : تطور عدد التلاميذ و المعلمين إلى جانب المؤسسات التعليمية منذ الاستقلال

السنة الدراسية	عدد التلاميذ المتمدرسين	عدد المعلمين	عدد المؤسسات التعليمية	تلميذ/ أستاذ
1963-1962	828.425	22.396	5091	37
1967-1966	1.500.336	37.777	7616	40
1973-1972	1.533.037	60.672	9343	41
1978-1977	3.624.004	96.672	11.317	37
1983-1982	4.522.643	139.209	14.322	32
1988-1987	5.887.297	213.886	17.094	27
1993-1992	6.747.561	285.917	18.582	23
1995-1994	7.022.000	314.800	19.141	22.4
1996-1995	7.163.000	319.400	19.311	22.4
1997-1996	7.224.312	326.300	20.092	22.1
1998-1997	7.434.000	336.250	20.181	22.1
1999-1998	7.567.200	339.960	20.615	**22.3**

المصدر :

- الديوان الوطني للإحصائيات، مجلة ربع سنوية 1993، رقم 37 ، ص 5-7.

- ONS , **La démographie Algérienne,résultlt et perespectives** , opcit p 17.

2-1 **الصحـــة بالجزائر**:

بعد الاستقلال مباشرة وجدت الجزائر نفسها في حالة اجتماعية و اقتصادية متأزمة حيث أنعكست الوضعية على الجهاز الصحي الذي وجد نفسه في عجز كبير و حالة الشعب الجزائري كانت تتميز سوء التغذية و انعدام النظافة، وكثرة الأمراض، و تغطية صحية غير كافية ، إضافة إلى هجرة الأطباء الاوروبيين بعد الإستقلال الذين تركوا ثغرة كبيرة من حيث الموارد البشرية الصحية، " فالسكان الذين يتروح عددهم حوالي عشرة ملايين نسمة وجدوا أنفسهم بجهاز صحي جد مزري وضع لتلبية حاجات الأقلية، المتمركة في المدن و المناطق الزراعية الغنية، اما بالنسبة للبقية فسوء التغطية الطبية، أو عدم التغطية الطبية هي القانون...[67]

إن هذا العجز الذي ترتب عن وضعية ورثتها الجزائر و التي تمثلت في نقص فادح في الموارد البشرية عكس الموارد المادية التي لم تكن تعاني نصا كبيرا أنذاك حيث أنه من 2500 طبيب لم يتبقى سوى 600، لعدد سكان قدره 10.5 مليون نسمة ، اما بالنسبة للموارد المادية فإننا نجد 156 مؤسسة مقسمة إلى 143 مستشفى ، بها مركز واحد لمكافحة السرطان، و13 عيادة بها 42787 سريرا ، 188 مركزا طبيا، 1016 قاعة علاج، 05 مراكز للوقاية و 20 مركزا للوقاية من مرض السل...[68].

الجدول رقم (26): تطور الموارد البشرية في قطاع الصحة العمومية بالجزائر من سنة 1963 إلى غاية سنة 1972.

الموارد البشرية / السنوات		1963	1964	1966	1972
الأطباء	جزائريون	341	288	364	**784**
	أجانب	937	1013	992	**1201**
الصيادليين	جزائريون	70	-	186	**317**
	أجانب	134	-	30	**38**
أطباء الأسنان	جزائريون	36	-	86	**211**
	أجانب	115	-	85	**97**
العاملون بالشبه الطبي		**-**	**1380**	**4835**	**12215**

المصدر:

- MSPM séminaire sur le développement d'un système de santé. L'expérience ;Algérienne, Alger 7-8 Avril 1983 ; p 54.

و إذا لاحظنا جيدا نجد أن هنالك تزايد في عدد الأطباء الأجانب وخاصة الأطباء الجزائريين، حيث من بين 1278 طبيب سنة 1963، يوجد 937 أجنبيا، و 341 جزائريا و سنة بعد ذلك، أي مع 1964 سجل 1201 طبيب منهم 1013 أجنبي و 288 جزائري، وهذا يعني أن الدولة كانت تهتم بجلب الأطباء الأجانب، وكذلك في نفس السنة وجدنا 1380 عاملا في القطاع الشبه طبي، كما يلاحظ أن هنالك تزايد ملحوظ في عدد الأطباء و الصيادلة و جراحين الأسنان و العاملين في الشبه الطبي خلال سنتي 1966 و سنة 1972، و لكن مقارنة مع 13 مليون نسمة يدو قليلا، و لم يكن بإمكانهم تلبية حاجات كل السكان ومن جهة أخرى، فإن الدولة بجلبها للمتخصصين كانت تبذل جهودا لتطوير هذا القطاع خاصة بالنسبة لقاعات العلاج، و المستوصفان الخاصة بمكافحة

[67] A.HAMANI et Autre, l'évolution des système de santé depuis l'indépendance .inséminer sur le développement d'un systéme nationale de santé l'expérience Algérienne opcit p 52.

[68] نفس المرجع السابق، ص 52-53.

مرض السل و مراكز حماية الامومة و الطفولة (PMI) ولأهمية القطاع سخرت الدولة أموال ضخمة بلغت سنة 1993 أكثر من 872 مليون دينار جزائري أي 3.31 بالمائة من مجموع الميزانية...[69]، كل هذه المجهودات أدت إلى ارتفاع عدد العمال في السلك الطبي.

أما في سنة 1995 بلغ عدد الأطباء وجراحو الأسنان و الصيادلة 120166 [70]، بعد تضاعفهم عدة مرات ومن خلال الجدول الموالي يتضح ذلك، حيث أنخفض عدد السكان على الإطارات الصحية مثلا إذا أخذنا الفترة (78-98) يظهر تقلص ضغط السكان على كل طبيب من 4043 إلى 1082 ومن 18673 إلى 3578 لكل جراح أسنان أما بالنسبة لكل صيدلي خلال الفترة (80-98) فمن 18673 إلى 6475 شخص، و رغم كل هذا التحسن أي خلال الفترة المدروسة مازال هنالك نقص كبير في الإطارات الصحية.

الجدول رقم (27) : عدد الاشخاص لكل إطار طبي في الجزائر (1998-1996)

عدد الأفراد لكل إطار السنوات	طبيب	جراح اسنان	صيدلي
1962	7835	-	51.225
1978	4043	18.673	18.673
1980	2159	10.866	16.625
1990	1049	3431	11.575
1995	1063	3679	7.777
1998	1082	3578	6

المصدر: - ONS ; Quelque indicateurs socio-économique de l'algérie, juin 1992 ,p20- 1993 -1998, la démographie, résultats et perspective,Opcit,p9.

مقارنة مع الموارد البشرية لم تكن الموارد المادية تعاني نقصا كبيرا، إلا أن تدعيمها كان من الأولويات، و ذلك تبعا للزيادة السكانية التي كانت متواصلة ، و من خلال الجدول نلاحظ زيادة الهياكل بنسب متفاوت فخلال الفترة (1973-1979) تم بناء 30 مستشفى و 54 عيادة طبية و 104 مركز صحي و هذا نتيجة السياسة التنموية المتجهة آنذاك إلى بناء الهياكل في كل القطاعات و استمر ارتفاع عدد ليصل في خلال نفس السنة إلى 3742 ، و أزيد من 36.420 سرير ، ومن أهداف المخطط الخماسي الثاني وصلوا إلى توفير قاعة علاج لكل 500 شخص و سريرين لكل ألف شخص، و رغم هذا يتبين ما تحقق من الأهداف المسطرة، حيث تم توفير عيادة طبية واحدة لكل 58.898 شخص مع مركز صحي لكل 22.604 شخص و قاعة علاج لكل 7823 شخص و سريرين لكل 9023 شخص.

الجدول رقم (28) : الهياكل المنجزة في القطاع الصحة (1973-1998).

السنوات الهياكل الأساسية	1973	1979	1990	1993	1995	1998
المستشفيات	143	173	181	184	200	221
العيادات الطبية	106	160	445	455	469	497
المراكز الصحية	558	662	1112	1123	1156	1295
قاعات العلاج	1402	1364	3618	3876	3634	3742
عدد الآسرة	-	-	29628	65094	57780	63420

المصدر:

- ONS ;**Démographie et statistique social**, cahier N°1,volume N°15,1991,p31.

- الديوان الوطني للإحصائيات أخذت من عدة مجلات إحصائية، 1991-1998.

[69] Ministre de la santé , statistique,1999 juin Alger ANEP P152.

[70] الجزائر بالأرقام ، الديوان الوطني للإحصائيات، 1995.

ميزانية الصحة:

عرف التمويل في القطاع الصحي منذ الإستقلال تدعيما من مصادر ثلاث:

- نفقات مأخوذة من التعاونيات.
- صندوق الضمان الاجتماعي.
- نفقات مسددة مباشرة من طرف المرضى.

فخلال المرحلة التي تمتد من 1992-1973 نلاحظ وجود ثلاث أشكال من التمويل، الأول يتمثل في تكفل الدولة أو الجماعات المحلية بـ 60 بالمائة من نفقات هذا القطاع، إما بالنسبة للثاني فالتكفل كان من الصندوق الأمن الاجتماعي بـ30 بالمائة و الثالث كان مباشرة من طرف المريض، و هذه الفئة و التي كانت متمثلة في أكثرية الأشخاص الذين يمارسون مهنا حرة ، و الذين كانوا يدفعون مباشرة نفقاتهم الصحية[71].

و على هذا الأساس، فإن تمويل قطاع الصحة بالنسبة لميزانية كان كالتالي:

الجدول رقم (29): ميزانية الصحة و تطورها خلال السنوات 1966-1969-1972

السنوات الميزانية	1966	1969	1972
ميزانية الصحة (بألاف الدينار الجزائري)	281.000	914.142	**406.061**
ميزانية الدولة (بألاف الدينار الجزائري)	**2.632.193**	**38.900.00**	**5.500.000**

المصدر:

- MSPM séminaire sur le développement d'un système de santé. L'expérience ;Algérienne, Alger 7-8 Avril 1983 ; p 56..

أما عن نفقات العامة للصحة لسنة 1978 فقد قدرت بـ 1.3 بالمائة من الميزانية العامة، و عقب التسعينات قدرت النفقات المخصصة لقطاع الصحي سنة 1992 بـ 20.1 مليار دينار جزائري و بالرغم من هذا التحسن الملحوظ إلا أنه لم ينعكس على أرض الواقع حيث لوحظ عجز في تحقيق المشاريع خاصة فيما يخص بناء المستشفيات، إلى جانب ذلك عدم التقسيم الجيد للميزانية على طبيعة المصاريف، حيث أن العنصر البشري اخذ الجزء الكبير بـ 74.54 بالمائة من الميزانية العامة، أما الوسائل الطبية و الأدوية التي تسمح بتحسين الخدمات الصحية ، قدرت الأولى بـ 1.46 بالمائة و الثانية بـ 9.78 بالمائة، و هذا يدل على أنه لم يكن هنالك توزيع عادل بالميزانية ، و رغم كل هذا التحسن سواء للعنصر البشري أو المادي ، إلا أنه لم ينعكس على حالة الصحة و يظهر كل هذا من خلال الواقع اليومي الذي يعيشه المواطن، و من هذا نستخلص أن الوضعية الصحية في الجزائر ما تزال بعيدة جدا عن الخدمات الصحية اللازمة.

[71] MSP Développement e la santé Algéer –MSP. P279.1983.

3-1 السكن بالجزائر:
يتعرض ترابنا المهيأ بحكم طبيعته التكوينة لإختلالات وتفاوتات إلى فوارق جهوية صارخة صارخة، كان إستغلال المستعمر هو المتسبب الأول فيها، و ازداد أشرها منذ الإستقلال نتيجة سياسات تنموية طموحة لكنها مفقرة إلى متابعة جيدة و إلى مراقبة أثارها الإقليمية.
و لم تستفد هذه السياسات التنموية من تأطير كاف رغم النيات الحسنة المعلنة عن طريق وضع استراتيجية للتهيئة العمرانية ، تستجيب لمستوايات هذه السياسة، و القادرون على أن تضمن الانسجام و التنسيق للإعمال التي تفرضها أولوية الصالح العام.
و قد خضعت سياسة التهيئة العمرانية في الماضي و هذا إذا سلمنا بوجود سياسة التهيئة العمرانية ، قد خضعت على الدوام لمسعى محدود، و غير مستمر، مطبوع بضعف الإرادة و التردد و اللذان يفسران إلى حد الوضع المتردي السائد حاليا على مستوى القطرن و قد عرفت هذه السياسة بهذا الشأن المعروفة بإسم التهيئة العمرانية ثلاث مراحل إنمائية غير متساوية من حيث القيمة:
- أتسمت المرحلة الأولى براقبة نسبية تهمين عليها العدالة الإجتماعية التي تدعى التساوي.
- ألتزمت الثانية بصفة رسمية سياسة تهيئة عمرانية، بدون توفير الشروط اللازمة لتنفيذها.
ترمي الأخيرة إلى محور الإستراتيجية الإجتماعية الإقتصادية التي وضعتها الدولة و التخلي عن الأعمال و الأنشطة الإقليمية[72].

المرحلة الأولى : منذ الاستقلال إلى غاية سنة 1977:
في هذه المرحلة سوف ندرس آثار إستراتيجية التنمية في الجزائر ، على مستوى السكن و تطور سياسة الإسكان، بعدما وصلت للازمة السكانية على درجة خطيرة نتيجة الإهمال الذي تميز به قطاع السكن بعد الاستقلال و إلى غاية سنة 1977 .
و قد اعتمدت سياسة السكن بعد الإستقلال على الفرضيتين:
- أن الهجرة الأعداد الهائلة من الأوروبيين يعني توفير إمكانية جديدة للسكن أمام المواطنين الجزائريين بتسليمهم ما كان يسكنه الأوروبيون من مساكن.
- إن الإستقلال الوطني وتأميم الأراضي التي كانت بحوزة المعمرين يمكن أن تساعد سكان الضواحي القصديرية في الرجوع على الريف و حتى في النشاطات الزراعية، أي تحقيق عملية إعادة الهجرة، مما يعني إنخفاض الطلب على المساكن في المدن و المراكز الحضرية.
و من خلال هاتين الفرضيتين أتضح الإتجاه العام في ميدان السكن:
1- إعادة بناء القرى التي هدمت أثناء الحرب بهدف تسهيل الهجرة المعاكسة لخدمة الأرض.
2- تأجيل بناء المساكن الجديدة في المدن و العمل على الاستفادة من مساكن الأوروبيين التي بقيت شاغرة و توجيه الإمكانيات المالية المتاحة لإنجاز مشاريع إنتاجية مباشرة[73] غير أن الهجرة نحو المراكز الحضرية ، كشف ان منشآت الإستقبال التي تركها الإستعمار غير كافية، حيث كان عدد السكان يقدر بـ10 ملايين ساكن تقابل حضيرة سكنية بـ1.950.000 سكن و كانت نسبة شغل السكانات تقدر 5.6 فرد للسكن الواحد..[74] كما يمتاز وضع الإسكان في جميع جوانبه بالقدم و يفتقر إلى التجهيزات الإجتماعية و الإقتصادية ، كما كانت أيضا شبكات التطهير و التموين بالماء و الإتصال منحطة زادت هذه العناصر مجتمعة، الهوة إتساع بين الحاجة و تلبيتها.

[72] الجزائر غدا: ملفات التهيئة العمرانية ، الديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر/ ص 63.
[73] الجزائر غدا: ملفات التهيئة العمرانية ، الديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر/ ص 25.
[74] ملخص التقييم الإقتصادي والإجتماعي العشرية"1967-1978"،وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، الجزائر، 1980،ص 184

أمام هذه الوضعية الخطيرة، أسرعت السلطات السياسية بوضع مخططات تنموية تتضمن تغيرات ملموسة في ميدان الإسكان خاصة فيما يتعلق بتوزيع نفقات لصالح الإستثمارات الإجتماعية.

المخطط الثلاثي 1967-1969:

أقتصر المجهود الذي بذل في ميدان السكن خلال سنوات المخطط الثلاثي على استعمال المسكان التي بدأت عمليات إنشائها قبل الاستقلال، إضافة إلى قرار الحكومة أثناء تهيئة برنامج التجهيز سنة 1969 إنجاز 10770 مسكن مدنيا، أما في الريف فقد ربط السكن بالإصلاح الزراعي و بالتالي كان السكن متعلقا ببرنامج المساعدة للقطاع التقليدي " مبدأ البناء الذاتي" أو مرتبط بالتعاونيات الزراعية للإنتاج التابعة لقدماء المجاهدين.

كما تميزت الفترة التي أعد فيها المخطط الثلاثي الأول بالظروف المالية القاسية"حيث أنه لم يستفد القطاع سوى 2.61 بالمائة من مجموع الاستثمارات الأخرى، و لذا كان المبلغ المخصص لها 240 مليون دينار جزائري فقط، و كان المخطط خال من أية إستراتيجية محددة تتعلق بتطوير المدينة و القرية،حولت فيه الجهود التنموية نحو إنشاء البعض من المشاريع الاقتصادية ـ و من بين أهداف المخطط تهيئة الإدارات و الشركات العامة بهدف الشروع في مرحلة التخطيط الذي كان يفتقر إلى الإمكانيات و الإجراءات الخاصة بالتنظيم.

المخطط الرباعي الأول والثاني : "1970-1973" و "1974-1977":

تميزت هذه الفترة بسياسة توازن جهوي أكثر منها سياسة تهيئة عمرانية وذلك بمواصلة تنفيذ المشاريع الصناعية الكبرى و البرامج الخاصة، خصصت عمليات أخرى على المستوى المحلي، و المخططات الولائية و المخططات البلدية للتنمية و مخططات التجديد العمراني.

وقد كانت هذه الأعمال بكل تأكيد فعالة أعطت نتائج إيجابية مثل التقلص من الفوارق في ميدان الشغل و بالتالي في المداخيل و في ميدان التربية و تنمية الهياكل الأساسية و التجهيزات و الكهرباء.

و تطورت المدن الصغرى و المتوسطة، هذا إذا اقتصرنا على ذكر أكثر الأعمال أهمية، و على أن هذه الأعمال كانت محدودة في الزمان فلم يكن لها تأثير على الخريطة الإقليمية و الصورة التي تقدمها نتائج الإحصاء لعام 1977 وهي خير دليل على الفوارق بين الشريط الساحلي و باقي البلاد و ازدادت الهوة، و حركات النزوح نحو اتجاه المدن الهامة منها بالخصوص، قد أنجز عنها عمران فوضوي زاد المشاكل الحضرية تعقيدا أكثر وهكذا أصبحت الأحياء غير المخططة، ظاهرة عممت في غالب المدن الجزائرية ن ومما زاد في تعقد الأزمة و صعوبتها هو عدم توقف هجرات السكان القادمين من المناطق الفقيرة حيث تشكلت هجرة نحو 300.000 عامل جديد إليها خلال الفترة الممتدة بين 1966-1977 ضغطا إضافيا في مجال السكن الحضري.

بالإضافة إلى إرتفاع عدد سكان المدن بشكل مفزع في الفترة المذكورة من 33 بالمائة سنة 1966 إلى 42 بالمائة سنة 1977 و هكذا صرنا نشهد تحديدا أكبر لأحسن الأراضي الزراعية التي أستهلكت لفائدة العمران غير المراقب و إيجاد مواقع للوحدات الإقتصادية التي خططها القطاع تخطيطا عموديا.

و على الرغم من الخطب والتصريحات المعبرة عن المقاصد و النيات فإن التخطيط الإقتصادي كان له الغلبة في التكفل الفعلي المعبر بالتنظيم المجال للتراب الوطني، صحيح أن نمط التنمية المنتهج لمنح الأولوية للصناعة الثقيلة و للنشاطات الإجتماعية المنبثقة من المحروقات كمحرك للتنمية و هذا الخيار يتماشى بطبيعة الحال ومفهوم تدعيم وزن أكبر للأقطاب الصناعية و الحضرية والخصوبة مع الإنعكاسات الإقتصادية و المحلية التي تعرفها ، و أمام ما نلاحظه من

تدهور خطير اخذ الوعي بذلك ينجلي للعيان فوضعت مناهج جديدة و حدد تصور آخر لسياسة التهيئة العمرانية.

المرحلة الثانية: المخططين الخماسيين الأول 1980-1984 و الثاني 1985-1989:

شهدت هذه المرحلة ظهور المخططين الخماسيين الأول والثاني ، و الذي جاء في ظروف دولية و وطنية مغايرة للفترات السابقة لهما، حيث و على عكس المخططات الثلاثية و الرباعية التي جاءت في ظروف قاسية فإن إنجاز المخطط الخماسي صاحبه تغيير كبير في الظروف العالمية حيث أرتفع ثمن البرميل الواحد إلى 46 دولار من عام 1980 إلى عام 1984 أدى هذا العامل الجديد إلى الزيادة الدخل القومي، مما أدى بالحكومة إلى تخصيص حصة كبيرة لقطاع السكن من عائدات البترول الشيء الذي أزال العائق المالي لخلق نوع جديد من التوازن بين المدن.

كما تميزت هذه المرحلة بسياسة تهيئة عمرانية مزودة بصلاحيات لكن دون سلطة وبدون وسائل حيث تم إبتداء من سنة 1980 تجسيد سياسة تهيئة عمرانية أكثر تأكيد وجلاء عن طريق سلسلة من الإجراءات، فظهرت التهيئة العمرانية لأول مرة ضمن صلاحيات وزارية، بإحداث " وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية".

كما تأسست في سنة 1981 الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية التي كلفت بإعداد المخطط الوطني للتهيئة العمرانية، كما صدر من جهة أخرى قانون في نفس السنة 1981 يتضمن تعديلات و ترميمات لقانون الولاية و البلدية يؤكلان على صلاحيات الجماعة المحلية، و يزودها بأدوات خاصة بتهيئة ' المخطط الولائي للتهيئة و المخطط البلدي للتهيئة).

و تزودت التهيئة العمرانية أيضا سنة 1987 بقانون هو القانون المتعلق بالتهيئة العمرانية الذي يوضح أدواتها على المستويين الوطني أو الجهوي و يحدد أنساقها أو تناسها لكن بدون تتبع بالنصوص الأساسية و لا الأدوات القانونية المحلية الخاصة طبقا لما ينص عليه القانون.

و على العموم فإن القرارات في إطار سياسة التهيئة العمرانية كان محدودا لعدة أسباب منها:

1- السياق التأسيسي من جهة و إجراءات التخطيط المطبوعة تنتقل وفق القرار المركزي، و التأجيلات ضرورية من التهيئة العمرانية على درجة ثابتة من جهة أخرى.
2- عدم إستقرار مهمة التهيئة العمرانية و عملية ربط المتعاقبة بعدة سلطات وزارية، وزارة التخطيط و وزارة السكن، كما أن منهج التخطيط يعطي الأولوية للنظرة القطاعية دون أن يولي اهتماما يوجب التناسق ، إزاء التوجيهات المحلية.
3- تفضيل التنمية القطاعية على حساب الجانب المالي، يؤدي إلى التضحية بالنظرة الطويلة الأمر لتحقيق النتائج ذات الأمر القصير.
4- ومن جهة أخرى فإن إضاء الطابع الإجتماعي و شبه المجاني على الموارد الطبيعية "أرض، ماء" قد ساهم كثيرا في تبذيرها بإستنفاذها في الحقل الإقتصادي.

و أخيرا ففي غياب سياسة المناقشة العامة و التشاور قد ساهما أكثر فأكثر في تهميش الهيئات والخصوصيات المحلية و من بين الأهداف المسطرة في هذه المرحلة.

2- الجانب الإقتصادي:

2-1 الشغل:

إن الشغل و علاقة الفرد بالعمل هما لب التنمية الإجقتصادية و جوهرها، وذلك لأنهما يحولان دون الفقر و إن فهم هذه التنمية في إطارها الإجتماعي و ضمن المتطلبات الإقتصادية العاملية يقتضي منا معرفة أفضل آليات والميكانيزمات التي تعمل بمقتضاها هذه الإقتصاديات لأن إصلاح سوق العمل أصبح الآن في قائمة الأولويات بالنسبة للسياسة الإقتصادية بعد أن اصبح من الموتقغ أن تصل البطالة مرتفعة في بلدان عديدة حتى في ظل سياسات إقتصادية ملائمة على مستوى الإقتصاد الكلي.

منذ الإستقلال و جدت الجزائر نفسها في أوضاع إقتصادية متدهورة حيث قدر معدل البطالة بـ 33 بالمائة ، أما على مستوى الإستثمارات فكانت منعدمة مما أدى إلى إنعدام مناصب الشغل حيث تم تسجيل حوالي 900 ألف عاطل سنة 1964 [75].

و الجدول الموالي يبين من عدد السكان الناشيطين إلى جانب مجموع العمال،و معدل البطالة خلال التعدادات الأربع.

الجدول رقم (30): تطورات حجم السكان الناشطين والعمال ونسبة الإعالة الحقيقية بالجزائر.

السنة	حجم السكان بالمليون	حجم النشطين بالمليون	حجم العمل بالمليون	نسبة الإعالة الحقيقية
1966	12.10	2.56	1.741	6.95
1977	16.90	3.05	2.850	5.93
1987	23.00	5.34	4.137	5.56
1992	26.60	6.22	4.400	6.04
1995	28.70	7.49	5.388	5.32
1998	29.27	8.50	6.027	4.85

المصدر: قرار العمل " الوكالة الجهوية للتشغيل وهران".

يعتبر حجم السكان المصدر الأساسي الذي يمد المجتمع بالقوة العاملة و كما نلاحظ من خلال الجدول أنه كلما يزداد عدد السكان يزداد عدد النشطين، نأخذ مثال سنة 1966 و هو اول إحصاء بعد الإستقلال حيث تزايد عدد السكان من 12.1 إلى 16.9 مليون نسمة سنة 1977 و هو ثاني إحصاء عام حول السكن والسكان و قد أستمر تزايد إلى أن وصل سنة 1998 إلى 29.27 مليون نسمة ليتجاوز 34 مليون نسمة سنة 2008، كذلك عدد الناشسطين تزايد خلال ه الإحصائيات العامة حيث أنتقل من 2.56 مليون نسمة سنة 1966 إلى 5.34 سنة 1977 ليتواصل تطوره ليصل إلى 8.53 مليون سنة 1998، مما أدى هذا الإرتفاع إلى تقليص نسبة الإعالة الحقيقية من 6.95 سنة 1966 إلى 5.93 سنة 1977 و 4.85 سنة 1998.

بالرغم من كل ذلك يبقى هنالك عجز فأن عدد البطالين أرتفع من 819 ألف و هذا خلال سنة 1966 إلى 203 مليون بطال سنة 1987 ليصل إلى 2.210 مليون بطال سنة 1998.

[75] مصطفى بوتفنوشت، **"العائلة الجزائرية التطور و الخصائص الحديثة"**،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1984، ص 33.

الجدول رقم (31): تطورات حجم السكان الناشطين و العمال و نسبة البطالة بالجزائر منذ سنة 1997 إلى غاية سنة 2007:

السنة	سكان الناشيطين	عمال و مستقلين	موظفين مرسمين	موظفين غير مرسمون أو متربصين	مساعدين أسريين	السكان البطالين	السكان العاملين	نسبة البطالة بالمائة
1997	5274000	1382000	2692000	1002000	197000	2210000	7484000	29.52
2000	5725921	1673670	2668802	1115062	268385	2427726	8153647	29.77
2001	6228772	1826020	2570793	1306407	525552	2339449	8568221	27.30
2003	6684056	1855361	2829197	1515442	484057	2078270	8762326	23.7
2004	7798412	2471805	2902365	1784641	639602	1671534	9469946	17.7
2005	8044220	2183149	3076181	2202843	582046	1448288	9492508	15.30
2006	8868804	2846217	2900503	2429620	692463	1240841	10109645	12.30
2007	8594243	2515977	2908861	2679977	489428	1374663	9968906	13.8

112

المصدر:

- www.ons.dz

ونلاحظ من خلال الجدول أن نسبة البطالة في إنخفاض منذ سنة 2000 حيث وصل إلى نسبة تفوق 29 بالمائة لتصل خلال سنة 2007 إلى ما يعادل 13 بالمائة وهي نسبة تشجع أهداف الألفية للتنمية و هذا يدل على أن برنامج التنمية البشرية و برنامج الأمم المتحدة طبقت بالجزائر ، ونجحت في تطبيقها.

ومن هنا نستنتج أن مؤشر البطالة معيار ومحدد رئيسي لقياس وتحليل الفقر بالجزائر.

2-2 **الدخل**:

يمثل الدخل الوطني ومتوسط الدخل الفردين الحالة المادية و الإقتصادية للأفراد، الناتجة عن الدخل الوطني لكل بلد، و هذا الأخير يرتفع و ينخفض حسب الإنتاج الوطني، بنسبة تقارب 95 بالمائة من مداخيل البترول في الجزائر، و تتصدر الدول المتقدمة المراتب الأولى في هذا المجال تليها دول الخليج، لعائدات البترول مع قلة السكان مقارنة مع الدول المتخلفة الاخرى.

الجدول رقم (32): تطورات متوسط الدخل الفردي بالجزائر.

السنة	الدخل القومي	قيمة الدولار	عدد السكان بالمليون	متوسط الدخل الفردي
1974	45.248.9	4.18	15.164	713.8
1977	67.945.1	4.16	17.058	966.6
1980	125.156.2	3.83	18.665	1747.4
1983	176.391.0	4.79	20.516	11974.5
1986	213.187.9	4.81	22.499	1967.5
1989	424.954.3	7.61	24.397	2260.8
1990	543.473.6	8.96	25.012	2425.0
1991	812.210.6	18.47	26.643	1714.9
1992	1.023.831.5	21.82	26.271	1786.6
1993	1.071.232.3	23.35	27.894	1603.1
1994	1.403.690.1	35.06	28.496	1453.2
1995	1.403.690.1	47.65	28.059	1397.0
1996	1.869.109.4	60.23	28.463	1375.6
1997	2.358.240.7	60.71	28.868	1461.7
1998	2.561.748.6	60.26	29.272	1432.2

المصدر:

-Donnée statistiques comptes économiques de 1994-1998 n° 293 ONS P 18.
- ONS Bulltin trimestrielle des statistiques 1 trimestre 1999 N° 13 P 08.

وقد بدأ متوسط الدخل الفردي بالجزائر في الإرتفاع منذ سنة 1974 نتيجة الإرتفاع وكذا إرتفاع قيمة البترول وذلك حتى سنوات الثمانينات حيث سجل أعلى متوسط للدخل الفردي بالجزائر سنوات 1987-1990 بـ 2260.8 دولار للفرد الواحد و 2425.0 دولار و هذا راجع للإرتفاع قيمة البترول كما سبق ذكره، و إرتفاع قيمة العملة الوطنية ، ثم بدأ هذا المتوسط في الإنخفاض بداية من سنة 1990 نتيجة إنخفاض سعر البترول، وواصل هذا المتوسط في الإنخفاض ليس فقط لإنخفاض سعر البترول ولكن إنهيار قيمة الدينار.

خلاصة الفصل

إن تقديم أو عرض المسار التنموي للجزائر منذ الإستقلال ليس بالأمر الهين يصعب علينا ذلك لأن هذا يحتاج إلى دراسات عديدة و إلى مختصين في الميدان و لذلك حاولت إعطاء فكرة وجيزة لعمل التنمية في الجزائر من خلال بعض المؤشرات.

هذه المؤشرات تلعب دور المعايير العامة لقياس و تحليل الفقر بالجزائر فهي تسهل المهمة على المحلل لدراسة الفقر بالجزائر فلبدا له من معرفة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية للبلاد حتى يتسنى له من فهم و رؤية واضحة ويمكن له ربط هذه المتغيرات بالفقر و الصحة، الفقر و العمل، الفقر والتعليم، الفقر و التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.

ومن هذا نستنتج أنه لا يمكن لنا الاستغناء على هذه المؤشرات في تحديد و صياغة و قياس الفقر مع التحليل المعمق والمفهوم لدى الجميع الباحثين، السياسيين، المجتمع، وحتى الفرد في حد ذاته، فهي مؤشرات للتنمية المستدامة فلبدا من مراعاتها و الاهتمام بها في كل الدراسات و الخاصة المتعلقة التنمية البشرية.

الفصل السادس: تحليل ومقارنة الفقر بالجزائر

مقدمة:

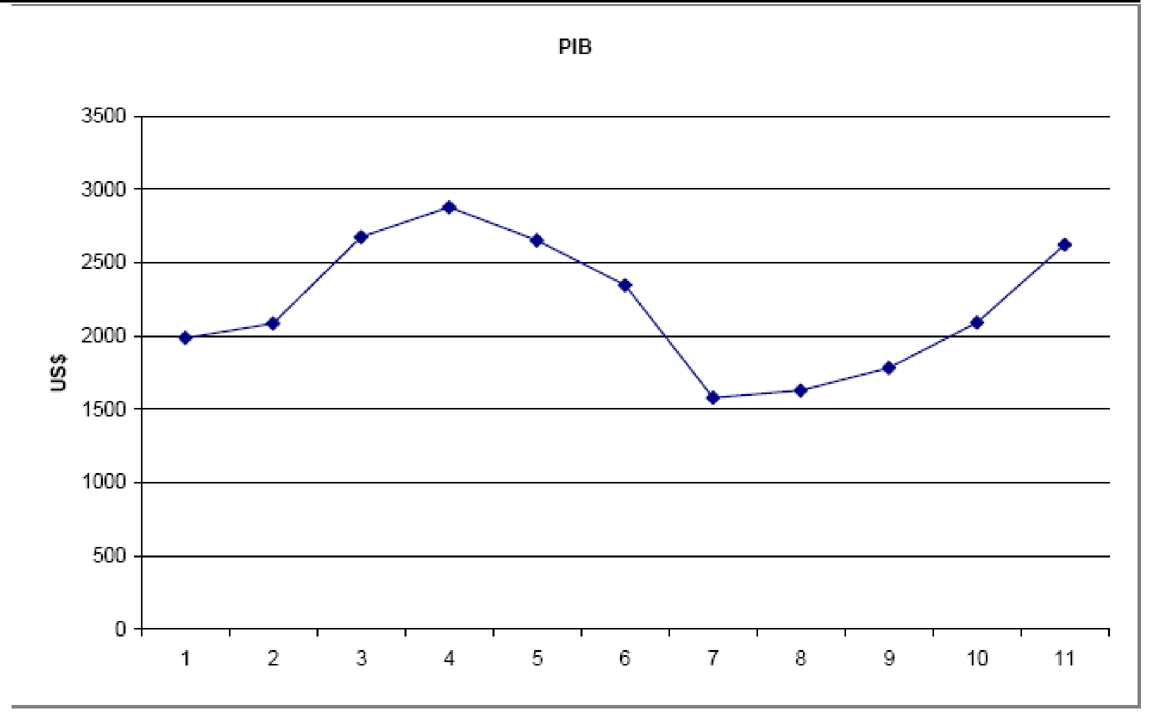
يحتاج تحليل الفقر بالجزائر إلى مجموع من المعطيات و المنهجيات المثالية حتى يتسنى للسلطات و الأشخاص المعنيين بالتحليل إلى تفصيل و تبسيط الظاهرة بكل معاييرها ومن كل الأبعاد الإجتماعية و الإقتصادية و الديمغرافية و هذا بمجموع النماذج المستخدمة في قياس كل المؤشرات الخاصة بالفقر و مستوى الرفاهية بالجزائر بالإضافية إلى نوعية المعطيات الإحصائية التي لبدى أن تكون جيدة حتى يتمكن من تحديد الفقراء من غير الفقراء و بإضافة منهجية الملاحظة و المنهجية غير الموضوعية بمشاركة الأخصائيين في وضع تعاريف و المفاهيم و أنواع الفقر المتواجدة بالجزائر حتى يتسنى لي السياسيين من وضع إستراتيجية محكمة للقضاء على الفقر ورفع من مستوى معيشة الأسر و الأفراد لتحقيق التنمية المستدامة ببلاد و لهذا قمنا في هذا الفصل بجمع و تبسيط بعض التحاليل المتعلقة بالفقر بالجزائر و قسمناها إلى مبحثين المبحث الأول متعلق بتحليل عام حول الظاهرة بالبلد ككل و معرفة مدى مكانة الجزائر من هذه الظاهرة و المبحث الثاني يتعمق في تحليل الظاهرة داخليا فيما يخص عدم المساواة بين الأفراد و الأسر المعيشية حسب آخر تحقيق مجرى بالجزائر سنة 2005 حسب المركز الوطني للدراسات و التحاليل السكانية cneap حول مستوى معيشة الأسر الجزائرية ، واضعة معظم المؤشرات المتعلقة بالفقر لكنها لا تكفي أمام معطيات أخرى متعلقة بهذا كالمؤشرات الديمغرافية من وفيات و خصوبة وهجرة و زواج بالإضافة المؤشرات المتعلقة بالإقتصاد من شغل و بطالة ، صحة و السكن ن بالإضافة إلى التعليم، و كما وضع البنك العالمي و برنامج الأمم المتحدة المعايير المخصصة للتنمية البشرية من نسبة أمل الحياة ما فوق 40 سنة و نسبة السكان الذين تجاوزو سن 25 سنة ومازالوا أميين بالإضافة إلى متوسط مابين نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الصالحة للشرب و نسبة الأطفال ما دون الخامسة الذين يعانون من نقص بالوزن، هذه معايير رغم انها تمس كل أصناف السكان من شيوخ وأطفال صحة وتعليم إلا أنها مازالت غير كافية من تحديد مكانة دول من دولة أخرى، وبهذا ندخل في تحليل الفقر حسب الخبراء و المختصين عبر هذين المبحثين:

المبحث الأول:الجزائر بلد فقير أم غني

في أعقاب نشوة تأمين المحروقات شهدت الصناعة الجزائرية سنة 1980 التاريخ الذي وضعها في مستوى نمو اسبانيا وهذا ما أعطى لها مكانة مرموقة فيما بين الدول الأكثر نموا في العالم .

شهدت الجزائر المستقلة ثلاثة مراحل مختلفة بين 1960 و 2004، حيث لم تتطابق الإحصائيات الرسمية حول نصيب الفرد من الدخل القومي الذي تراوح بين 1500- 3000 دولار وهذه النتيجة التي تصنف الجزائر بين الدول الغير الفقيرة ولا الغنية، و هذا في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2004 والذي يصنف دول العالم و يرتبها حسب مبادرة التنمية البشرية و قدرتها الشرائية أي متوسط الدخل القومي، وترتب بهذا الدولة الجزائرية فوق المتوسط العالمي, في حين لا زالت الدول العربية تحت المتوسط العالمي .

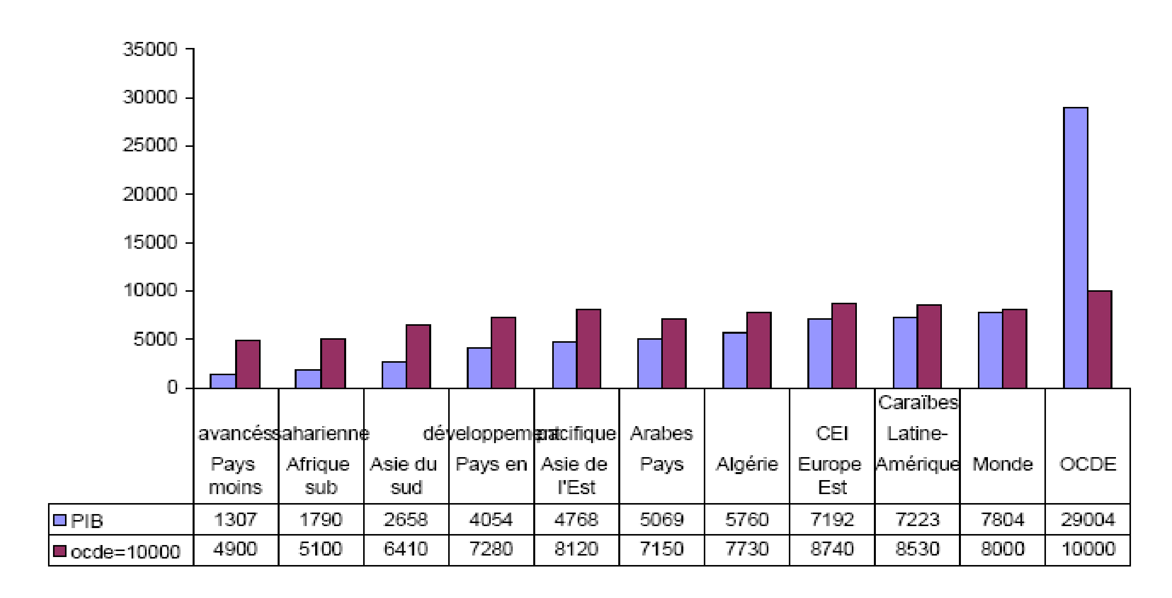
الرسم البياني رقم (14): تغيرات حصة الفرد من الدخل القومي بالجزائر منذ 1960 إلى غاية 2004



و منذ سنة **1980** كان هناك نمو في الناتج المحلي الإجمالي ما بين 1980-1995 وان كانت الزيادة دون المتوسط منذ **1987** , وبين **1995-2004** شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا.

ونجد معظم الكتابات التي كتبت عن الفقر في الجزائر كانت نقطة البداية سنة 1988 إلى غاية تاريخ إعداد التقارير التنمية البشرية. ومع ذلك فالفقر ليس جديدا في الجزائر .

الرسم البياني رقم (15): ترتيب البنود للدول حسب الدخل القومي و الدخل الفردي

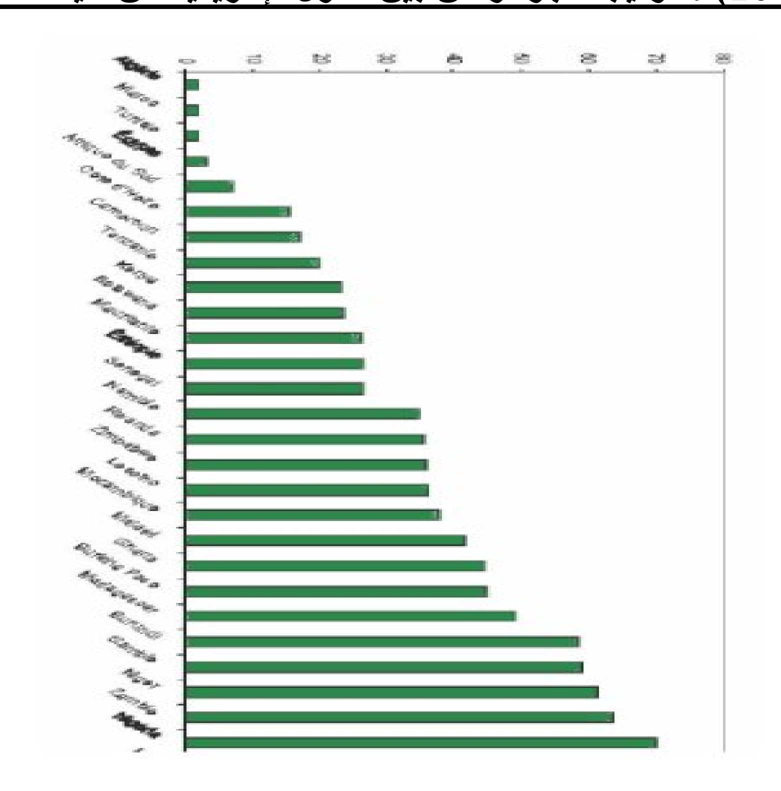


	Pays moins avancés	Afrique sub saharienne	Asie du sud	Pays en développement	Asie de l'Est pacifique	Pays Arabes	Algérie	Europe Est CEI	Amérique Latine-Caraïbes	Monde	OCDE
PIB	1307	1790	2658	4054	4768	5069	5760	7192	7223	7804	29004
ocde=10000	4900	5100	6410	7280	8120	7150	7730	8740	8530	8000	10000

1- الجزائر مقارنة بالدول الإفريقية:

لو أردنا مقارنة الجزائر مع الدول الإفريقية نجد أن المعيار الذي يقاس بهي داخل الدول الافريقية هو 1 دولار لليوم الواحد و بالنسبة للجزائر هو 1.8 دولار لليوم الواحد فهو يوجد بعد كبير بينهما إذ لا يمكن حتى إجراء مقارنة معهم و هذا ما يوضحه الرسم البياني الموالي:

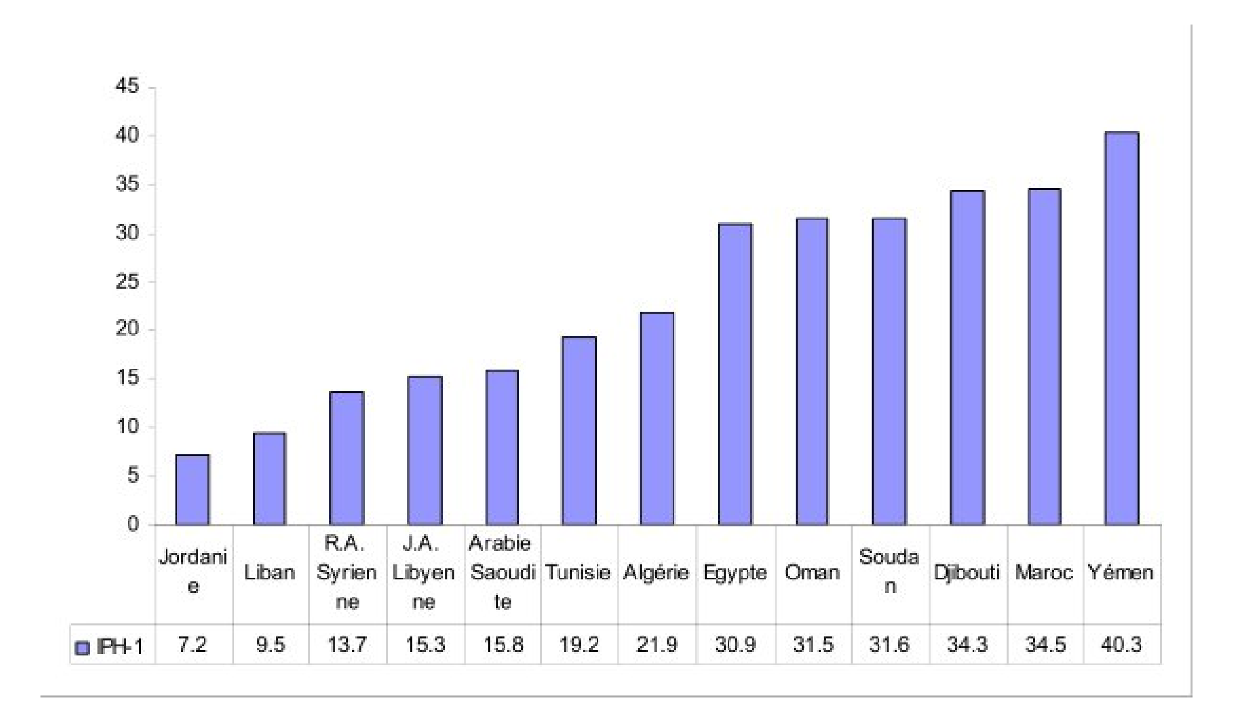
الرسم البياني رقم (16) : ترتيب الجزائر من بين الدول الإفريقية من حيث الفقر.



2- الجزائر مقارنة بالدول العربية:

تعد الجزائر من الدول الأولى التي تقل فيها نسب الفقر و هذا ما يوضحه مؤشر التنمية البشرية لبرنامج التنمية للأمم المتحدة و هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الرسم البياني رقم (17) : ترتيب الجزائر من بين الدول العربية من حيث الفقر.



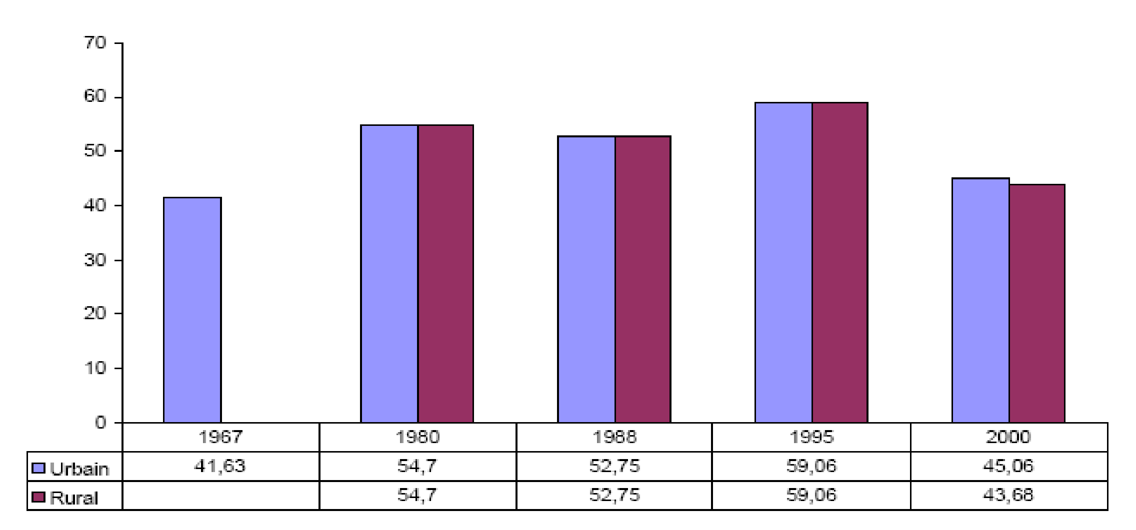
3- عتبات الفقر ونسبة الفقراء في الجزائر:

ابتداء من تاريخ **1967** كان الاتجاه نحو الإفقار، حيث يرى هذا الاتجاه انه من الخطأ ربط تدهور ميزانيات معيشة الأسرة لوحدها بنظام تقييم الأداء.

والفقر أصبح وضعا مقلقا في الجزائر المستقلة منذ سنة **1988** خاصتا عندما تضائل وتراجع مستوى العائدات النفطية بصورة حادة .

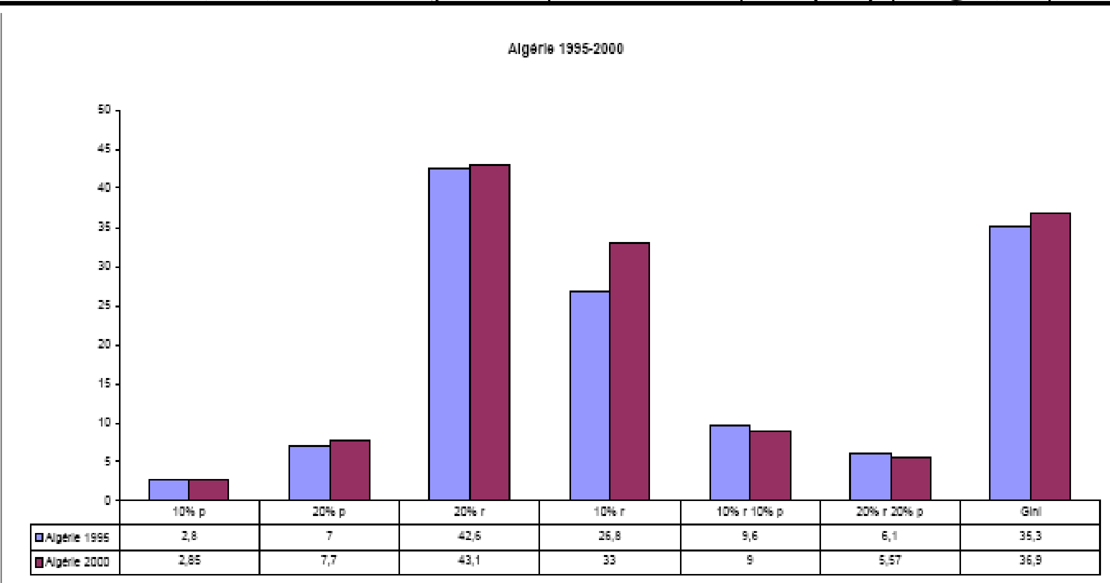
لو درسنا هياكل ميزانيات الأسرة الجزائرية منذ الاستقلال لوجدنا أن الدولة قد سخرت جزءا كبيرا من الميزانية للأغذية وهو مؤشر لإفقار الأسرة، فالمواد المكرسة للأغذية كانت على حساب مصروفات أخرى.

الرسم البياني رقم (18): تطور نسب المخصصة للغذاء من الميزانية داخل الأسر المعيشية بالجزائر منذ 1967



4- عدم المساواة في الجزائر:

الرسم البياني رقم (19): أهم مؤشرات عدم التساوي بالجزائر فيما بين سنة 1995 و 2000



من خلال الرسم البياني نلاحظ أنه زاد مؤشر **GINI** بين سنة **1995 -2008** وذلك من **35.3** إلى **36.9** وهذا يشير إلى عدم المساواة بالنسبة للطبقات المتوسطة.و بهذا أصبح الاتجاه نحو محاربة الفقر من الاستراتيجيات الوطنية للبلدان النامية، وارتبط اختيار عتبة الفقر بسوء التغذية لدى الأطفال واختيار العتبة بالاعتماد على 1-2 دولار في اليوم الواحد دون أي شكل من الأشكال فالمركز الوطني للدراسات CNES يفهم جيدا أن عتبة 1 دولار للجزائر من شانها أن تقرر أن الجزائر واقعة تحت خط الفقر.

فهذه العتبة تكون مختلفة حسب اختلاف المنطقة وانجاز الأسرة لنوع من النشاط, كما انه لا يمكن أن يأخذ دخل نصيب الفرد بنفس الطريقة أو الشكل عند البلدان ذات الدخل المتوسط كالجزائر وبلدان الفقيرة كالنيجر .

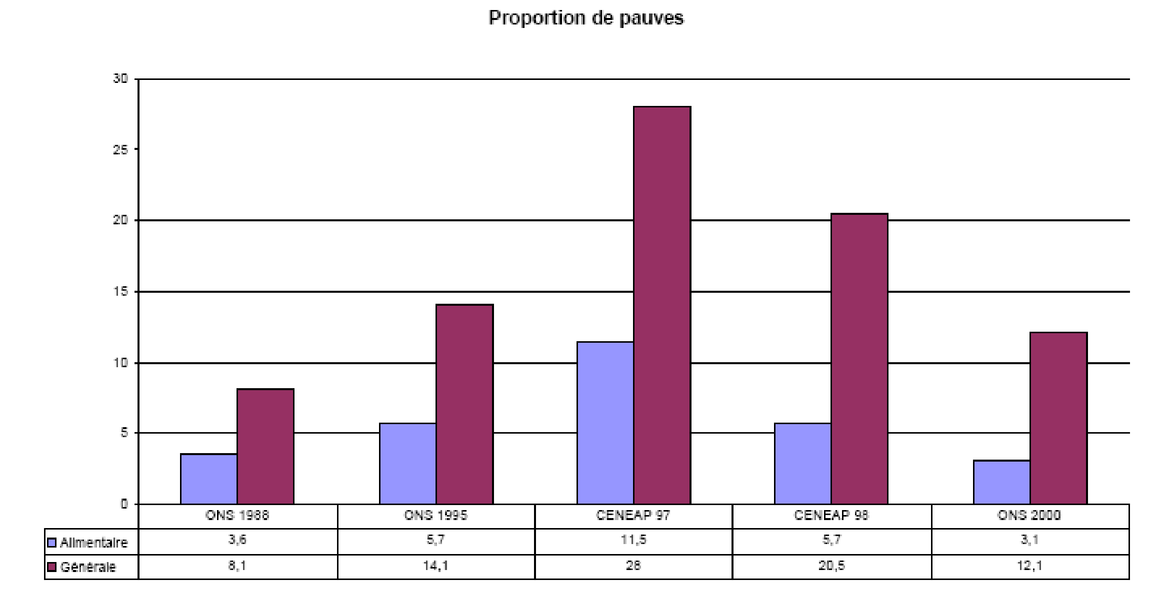
و يمكن أن تفيد هذه العتبة عند معرفة المزيد من المعلومات على الاستهلاك المعيشي للأسر،وهناك عتبة الأغذية والتي تقاس بالسعرات الحرارية والتي تساوي 2100 سعرات حرارية

في اليوم الواحد وهي قيمة محددة بحسب المتوسط الأمريكي،إلا أن الاحتياجات تختلف باختلاف السن والجنس ونوع النشاط والعادات في الأكل.

ووفقا للأستاذ **kelkoul**[76] و وفقا لتحقيق البنك الدولي فإن هذه العتبة لم تأخذ بجميع المنتجات الموسمية لتحديد الاستهلاك السنوي لكل منتج، كما أن تسمية الغذاء مختصر أو مجتمع،و أيضا أن ذلك يتم على أساس معيار **2100** (سعرات الحرارية- اليوم- الرأس).

وبالرغم من الاستهلاك الذي لوحظ على ارض الواقع وكذا الدراسة الاستقصائية سنة 1995 إلا أنها لم تأخذ بعين الاعتبار في حساب العتبات مما أدى إلى المبالغة في العدد الحقيقي و الفعلي للفقراء، و مع الإشارة أن هذه العتبات يمكن استعمالها لأغراض المقارنة الدولية على سبيل المثال لا الحصر.

الرسم البياني رقم (20):نسب الفقر الغذائي و الفقر العام اعتمادا على التحقيقات فيما بين 1988 و سنة 2000



	ONS 1988	ONS 1995	CENEAP 97	CENEAP 98	ONS 2000
Alimentaire	3,6	5,7	11,5	5,7	3,1
Générale	8,1	14,1	28	20,5	12,1

[76] باحث ديمغرافي و مسؤول بالديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر .

المبحث الثاني: قياس عدم المساواة والفقر في الجزائر

بلغت سلسلة من الدراسات الاستقصائية التي أجريت على المستوى الدولي بعد كبير من حيث المنهجيات القياسية المعروفة باسم "lsms" (المسوحات لقياس مستويات المعيشة).فهي تعتمد عليها المنظمات الدولية وكثيرا ما تتضمن بيانات من هذه المصادر لتقييم مستويات الفقر. وبالفعل ، فإن آخر تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية لسنة (2005) كانت فيها نتائج lsms الجزائر لعام 1995 ، على الرغم أن احدث الدراسات الاستقصائية للآسر المعيشية أجريت خلال سنة 2005 وهذا يعني انه ستكون المقارنة بين البيانات الرئيسية lsms 1995 وlsms 2005 فقط دون التعمق فيهما.

أثناء التحقيق lsms 1995، كان اختيار قياس الفقر عن طريق تحديد ثلاث (03) مستويات :

- **10.940** دج شخص الواحد في السنة (1،07 دولار / يوم) **لخط الفقر الغذائي.**
- **14820** دج (1،45 دولار / يوم لأقل من **خط الفقر** .
- **18.190 دج** (1،67 دولار / يوم) **لمستوى الفقر.**

هذه المستويات الثلاثة تمثل **5،7** ٪ ، **14،1** ٪ و **22،6** ٪ من سكان الجزائر.

في تقرير دراسة lsms 2005[77]، اختير للتصدي الفقر اختيار التدابير ، **موضوعية وذاتية** ، التي يستخدمها بعض البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ومن تلك القياسات المطلقة ، بناءا على عتبات 1 أو 2 دولار تعادل القوة الشرائية للشخص الواحد في السنة وضعت لبلدان فقيرة جدا في حين أن الجزائر هي من بين المستوى المتوسط للتنمية ، وفقا لتصنيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. و علاوة على ذلك، عن طريق اختيار عتبات منخفضة للغاية، قد يكون من المشجع أن نرى أن الجزائر لها قلة من الناس الذين يعيشون دون عتبة 1 أو 2 دولار، ولكن إن نقول أن الفقر قد اختفى ، لا يمكن ذلك، و من اجل تحسين استهداف الفئات الضعيفة من السكان، فإنه من الأنسب اعتماد عتبات موضوعية التي تسمح لنا لتسليط الضوء على أوجه القصور في الأجزاء الأقل حظا في مجتمعنا.

بين عامي **2002** و **2003** ، ووفقا لتقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام **2004** وعام **2005** ، شهدت الجزائر تعادل القوة الشرائية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي من **5700** الى **6100** دولار ، كما تحسن الترتيب على مؤشر التنمية البشرية ، من المرتبة **108** إلى المرتبة **103** .

وبمقارنه مستويات مؤشر الفقر البشري في نشر تقارير سنوية عن التنمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، نجد في تقرير عام **2004** الجزائر في المرتبة الثالثة و الأربعين في مكان بدل المرتبة 48 عام **2005** في حين ارتفعت قيمة وتراوح الرقم القياسي لصالح **21،9** إلى **21،3** تنطوي على

[77] **LES DETERMINANTS DE LA PAUVRETE EN ALGERIE,RESULTATS DE L'ETUDE LSMS 2005**,RAPPORT FINALE . **CENEAP. Avril 2006.**

حدوث تحسن. وفي الواقع ، فإن الترتيب يقول لنا ببساطة أن التحسن في الجزائر أكثر تواضعا بكثير من المتوسط.

أولا: الفقر وعدم المساواة على مستوى الأسرة المعيشية

أسلوب الحياة الجزائرية المنظمة عادة بين عدة أفراد من أسرة واحدة، مما يترك مجالا ضئيلا لشخص واحد الأسر المعيشية، والمعروفة باسم **'الأسر المعيشية معزولة'**. و هذا هو السبب في مستوى الأسرة المعيشية الدراسة مثيرة للاهتمام للفقر، ولاسيما بالنسبة إلى الخصائص الفردية رب الأسرة (بين الجنسين، والحالة الفردية، النشاط، الخ.) مع مستوى الفقر. و مع ذلك، تحليل الفقر لا يبقى على هذا المستوى و المستوى الفردي وسيتم تناولها في الجزء الثاني من هذا الفصل.

يتم اختيار خط الفقر بالنسبة للأسر المعيشية الجزائرية بـالعتبات المطلقة والنسبية والذاتية والموضوعية العتبات. قبل أن تقرر، و ينظر في بعض النتائج الأولية لتصحيح الأفكار، في الوقت الذي تسعى فيه مزيج من الموضوعية والذاتية العتبات.

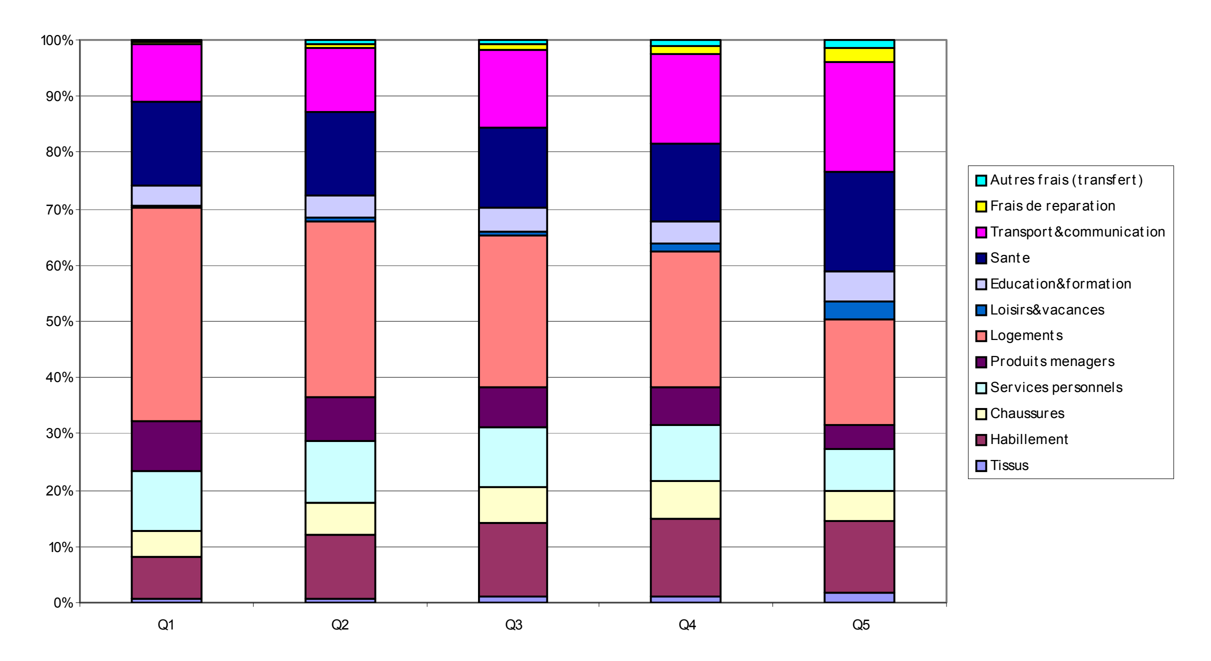
جدول رقم (33): متوسط السنوي للإدخار داخل لأسر المعيشية و الأفراد حسب الكمي.

الكمي	متوسط الإدخار العام للأسر المعيشة في السنة بالدينار	متوسط الادخار العام للفرد بالدينار	نسبة إدخار الأسرة المعيشية بالنسبة للكمي %
الكمي الأول	118778	31447	0.073
الكمي الثاني	199062	42015	0.122
الكمي الثالث	265259	51604	0.163
الكمي الرابع	358678	63907	0.221
الكمي الخامس	682893	110488	0.421
المجموع	**323661**	**59679**	**1.00**

المصدر : تقرير النهائي حول التحقيق المجرى حول مستوى المعيشة للأسر بالجزائر سنة 2005، المركز الوطني للدراسات و التحاليل السكانية.

وفقا للدراسة البيانات lsms في عام 2005، بلغ متوسط إنفاق 164 دينار جزائري في اليوم الواحد. الإنفاق في الخمس الأولى 86 دينار يوميا اي حوالي 1 دولار في اليوم الواحد ، والثانية في الخمس 115 دينار والثالث 141 دينار والرابع 175 دينار والخامس فقط لأنه في الخمس وبلغ متوسط الإنفاق تبرز مع 303 دينار لكل يوم.

الرسم البياني رقم (21): توزيع المواد غير الغذائية على ميزانيات الأسر المعيشية من جانب الميزانية و كميات الخمس



125

المصدر : **تقرير النهائي حول التحقيق المجرى حول مستوى المعيشة للأسر بالجزائر سنة 2005، المركز الوطني للدراسات و التحاليل السكانية.**

من خلال الرسم بياني الموضح، يتضح لدينا أن الميزانية غير الغذائية للخمس الأولى يسيطر على النفقات ذات الصلة بالإسكان، ونصيب هذا الموقف بشكل منتظم في التناقص كما يرتفع مستوى الخمس. وفي المقابل، فان الميزانيات المخصصة للصحة والترفيه والتعليم وزيادة الإنفاق الأنسجة بصورة منتظمة مع الخمس.

و من ناحية أخرى، إذا نظرتم إلى المعامل الغذاء، بما في ذلك نسبة الإنفاق على الغذاء من بين مجموع النفقات، كما أن هناك تحسنا منذ العام لمعامل ارتفع من 59 بالمائة عام 1995 إلى 52 ٪ ولكن 80 ٪ من السكان، أو الأخماس 1 و 2 و 3 و 4 التي لا تزال فوق 50 ٪. تقدير استهلاك الدراسة الاستقصائية 2000 (45 ٪) علامات هامة في كسر الاتجاه العام معامل الأغذية.

جدول (34) : معامل الأغذية في نفقات الأسرة المعيشية الكميات الخمسة

الكمي	المتوسط	العدد
الكمية الاولى	0,60	989
الكمية الثانية	0,55	989
الكمية الثالثة	0,53	990
الكمية الرابعة	0,50	989
الكمية الخامسة	0,42	990
المجموع	**0,52**	**4947**

من حيث الفوارق، نجد أن المناطق الحضرية والريفية نفس المستوى تقريبا مع 51 و 52 ٪ على التوالي بالنسبة للمعامل الأغذية، مما يخفض من بالمقارنة مع 1995 (55 ٪).

وعلى صعيد آخر ، عن طريق عبور المتغير 'الاجتماعية' للأسر المعيشية التي تعبر عن شعور ذاتي من الفقر مع شعبه إلى الأخماس ، يمكننا أن نقترح ما يلي توزيع الفقر الذاتية :

فان الأخماس 2 و 3 و 4 يمثلون الطبقة الوسطى التي تصور الحالة الاجتماعية والاقتصادية على النحو 'معتدل' ؛ فإن الخمس 1 يشمل معظم الفقراء ؛ و في5 الخمس ويشمل الأسر الغنية أو

تصنيفها على أنها الأكثر ثراء.و مع ذلك، فان الفقراء تميل إلى المبالغة في (184 ٪) والدول الغنية إلى ناقص (14 ٪) من وضعهم. إذا كان لنا عبر تصور الأخماس الفقر ، نجد أن الخمس الأولى من الأسر يقولون أنهم فقراء في نسبة 60 في المائة في الأسر التي ترأسها كل من الرجل و المرأة. و بعبارة أخرى ، فان 60 ٪ من أفقر 20 ٪ يعتبرون أنفسهم فقراء ، وهو ما يمثل 12 في المائة من الأسر المعيشية. و بالإضافة إلى ذلك، كثير من الأسر التي تملكها الأخماس 2 و 3 و 4 و 5 وسوف أقول أيضا فقراء ولكن ليست هناك سوى 12 ٪ فوق التصور الذاتي بالإضافة إلى توزيع الأخماس الهدف.

جدول (35): تصور الأسر المعيشية من جانب وضعها الاقتصادي حسب كمي الأخماس

		الكمي 1	الكمي 2	الكمي 3	الكمي 4	الكمي 5	المجموع
الحالة الإجتماعية	فقيرة	612	409	333	228	133	1715
	حضارية	305	494	598	687	741	2825
	متوسطة	15	16	17	29	52	129
المجموع		**932**	**919**	**948**	**944**	**926**	**4669**

المصدر : تقرير النهائي حول التحقيق المجرى حول مستوى المعيشة للأسر بالجزائر سنة 2005، المركز الوطني للدراسات و التحاليل السكانية.

من اجل تسوية مسألة الفقر، سوف نستخدم نفقات الاستهلاك لتحديد الفقراء في اتخاذ الخمس الأولى على أنها إشارة تحد من 50 ٪ من متوسط المستوى من الإنفاق، وهو تدبير الأكثر استخداما في البلدان المتقدمة النمو لتقييم مستوى الفقر النسبي في هذه البلدان.
الأسر الفقيرة تقع في أول خمس يكون بها تقديم الأغذية بنسبة 62 ٪. وهي تمثل 11،1 بالمائة من الأسر المعيشية.

الجدول (36) : معامل الأغذية في نفقات الأسرة المعيشية في الخمس والرقم القياسي للفقر

PAUVREM فقر الأسر المعيشية	الكمي	المتوسط	العدد	%
0	الكمي الأول	0,58	440	0,089
	الكمي الثاني	0,55	989	0,200
	الكمي الثالث	0,53	990	0,200
	الكمي الرابع	0,50	989	0,200
	الكمي الخامس	0,42	990	0,200
	المجموع	**0,51**	**4398**	**0,889**
1	1	0,62	549	0,111
	المجموع	0,62	549	0,111
المجموع	الكمي الاول	0,60	989	0,200
	الكمي الثاني	0,55	989	0,200
	الكمي الثالث	0,53	990	0,200
	الكمي الرابع	0,50	989	0,200
	الكمي الخامس	0,42	990	0,200
	المجموع	**0,52**	**4947**	**1,000**

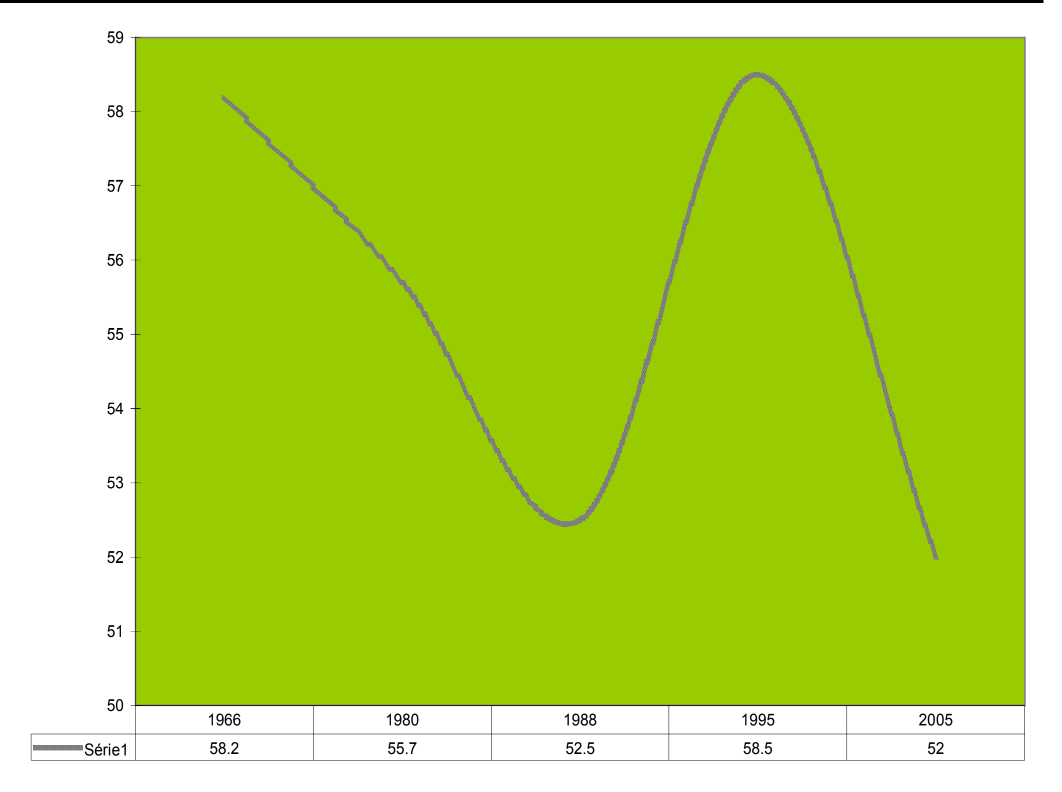
المصدر: تقرير النهائي حول التحقيق المجرى حول مستوى المعيشة للأسر بالجزائر سنة 2005، المركز الوطني للدراسات و التحاليل السكانية.

127

لذلك نحن بني متغير **'فقر الأسر المعيشية'** pauvrem ، استنادا إلى عتبة 50 ٪ من متوسط المستوى من نفقات الأسرة المعيشية ، أو 131074 دينار في السنة.
مفاتيح أساسية لتتبع تطور الفقر هو بدون شك المعامل دعم الميزانية التي تمثل جزءا من الموازنة التي ينفقون على الطعام. المعامل أكثر من ذلك ، فان انخفاض الأسرة يمكن ان تكريس الموارد من اجل الصحة ، والتعليم ، الترفيه.....[78]
الرقم القياسي على الدوام أعلى من 50 ٪ في الجزائر منذ أوائل عام 1966. وبطبيعة الحال ،الاستقلال الى حد كبير الى تحسين الظروف المعيشية للجزائريين ، ولكن في ظل الإدارة الاستعمارية ، والفقر هو أسوأ بكثير. وعند النظر إلى اتجاه هذا المؤشر ، نجد أن وبصرف النظر عن الفترة 1988-1995 ، انخفاض مستمر ومنتظم. ارتفاع معدل المسجلة في عام 1995 ، أعلى حتى على مستوى عام 1966 ، لا ينبغي أن تعتبر دقيقة للغاية ، نظرا للظروف التي جرت في إطار lsms عام 1995 ، ولكن يمكن للمرء أن يتصور انه يعكس على أي حال تدهور الظروف المعيشية للجزائريين خلال الفترة المظلمة التي يمر بها البلد.

[78] **تقرير النهائي حول التحقيق المجرى حول مستوى المعيشة للأسر بالجزائر سنة 2005، المركز الوطني للدراسات و التحاليل السكانية.**

الرسم البياني رقم (22): تطور معامل الأغذية في ميزانيات الأسر المعيشية ، 1968-2005



	1966	1980	1988	1995	2005
Série1	58.2	55.7	52.5	58.5	52

في حين أن طريق عدم تطور هذا المؤشر ، يمكننا أن نتوقع بالفعل انخفاض في الفقر ، الذي استأنف في اتجاه نزولي بعد هذا الاستطراد من 1988-1995.
تقرير الجزائر 2005 عن الأهداف الإنمائية للألفية وتعرب بوضوح ، والتي تمثلت في تنفيذ ثلاثة برامج التثبيت مع صندوق النقد الدولي (في عام 1989 و 1991 و 1994) ، مما أدى إلى إعادة جدولة الديون الخارجية فى عام 1994. اهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية قد شهدت خلال هذه الفترة ، تطور سلبي. وكان نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة سلبية من حيث القيمة الحقيقية. التضخم زيادة كبيرة، و خاصة بسبب تحرير الأسعار وانخفاض قيمة الدينار. زادت البطالة في إطار الأثر المشترك لتباطؤ النشاط الاقتصادي وفقدان فرص العمل في القطاع العام الناجم عن إعادة الهيكله الاقتصادية. وارتفع معدل البطالة من 17 بالمئة الى ما يقرب من 25 ٪ خلال هذه الفترة وبنسبة 28 ٪ في عام 1995.
الدخل المتاح للآسر المعيشية ، ولا سيما أولئك الموظفين بنسبة 20 ٪ من حيث القيمة الحقيقية. النفقات الاجتماعية للدولة وقد تعرضت كبح جماح القوة الشرائية قد تدهورت إلى حد كبير. الحالة الأمنية في البلد وكان أيضا واحدا من أكثر ملزمة.
في سياق الركود الاقتصادي قد أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية للأسر المعيشية بصفة عامة ، والعديد من مؤشرات التنمية الاجتماعية قد شهدت انخفاضا.

1- حالات الفقر ، وعمق وشدة على مستوى الأسرة المعيشية بالجزائر

قدم الفصل 2 الأرقام الرئيسية القياسية المستخدمة في الأدبيات. وهنا لا تأخذ هذه التعاريف ونشير هنا إلى القارئ الفصل السادس. يمكن لنا هنا إدخال مفهوم يستحق الشرح سريع: 'التأثير' ، 'عمق' و 'شدة' ، التي تتيح للمساهمة فئة معينة على الفقر على الصعيد الوطني. و هذا يتيح تحسين استهداف الفئات الضعيفة من السكان من الفقر ، وبالتالي أي جدول زمني لاتخاذ التدابير المناسبة، بمقارنه الوزن في عدد السكان من فئة معينة في الرقم القياسي مباشرة اثر يمكننا أن نرى ما إذا كان هذه الفئة هي أكثر أو اقل تأثرا من الفقر ويبلغ متوسط عدد السكان. الجدول التالي يشرح تفاصيل هذه المساهمات و هذا وفقا لخصائص رب الأسرة.

129

جدول رقم (37) : مساهمات الأسر المعيشية في فقر ، وفقا لخصائص رب الأسرة بالجزائر لسنة 2005

المتغيرات	النسبة P0		العمق P1		الشدة P2		المعدل
	العدد	النسبة	التوزيع بالمائة	العمق	التوزيع بالمائة	الشدة	
الوسط							
حضري	**2901**	0.082	43.00%	0.227	59.07%	0.092	58.12%
ريفي	**2046**	0.152	57.00%	0.223	40.93%	0.094	41.88%
جنس رب الأسرة							
رجال	**4405**	0.1	79.00%	0.2	84.00%	0.08	79.00%
نساء	**542**	0.21	21.00%	0.32	16.00%	0.17	21.00%
الحالة الشخصية							
عامل	**2990**	0.09	49.72%	0.18	49.74%	0.06	41.91%
بطال و يعمل	**287**	0.28	14.85%	0.26	6.90%	0.11	7.38%
بطال	**19**	0.21	0.74%	0.34	0.60%	0.16	0.71%
ماكثة بالبيت	**195**	0.19	6.85%	0.39	7.03%	0.21	9.57%
منحة التقاعد	**1303**	0.09	21.67%	0.27	32.51%	0.12	36.53%
وظيفة أخرى	**152**	0.22	6.18%	0.23	3.23%	0.11	3.91%
المستوى الدراسي							
بدون تعليم	**1945**	0.15	55.29%	0.25	44.96%	0.11	48.82%
مدرسة قرآنية	**318**	0.14	8.44%	0.2	5.88%	0.07	5.08%
إبتدائي	**1014**	0.09	17.30%	0.19	17.81%	0.07	16.20%
متوسط	**822**	0.05	7.79%	0.21	15.96%	0.08	15.00%
ثانوي	**581**	0.09	9.91%	0.19	10.21%	0.07	9.28%
جامعي	**224**	0.03	1.27%	0.25	5.18%	0.11	5.62%
المجموع	**4904**	**0.111**	**100%**	**0.225**	**100%**	**0.093**	**100%**

المصدر: تقرير النهائي حول التحقيق المجرى حول مستوى المعيشة للأسر بالجزائر سنة 2005، المركز الوطني للدراسات و التحاليل السكانية.

1-1 الفقر وفقا لمكان الاقامة

وفقا لاستخدام خط الفقر بالنسبة للأسر المعيشية (11،1 ٪) ، و 8 ٪ من الأسر المعيشية الحضرية ويمكن اعتبار الفقراء ، ضد 15،2 ٪ في المناطق الريفية. عمق أعلى قليلا في المناطق الحضرية، وهو ما يمثل 22،7 ٪ مقابل 22،3 ٪. كما شدة ، وهو أعلى بقليل من 9،2 في المائة في المناطق الحضرية مقابل 9،4 في المائة في المناطق الريفية. الفقر في الجزائر هي في المقام الأول في المناطق الريفية.

جدول رقم (38) : مؤشرات الفقر من جانب الطبقة

الوسط		الفقر	العمق	الشدة
حضري	المتوسط	0,082	0,227	0,092
	العدد	2901	297	297
ريفي	المتوسط	0,152	0,223	0,094
	العدد	2046	408	408
المجموع	المتوسط	0,111	0,225	0,093
	العدد	4947	705	705

المصدر: تقرير النهائي حول التحقيق المجرى حول مستوى المعيشة للأسر بالجزائر سنة 2005، المركز الوطني للدراسات و التحاليل السكانية.

2-1 الفقر وفقا لنوع لرب الأسرة

كما هو الحال في العديد من البلدان الإفريقية ، والأسر التي ترأسها النساء أكثر تضررا من الفقر من تلك التي يرأسها رجل (21 ٪ مقابل 10 ٪) مع عمق وشدة العالي.

3-1 الفقر وفقا لحالة فردية لرب الأسرة

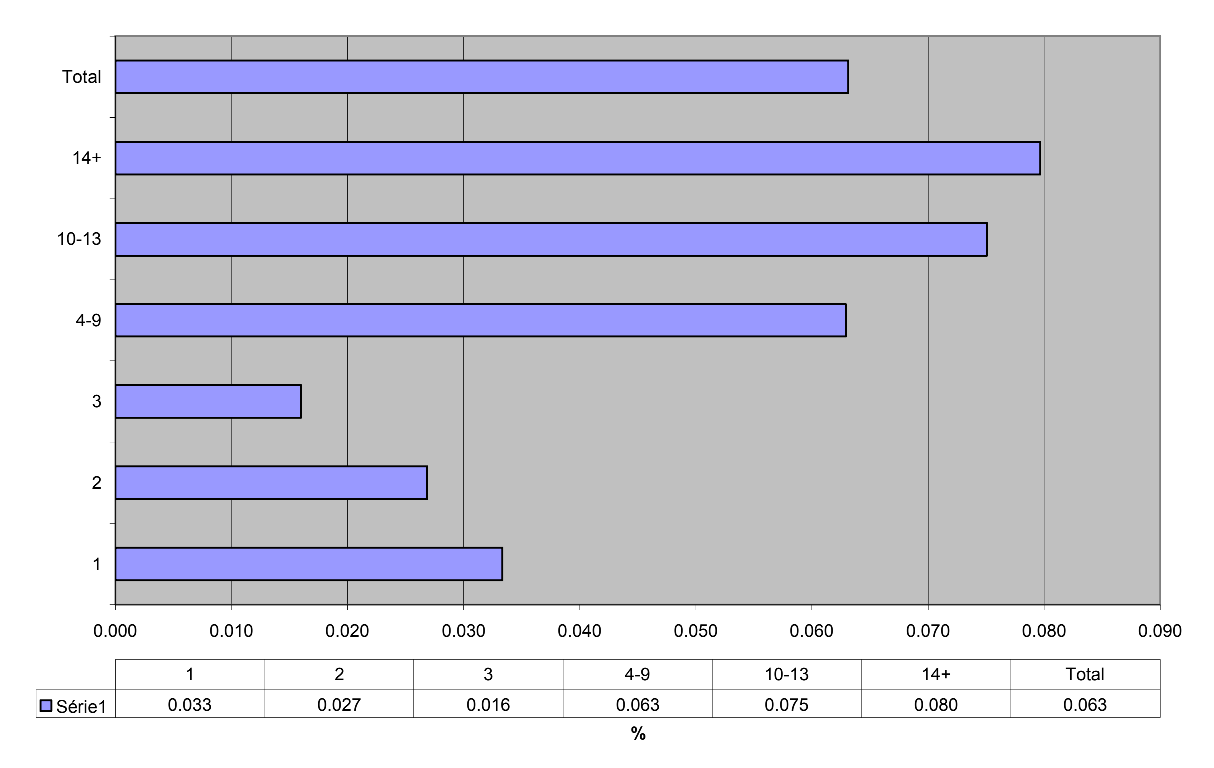
وهذه هي الأسر التي يرأسها هو بالفعل من العاطلين عن العمل من الذين يعانون اشد المعاناة من الفقر (28 ٪) و الأسر المعيشية التي تحتل رئيس متقاعد أو اقل من 9 ٪ مع الفقراء.

4-1 الفقر حسب قطاع النشاط لرب الأسرة

ومن بين القطاعات ، الصناعة بأفضل مع 2 في المائة فقط من الأسر الفقيرة ، تليها الفنادق والخدمات مع 7 ٪ والتجارة بنسبة 8 ٪. الأسر التي ترأسها رؤساء المشاركين في أنشطه الزراعية و الحيوانية ومصائد الأسماك أو أكثر الفئات تضررا من الفقر مع 19 ٪.

5-1 الفقر وفقا لحجم الأسرة المعيشية

الرسم البياني رقم (23) : النسبة المؤوية للفقراء وفق حجم الأسرة المعيشية



	1	2	3	4-9	10-13	14+	Total
Série1	0.033	0.027	0.016	0.063	0.075	0.080	0.063

من خلال الرسم البياني نرى أن العلاقة بين حجم الأسرة والفقر ليست خطية. وبدلا من ذلك، هو الخط المنحنى مع الذروة الأولى للأسر المعيشية من شخص واحد (أكثر من 3 ٪ من الفقراء)، ثم انخفاض بالنسبة للأسر 2 من الأشخاص يزيد عن 3 أشخاص من أسرة وبالتالي من نسبة ادني من الفقراء مع ما يزيد قليلا عن 1،5 ٪. يتجاوز حجمها 4 ، وهناك زيادة سريعة من الفقر مع حجم الأسرة المعيشية.

من حيث الأسر المعيشية ، فان نسبة 11،1 ٪ من الأسر الفقيرة ويجب الآن أن يعبر عنه الفرد من حيث : اذا كانت كل الأسر الجزائرية لديها نفس الحجم والتكوين حسب السن ، فان نسبة الأسر الفقيرة ستكون هي نفسها كما أن للفقراء. كما ليس هذا هو الحال ، على الرغم من 8،2 ٪ ممن شملهم الاستطلاع في العيش في الأسر الفقيرة ، لا يوجد سوى 6،3 ٪ من الشعب ونحن من التحقق من ظروف موضوعية وذاتية (اقل من 50 ٪ من متوسط الإنفاق للفقر و الإدراك).

1-6- الفقر ووفقا لقطاع النشاط القانوني لرب الاسرة

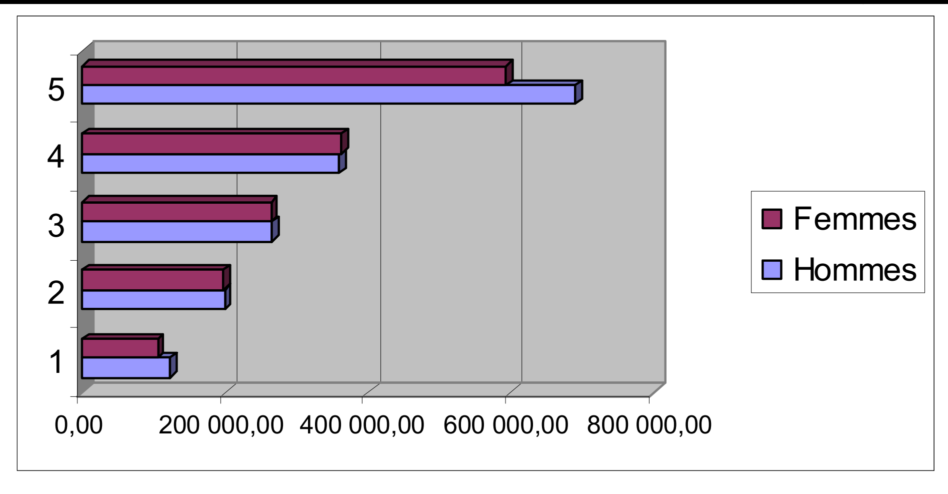
رؤساء الأسر الذين يعملون في القطاع غير الرسمي أكثر الفئات تضررا من الفقر (16 ٪). ومن القطاع العام ، الذي يبدو أكثر ملائمة مع 5 في المائة ، وقبل وقت كاف من القطاع الخاص 12 ٪.

1-7- عدم المساواة على مستوى الاسرة المعيشية

المؤشر الرئيسي سوف يستخدم مؤشر جيني. ونحن نشير إلى القارئ الفصل 1 لوضع تعريف وطريقة حساب مؤشر جيني. الجداول لتولي هذا الفرع.

وبالإضافة إلى ذلك ، في عام 2005 بلغ مؤشر جيني 37،5 ٪ في المناطق الحضرية مقابل 24،1 في المائة بالمناطق الريفية ، في حين أن الاختلافات بين الجنسين ، كما أن هناك العديد من الاختلافات وعدم المساواة بين الرجال كما كان إلا أن 32،9 ٪ مقابل 19،7 ٪ للنساء.

<u>الرسم البياني رقم (22): متوسط إنفاق الأسر المعيشية حسب نوع رب الأسرة المعيشية و الكمي</u>



<u>المصدر</u>: تقرير النهائي حول التحقيق المجرى حول مستوى المعيشة للأسر بالجزائر سنة 2005، المركز الوطني للدراسات و التحاليل السكانية.

عندما تؤخذ في الاعتبار نوع من رب الأسرة ، وهناك شبه متساوية دينار للنفقات الطبقات المتوسطة ، وهي الأخماس 2 و 3 و 4 وعدم المساواة لصالح الأسر المعيشية التي يرأسها رجل لكل في الخمس الأولى ، وبدرجه اكبر كثيرا لفي الخمس الخامس.
و إذا عقدنا مقارنة بين مستوى النفقات وفقا لمستوى من رب الأسرة ، نجد انه لا يوجد سوى لأنه في الخمس الخامس التعليم ويبدو ان الاختلاف لتشغيل حاسمة ، ولكن غير متوقعة تماما .

ويظهر ارتفاع مستوى اكبر مع مستوى الإنفاق ، ولكن تابعت عن كثب من قبل الابتدائي والقرآن أمامنا الآن من المستوى المتوسط والثانوي. ومن المرجح ان هذا الوضع يرتبط النوع من النشاط.
إلا انه في الخمس الخامس للنشاط إن رب الأسرة يعمل اختلافات كبيرة من حيث نفقات الأسرة المعيشية. وتحقيقا لهذه الغاية ، ويرتفع الى أكثر من الأخماس أكثر من مستوى وارتفاع حجم الإنفاق. النشاط ويبدو أن أكثر ربحيه الزراعة التي تتبعها والإنشاءات والتجارة. أنشطة اقل جاذبيه من وجهة النظر المالية ويبدو أن والصناعة و الادارة.
اذا كان احد يدرس القطاع القانوني ، والقطاع الخاص والذي يتميز وبلغ متوسط الانفاق اعلا ، يليه قطاع 'الخارجية' ، والقطاع العام في احتلال مكان ما قبل الاخيرة ، قبل القطاع غير الرسمي.
كما الاجتماعية والاقتصادية لمجموعة ، ومن المنطقي ان الاراضي في الخمس الخامس تظهر مستوى اعلى من الإنفاق على تتبع بالفعل من العاطلين عن العمل. ومع ذلك ، وربات البيوت والعاطلين عن غيره من الناس من لم يعمل ، تنفق اقل من ذلك.
من هذه الفوارق يمكن ان نقول :

أ- **عدم المساواة حسب نوع رب الاسرة المعيشية** : انه لأوجه عدم المساواة بين الرجل والتي هي اكثر وضوحا (32،9 ٪ مقابل 19،7 ٪ فقط للنساء). يمكن ان يكون ذلك جزئيا الى ضعف وجود المراه في سوق العمل ونوع الوظائف التي تركز.

ب- **عدم المساواة وفقا لحالة فردية من رب الأسرة** : انه ان عدم المساواة بين أرباب و العمل هو اكبر وبين المناورات والموسميه اضعف.

ت- **عدم المساواة حسب قطاع النشاط رب الاسرة** : من بين قطاعات النشاط ، وهو في هذه الصناعة نجد ان أكبر أوجه عدم المساواة وكذلك في الزراعة وصيد الأسماك وتربية المواشي.

ث- **عدم المساواة القانونية ووفقا لقطاع النشاط رب الاسرة** : وهذه هي الأنشطة ذات الصلة "من الخارج" تسبب أكبر من عدم المساواة والقطاع غير الرسمي وهذا اقل وعدم المساواة ، مع الأرقام القياسية جيني تتراوح بين 15 ، 3 ٪ الى 53،3 ٪.

2- الفقر على المستوى الفردي

ووفقا للتقرير عن التنمية في عام 2005 من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي واحيل الى الحكومة الجزاءريه ، 3،1 ٪ من الجزائريين الذين يعيشون في عام 2000 دون خط الفقر الغذائي و12،1 ٪ تحت خط الفقر. كل العتبات ويمثلون ما يقرب من 1،5 دولار من دولارات الولايات المتحدة (2) تعادل القوة الشراءيه ، اي 30 ٪ من الدولار الحالية عن الجزائر.

اذا كنت تريد التحقق من كيفية توزيع سكان الجزائر في عام 2005 ، بالمقارنة مع كل من العتبات المطلقة ، نجد ان الحد الادنى للاغذية سا حوالى 11.965 دا والفقر العام 15.953 دا.
ووفقا lsms عام 2005 ، هي على التوالي 2،7 ٪ و 5،7 ٪ من الجزائريين يعيشون تحت عتبة الفقر العام للاغذية والخط ، والتي تنطوي على مستويات أعلى من الفقر المدقع ، وانخفاض مستويات الفقر العام لل 2005.
الكثير ليفتري عتبة 1 دولار للشخص الواحد في اليوم الواحد ، واستخدام سعر الصرف لعام 2005 ، من 72،8 دا ل1 دولار من دولارات الولايات المتحدة من جانب وتطبيق نسبة 30 ٪ لتصل الى مبلغ خطة العمل السنوية للمشروع ، نجد أن فقط 0،6 ٪ من الجزائريين الذين يعيشون في عام 2005 الى أقل من 1 دولار في اليوم تعادل القوة الشرائية (0،4 ٪ في المناطق الحضرية و 1 ٪ للمناطق الريفية) ، مما يجعل من عتبة سيئة لتناسب الجزائر.
فضلنا على النحو التالي : نرى أن احد الأشخاص الذين لديهم مستوى من الإنفاق اقل من 50 ٪ من متوسط المستوى ،يمكن القول الفقراء هم الفقراء على الصعيد الوطني ، وبذلك يجمع بين الفقر النسبي والفقر موضوعية وذاتية. ووفقا لهذا التعريف ، وهناك 6،3 ٪ من الفقراء في الجزائر ، حوالي 2.057.060 الجزائريين. كما نود أن نذكرك بأن الخطة المتوقعة 518000 الفقراء و2.200.000 ، على التوالي دون عتبة الأغذية والعتبة الفقر العام.
على الرغم من أن التحليل على فقر الفرد التي حددتها مجموعة من التدابير على النظرة الموضوعية والذاتية ، رغم توفير بيانات عن المستويات المطلقة ، وهما 'عتبة الغذاء' و 'عتبة الفقر على نطاق واسع'.

جدول رقم (39): الاصابة ، وعمق وشدة الفقر وطبقات مختلفة تعتبر عتبات عتبة خط الفقر الغذائي وعتبة وطنية شاملة

	الوسط				المجموع	
	حضري		ريفي			
	متوسط	عدد	متوسط	عدد	متوسط	عدد
خط الفقر الغذائي	0.020	17569	0.036	13465	0.027	31034
خط الفقر العام	0.036	17569	0.083	13465	0.057	31034
الخط الدولي للفقر	0.037	17569	0.097	13465	0.063	31034
خط العمق الدولي	0.012	17569	0.030	13465	0.020	31034
عمق الخط الغذائي	0.207	347	0.239	488	0.225	835
عمق خط الفقر العام	0.271	640	0.247	1115	0.256	1755
شدة خط الفقر الدولي	0.005	17569	0.013	13465	0.009	31034
شدة خط الفقر الغذائي	0.068	347	0.099	488	0.086	835
شدة خط الفقر العام	0.105	640	0.100	1115	0.102	1755
خط الفقر لـ 1 دولار / للشخص/ في اليوم الواحد	0.004	17569	0.010	13465	0.006	31034

كما يقدم جدول رقم (39) حالات ، عمق وشدة الفقر و أعمال الموئل من جانب الطبقة عتبات مختلفة : عتبة خط الفقر الغذائي وطنية شاملة العتبة التي اعتمدتها الدراسة عن طريق الجمع بين الهدف على الفقر والفقر ذاتية .

و الجدول التالي يلخص لنا تطورات الفقر عبر السنوات التي اجريت بها تحقيقات حول الفقر بالجزائر منذ 1988 إلى غاية 2004

جدول رقم (40): تطور الفقر بين عامي 1988 و 2004

135

	Seuil	2004***	2000**	1995*	1988*
Taux de pauvreté en (%)	01$	-	0.8	-	1.9
	SA	1.6	3.1	5.7	3.6
	SPG	6.8	12.1	14.1	8.1
Indice d'écart de pauvreté	SA	-	0.5	0.7	0.4
	SPG	-	0.025	0.017	0.007
Degré de pauvreté en (%)	SA	-	15.5	12.3	11.1
	SPG	-	20.2	12.1	8.6
Nombre de pauvres en milliers	01 $	-	243	-	452
	SA	518	952	1611	850
	SPG	2200	3719	3985	1885

* خط الفقر الغذائي (sa) وتحدد الحد الأدنى المطلوب من السعرات الحرارية من 2100 شخص الواحد يوميا. كما خط الفقر العام (نظام الافضليات المعمم) ، وهو يشمل ، بالإضافة إلى الأغذية عتبة ، ويقدر غير الغذائية بالمقارنة مع الاحتياجات غير الغذائية التي تعتبر لا غنى عنه من جانب الأسر المعيشية عند نقطة لا تقبل تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات من السعرات الحرارية.

sa : عتبة الأغذية في إطار نظام الافضليات المعمم : الفقر العام

* المصدر : البنك الدولي

** المصدر : الهيءه العامة للتخطيط والتبصر وعلى اساس التحقيق ons الاستهلاك عام 2000.

*** المصدر : الهيئة العامة للتخطيط والاستبصار : تقديرات عن طريق استخدام برامج الحاسوب التابع للبنك الدولي.

تقدم الدراسة نتائج **lsms 2005** لا تزال قريبة من البيانات الواردة في التقرير الوطني من حيث انتشار الفقر :

0،6 ٪ من عدد السكان اقل من 1 دولار يوميا مقارنة 0.8 في المائة عام **2000**

2،7 في المائة دون عتبة الغذاء مقابل 3،1 في المائة في عام **2000**

5،7 ٪ تحت خط الفقر العام مقارنة الى 12،1 في المائة في عام **2000**

كما عمق الفقر ، وعين في عام 2005 التقرير الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية كما أن فجوه الفقر ، وسيكون من :

2 ٪ للعتبة وطنية في عام 2005 بالمقارنة مع 2،5 ٪ العام لخط الفقر في عام **2000**

8،6 ٪ عتبة للأغذية في عام 2005 بالمقارنة مع 0،5 لعام **2000**

كما شدة الفقر ، عين في عام 2005 التقرير الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية مستويات الفقر وسيكون من :

9 في المائة عن عتبة الوطنية مقابل 16،1 في المائة في عام **2000**

عتبة 8،6 ٪ للأغذية في عام **2005**

10،2 ٪ لخط الفقر في العام **2005**

خلاصة الفصل

من خلال تطرأن إلى تحليل نتائج آخر تحقيق حول مستوى المعيشة للأسر بالجزائر سنة 2005 المجرات من طرف المركز الوطني للدراسات والتحاليل السكانية cneap و التحقيق المجرى سنة 1995 من طرف البنك العالمي عن طريق الديوان الوطني للإحصائيات و من مقارنة الجزائر بالدول الإفريقية و الدول العربية يتضح لنا مجموعة كبيرة من الملاحظات من بينها أن التحليل بالجزائر مزال ناقصا من حيث المعطيات و البيانات رغم أنه متعمق في التحقيقين المذكورين إلا أن العدد غير كافي و هذا ما لا يسمح لنا من إجراء المقارانات مع كل التحقيقات التي تجرى في هذا المجال و هذا لسبب تباعد السنوات و اختلاف الإستمارات و العينات المحددة لإجراء التحقيق، كما أنه من خلال هذا الفصل الذي يوضح مدى تقلص نسبة الفقر بالجزائر و أن إجراء المقارنة مع الدول الأخرى يعجز لأن القياس يختلف من منطقة إلى أخرى إذ أنه لدينا تعتمد على المطلق أكثر من النسبي و على الدخل أكثر من الإستهلاك و الأسر بدل الأفراد و الخطوط الوطنية بدل الخطوط الولائية و البلدية و الجهوية ، بالإضافة إلى إعتماد على الحد الأدنى للسعرات الحرارية هو 2100 حريرة التي لم يضاف إليها (البروتينات، و الفيتامينات) كما أن هذه السلة تعود إلى ما قبل سنة 1995 .

إختبار الفرضيات

إختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: ما يتصل بالتعريف
لا يمكن تحديد مفهوم معين و دقيق يثبت كل المعايير التي لها صلة بتعريف موحد للفقر.
الفرضية الثانية: ما يتصل بالمقاربات المعتمدة
أمام تحقيقين حول مستوى المعيشية بالجزائر، لا يمكن متابعة قياس و تحليل إلا بالإعتماد على طرق المكملة كالدراسات فقر بالمشاركة.
الفرضية الثالثة: ما يتصل بالقياسات
تعتمد على المطلق أكثر من النسبي و على الدخل أكثر من الاستهلاك و الأسر بدل الأفراد و الخطوط الوطنية بدل الخطوط الجهوية، كما الحد الأدنى للسعرات الحرارية 2100 حريرة التي لم يضاف إليها (البروتينات،والفيتامينات) كما أن هذه السلة تعود إلى ما قبل سنة 1995.
الفرضية الرابعة: ما يتصل بالبيانات المتاحة

يوجد هناك مشكلة نقص في البيانات، و عدم توفر سلاسل زمنية للنوع نفسه من البيانات مما يعيق رصد التطور، كما أنه لا توجد هناك تعريفات موحدة أو طرق موحدة في احتساب المؤشرات مما يعيق إمكانية إجراء المقارنات خصوصا بين البلدان.